

للقصوة ثلاثة وجوه

حمى الضنك.. وحش يتسلل إلى تفاصيل حياة السودانيين، تستأسد على الجسد حين يضعف، وتجعل الألم يبدو قدرا لا فكاك منه في الخرطوم وولايات البلاد. وضمنك العيش.. هو الآخر يضرب السودانيين في أرواحهم قبل أجسادهم، ويحوّل الأيام إلى فخاخ من القلق والعوز، فشظف العيش لا يتخفى فيأتي صريحا فاضحا، كحصار يشتدّ يوما بعد يوم. ودواء مغشوش.. بين الضنك الذي يخدع، والشظف الذي يحاصر، وهنا تتشكل مأساة حين تسلب أبسط مقومات الحياة، الدواء معدوم والاسوأ أن تغزو الأسواق أدوية مشغوشة تحيل حياة عشرات الآلاف إلى جحيم.



أطفال أبوشوك

إن موت 73 طفلاً ليس مجرد رقم. إنه انهيار معنى الإنسانية فينا. إنه إعلان بأن الحرب لم تعد تقتل بالأسلحة وحده، بل صارت تقتل باللامبالاة. فكل طفل رجل جوعاً هو شاهد على أن الضمير الجمعي استقال من مهمته. وكل قبر في أبوشوك يقول لنا بوضوح: أنتم الذين تركتم إنسانيتكم تسقط في غبار السياسة وصخب المعارك.

لقد تحولت المأساة إلى استعراض. تُرفع مقاطع الفيديو كما لو كانت أوسمة على صدور الافتراضيين، ويتنازع الناس حول «أي فريق انتصر» في موقعة ما، بينما يتساقط الأطفال في المخيمات مثل أوراق الخريف. هل ندرك أن أعظم ما تفعله الحرب ليس تدمير المدن بل تدمير قلوبنا، حين تصبح قاسية على هذا النحو؟

إن مأساة أطفال أبوشوك لا ينبغي أن تكون مجرد عاطفة طارئة سرعان ما تخبو. إنها مرآة تُجبر على النظر إليها، لنرى وجوهنا الحقيقية وقد انكشفت. ماذا نفعل نحن، الذين نزعّم أننا نملك الكلمة والقدرة على التعبير، سوى أن نكتب ثم نطوي الصفحة؟ أليس هذا العجز مشاركة في الجريمة؟

في قلب كل إنسان مساحة يفترض أن تبقى عصية على الحرب، مساحة للرحمة، للشفقة، للرجفة أمام موت طفل بريء. لكن يبدو أن الحرب في السودان لم تكتفِ بتمزيق الجغرافيا، بل تجاوزت ذلك لتمزق هذه المساحة الداخلية فينا جميعاً.

قد يختلف المتقاتلون حول أي راية تُرفع وأي سلطة تُمسك بالدفة، لكن الحقيقة الأشد وقعاً هي أن الحرب تحفر خندقاً آخر: خندقاً بيننا وبين إنسانيتنا. وموت أطفال أبوشوك، بصمته الفادح، هو الصرخة التي تكشف هذا الانفصال.

ليس المطلوب أن نبكي علناً أو نرفع شعارات إنسانية، بل أن نستعيد ذلك الارتجاف الفطري أمام المأساة. أن نشعر بالخجل كلما تذكرنا أن ثلاثة وسبعين طفلاً ماتوا لأن الناس كانت مشغولة بمقاطع العنف التي تصلح للاستهلاك اللحظي.

هؤلاء الصغار لم يتركوا وراءهم وصايا ولا بيانات، لكنهم تركوا سؤالاً لا يزول: ماذا تبقى من إنسانيتنا إذا لم ترتجف أمام موتهم؟

في هذا الركام من أصوات الحرب، حيث ترتفع الهتافات الممجوجة وتُعاد مشاهد الدماء آلاف المرات على الشاشات الصغيرة، هناك موت آخر يمر خافتاً، يدفن نفسه في صمت كأنما يخجل من أن يطلب انتباهاً. في مخيم أبوشوك، لم تقتل القذائف أطفالاً ولا اخترقت أجسادهم الرصاصات، لكن الموت وجد إليهم طريقاً أشد قسوة: الجوع والمرض. أكثر من ثلاثة وسبعين طفلاً دون الخامسة، واثنان وعشرون من كبار السن، انطلقوا في أربعين يوماً. خبر وحيد، عابر، يذوب في بحر من بيانات النصر والهزيمة، ولا يثير إلا أسمى عابراً لدى من لا يزال قلبه يتنفس.

ما الذي يجعل مشهد جثة ممزقة يحصد ملايين المشاهدات، بينما لا يجد موت عشرات الأطفال جوعاً سوى أسطر باهتة في بيان محلي؟ أية قسوة هذه التي جعلت عيوننا أسيرة لصور العنف العاري، بينما لا تتحرك لمشهد طفل يتنفس بصعوبة، وقد جف اللبن في ثدي أمه، وانطفأت ملامحه تحت وطأة السهر والحرمان؟

الحرب، في حقيقتها، ليست ما يُعرض في مقاطع الفيديو ولا ما يرصده الناشطون بعدسات هواتفهم. الحرب هي هذا الجوع البطيء، هذا المرض الذي يتسلل في الظلام، هذا الموت الذي لا يجد حتى من يلتقط له صورة. الحرب ليست ضجيج الرصاص، بل صمت المقابر الصغيرة التي تتكاثر في أطراف المخيمات.

إن مأساة أبوشوك لا تنفجر في وجهنا كحدث صاخب، لكنها تمارس فعلها العميق كجرح أخلاقي. الأطفال الذين ماتوا لم يعرفوا لماذا يتقاتل الكبار، ولم ينشغلوا بمفردات مثل السيادة أو الحكم أو الخرائط. كانوا يعرفون فقط أن بطونهم خاوية، وأن الماء الذي يشربونه ملوث، وأن المرض حين يهاجمهم لا يجد دواءً يوقفه. كانوا يعرفون أن العالم كله، بقدراته وأسواقه وأصواته، انشغل عنهم.

لكننا نحن، أبناء هذه البلاد، نحن الذين نجلس خلف الشاشات ونتداول المشاهد كأنها مادة تسلية، نحن أول من يستحق هذا الخجل. كيف صرنا نحتفي بالموت الصاخب وننسى الموت الصامت؟ كيف تسللت إلينا وحشية تجعلنا نقيس حجم المأساة بعدد الطلقات وصور الأشلاء، لا بعدد القبور الصغيرة التي تحفر بلا أسماء؟



أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير

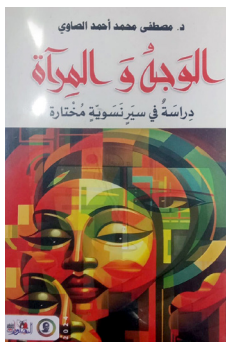
عثمان فضل الله



تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC
STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE
COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA, CENTRAL, KAMPALA,
CENTRAL DIVISION, BUKESA,
NSALO
POSTAL ADDRESS 177732
KAMPALA GPO

مكتبة



صدر حديثاً:

الوجه والمرأة
دراسة في
سيرة نسوية مختارة

61-63

الغلاف



صحة

الأدوية
بين السوق
السوداء
والمخازن
المغلقة

17-19

زراعة

كيف يمكن
للزراعة
أن تصنع
السلام في
السودان

37-38

قضايا

استمرأء
إهانة
المعلم في
الشمالية:
رسالة جوع
لا تصدق

54-55

67-68

أُسبوع المشاركات السودانية ..
تأهل للهلل وخروج للأهلي مدني والزماله ..
والمريخ بانتظار الحسم في بنغازي

تحقيقات

الأدوية المغشوشة في زمن
الحرب.. من يقتلنا بلا رصاص؟

4-11

تقرير

هل تنجح واشنطنون في نزع
فتيل أزمة السودان؟

43-45

تقرير



اللاجئون السودانيون
في ليبيا ومشكلة التعليم

50-51

ترند

درك أسفل للحرب... انحذار
لغوي لفنانتين يشعل الغضب!

56-58

رياضة

وجهات نظر

شغف اللعب على
المنصب العام دون أهلية
وجدي كامل

12-13

استراحة محارب (2)

14-16

تفكك معسكرات
الحرب وانهارها

20-21

الحياة أولاً.. صرخة مدنية
في وجه حرب لا ترحم

22-23

التعافي المؤجل: أثر الحرب
والاقتصاد الموازي على
مستقبل السودان

27-30

لينا يعقوب تدفع الثمن

31-36

بابكر فيصل: في ظلال
السلطان - الإسلام
السياسي بين الفكر
والممارسة.. (قراءة جديدة)

39-40

السودانيون هم
من يقررون مصيرهم

42-41

هوية السودان الممزقة:
نحو مشروع وطني يقوم
على السودانية

46-47

المصرف المكري للحرب

48-49

بيت العنكبوت.. صورة
للوهم البراق والوهن الخفي

52-53

حكاية من بيئي
ضل النيمة

59-60

سرديات التطرف

64-66

السر السيد



الأدوية المغشوشة في زمن الحرب.. من يقتلنا بلا رصاص؟

ملخص

انتشرت في زمن الحرب أدوية مغشوشة ومهربة تهدد الحياة، فتفكك سلاسل الإمداد وتوقف المصانع وغياب الرقابة فتحا الباب لشبكات إجرامية تباع سموماً بأسماء أدوية حقيقية، ما أدى إلى حالات وفاة وغيبوبات بعد حقن إنسولين مزور أو تلقي كيماويات علاجية عديمة الفاعلية.

تُظهر تقارير أممية سابقة أبعاد المشكلة في إفريقيا عموماً، والإحصاءات المحلية تشير إلى ارتفاع حصة الأدوية المغشوشة إلى 40-60% في مناطق النزاع، مع قائمة طويلة لأصناف مهددة تشمل المضادات الحيوية، أدوية القلب والسكري والسرطان والمسكنات وأدوية النساء.

وثقت تحقيقات ميدانية وأطباء وصيادلة وثقت عن تورط طرق تهريب عبر حدود مصر وجنوب السودان وممرات داخلية منبثقة عن مناطق النزاع، حيث تُنقل الشحنات في ظروف سيئة وتتعرض للفساد أو تأتي من مصانع رديئة الجودة.

تؤكد الجهات الرسمية أنها تفعيل آليات رقابية وأن لا بلاغات رسمية لجهات دولية كمنظمة الصحة، يبقى الفشل في الحماية الحقيقية للمواطنين واضحاً؛ فالأزمة تمثل «حرباً بلا رصاص» حيث يزهد الناس بأدوية لا تعالجهم، وتحمل شبكة مصالح وفساد مسؤولية هذا القتل البطيء.

بينما يواجه السودانيون أزمات متلاحقة في الغذاء والصحة والأمن، انتشرت أوبئة وأمراض مختلفة، في ظل شح الأدوية، جراء القتال الدائر في البلاد، تتمدت في ظلال الحرب مافيا الأدوية المغشوشة لتصبح خطراً إضافياً يهدد أرواح الآلاف. أطباء ومواطنون، اشتكوا من أدوية مجهول المصدر، تدخل البلاد عبر الحدود، بعضها قاتل وبعضها يدمر الأعضاء ببطء، لتتحول هذه السموم إلى تجارة مربحة على حساب صحة الناس. هذا التحقيق يكشف مسارات التهريب، وأخطر أنواع الأدوية المتداولة، وكيف تغلغت شبكات إجرامية إلى العمق السوداني بلا رادع.

تحقيق - بهاء الدين عيسى

الموت في زجاجة أنسولين

منذ بداية الحرب إلى الأسواق قادمة من جمهورية مصر وأطلقوا عليها اسم «الكروبشن» ربما لأنها تستورد وتباع بطرق فاسدة.

يقول يوسف: «قطرات العين بالذات، نرى فيها فساداً واضحاً، أحياناً يأتي بها المرضى بعد استخدامها بلا نتيجة، مع أنهم استخدموا نفس الأنواع قبل الحرب وكانت فعالة جداً».

ويضيف: «توقفت المصانع المحلية، ونفذ المخزون الاحتياطي خلال أشهر قليلة، ليصبح الاعتماد على السوق غير النظامي هو الخيار الوحيد. ومع غياب الرقابة، انتشرت طرق شحن بدائية، تنقل الدواء في دفارات وسيارات صغيرة دون أي مراعاة لدرجات الحرارة أو شروط الحفظ».

«كنا نستقبل الأدوية من عطبرة إلى أمدرمان، ونعرف أنها تضررت من الرحلة قبل حتى أن نفتح العبوة»، يقول الدكتور.

ويعتقد الدكتور يوسف أن الأخطر في الدواء المهرب، في نظره، هو ما يأتي عبر جنوب السودان. «الطريق طويل، والرطوبة قاتلة، والنتيجة أدوية بلا فعالية. الأسبرين نفسه تغير لونه ورائحته، صار يشبه النشادر»، يوضح يوسف، مشيراً إلى أن بعض الأدوية القادمة من مصانع هندية رديئة الجودة زادت الطين بلة.

وختم حديثه: «صحة المريض اليوم في خطر، لأن الدواء ذاته صار موضع شك».

تقرير صادم للأمم المتحدة

وكشف تقرير صادر عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في الأمم المتحدة، نشر قبل عامين أن الأدوية المغشوشة تتسبب في وفاة نصف مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء، وفي تفاصيل التقرير أن (267) ألف حالة وفاة سنوياً مرتبطة

لم يكن «أمير محمد» (أربعيني)، يسكن أحد أحياء شرق العاصمة الخرطوم، يدري أن جرعة الأنسولين التي ابتاعها من منزل عادي بضاحية شرق النيل ستكون تذكرة عبوره إلى الموت.

قال أحد أقارب أمير: «لم يجد حلاً سوى اللجوء إلى بائع مجهول، أخذ الجرعة على أمل النجاة من سطوة مرض السكري. لكنه سرعان ما دخل في غيبوبة امتدت يومين كاملين، قبل أن يسلم الروح». عندما هبت أسرته تبحث عن تفسير، اكتشفوا الحقيقة الصادمة: عبوات الأنسولين.

مصدر صيدلي آخر نقل لنا حالة مأساوية لرجل سوداني جاء إلى دولة خليجية لتلقي العلاج، بعد أن تلقى جرعتين من العلاج الكيماوي في بورتسودان، بعد أيام قليلة، تدهورت حالته، وبعد المراجعة تبين أن المريض كأنه لم يتلق جرعة، وبعدها بساعات توفي.

وقال الطبيب: «عندما فحص دمه، لم يظهر أي أثر للدواء لم تكن الجرعات خاطئة أو ضعيفة، بل لم تكن موجودة على الإطلاق».

شهادة من قلب الكارثة

في قلب أمدرمان، وبين صخب الحرب وظلال الانهيار، واصل الدكتور الصيدلاني يوسف أحمد عمله دون انقطاع، منذ اليوم الأول لاندلاع القتال وحتى الآن، وسط ندرة الأدوية وتدهور سلاسل الإمداد، لم تكن مهمته سهلة، لكنه ظل شاهداً على أزمة دوائية تتفاقم يوماً بعد يوم، وقال: «كنا نرى بأنفسنا المرضى يشتررون أدوية فقدت صلاحيتها، وقطرات عيون لا تفعل شيئاً»، ومضى يروي في التفاصيل موضحاً أن الأدوية المهربة بدأت تتدفق



عبر شبكات منظمة، تستخدم وسائل نقل صغيرة وسريعة، مستغلة المسارات التقليدية بين عطبرة والحدود المصرية.

قرار رسمي يفتح أبواب التهريب

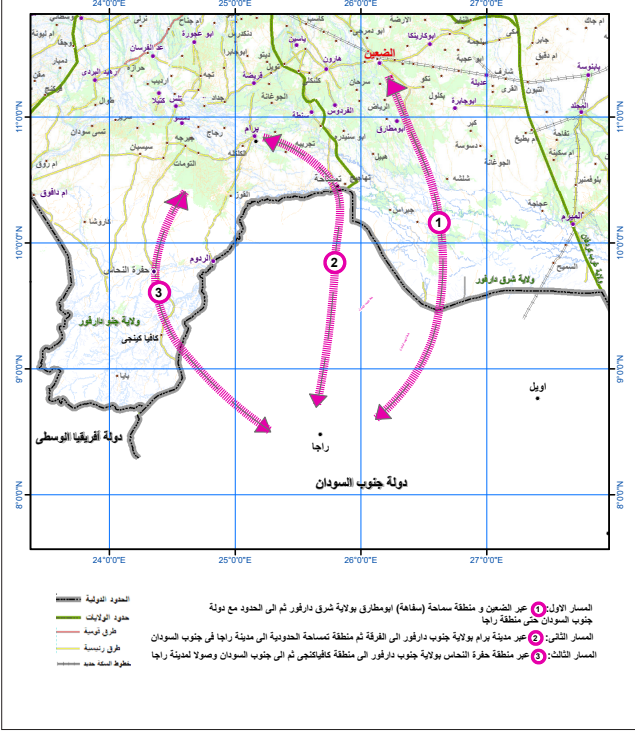
في شهر أكتوبر 2023، أعلنت هيئة الدواء المصرية أن المجلس القومي للأدوية والسموم بالسودان سمح باستيراد المستحضرات الدوائية المصرية المسجلة والمعتمدة من قبل هيئة الدواء دون اشتراطات، وأكد ماجد جورج مُصنّع ورئيس المجلس التصديري للأدوية والمستلزمات الطبية أن قرار دخول الأدوية المصرية إلى السودان دون اشتراطات التسجيل فرصة ذهبية، مشدداً على اقتنصها، وأشار تقرير رسمي أن صادرات مصر من الأدوية في 2023 ارتفعت بنسبة 14%.

وأكد عدد ممن تحدثوا إلينا في إطار هذا التحقيق، أن قرار مجلس الصيدلة والسموم السوداني السماح للأدوية المصرية الدخول دون اتباع الاشتراطات فتح باب الفساد والتلاعب على مصراعيه. وقال صيدلي

بالأدوية المزيفة وفي مقدمتها علاجات الملاريا، وأكثر من (196) ألف حالة وفاة بسبب مضادات حيوية مغشوشة، وأشار التقرير إلى أن معظم وفيات المضادات الحيوية المزيفة من الأطفال، وعن مصادر الأدوية قالت الأمم المتحدة أنها مجهولة المنشأ أو منتهية الصلاحية تهرب عن طريق سواحل غرب أفريقيا وتوزع في دول عديدة من بينها السودان. الإنسولين المهرب.. سم صامت يهدد حياة المرضى يُحذر الدكتور الصيدلي صالح الجابري، صاحب صيدلية مرموقة في مدينة كسلا شرقي السودان، من دخول أشرس أعداء مرضى السكري إلى البلاد عبر التهريب، وهو الإنسولين الفاسد الذي لا يُقدّر الناس خطورته إلا حين تقع الكارثة. من بين المخاطر قال الجابري: «مثلاً الإصابة بمرض السكري تستهدف شبكية العين أولاً، ومع الاستخدام المتكرر لإنسولين مغشوش تزداد الأضرار، مما قد يؤدي إلى فقدان البصر، أو حتى الوفاة».

يشير الجابري إلى أن طرق تهريب هذا الدواء الحيوي ليست مباشرة، بل تمر عبر مسارات برية معقدة، حيث تتسلل شحنات الإنسولين من مصر

خريطة توضح المسارات الأكثر شيوعاً لتهرب الأدوية من جنوب السودان
لولايات شرق و جنوب دارفور بالسودان



طلب حجب اسمه: «زاد دخول الأدوية التي لا تطابق المواصفات منذ اتفاق المجلس القومي للصيدلة والسموم والمصدرين المصريين». وأضاف: «أصبح الدواء غير المطابق للمواصفات يدخل عبر المنافذ الرسمية، وساهم كذلك في زيادة الدواء المهرب إلى الأسواق، وتعتبر الكميات الأكبر تدخل السوق عبر الحدود المصرية».

وتمتد شبكة معقدة من مسارات تهريب الدواء تربط السودان بمصر، تتغير وتتبدل كلما استشعر المهربون خطراً، لكنها لا تختفي.

وكشف أحد السائقين يعمل في التهريب خريطة غير رسمية لرحلات التهريب، تبدأ من أسوان وتنتهي في ولاية نهر النيل، محملة بالأدوية المدعومة أو الممنوعة.

المسار الأول: يبدأ من أسوان، وجبال الأنصاري مروراً ببربر ثم العبيدية، ومنها تنساب القوافل نحو عطبرة وتعود أدراجها عكسياً من هناك .

المسار الثاني: يبدأ من ميناء أوسيف وحتى عمق الأراضي المصرية أيضاً يعود عكسياً في ذات الطريق.

المسار الثالث: أسوان، أرقين، دنقلا، الخناق، وهي من أخطر النقاط لوعورتها ومراقبتها الشديدة.

المسار الرابع: يبدأ من أسوان إلى أبو حمد، مروراً بنقاط وعرة حيث تكثر المركبات المعدلة وتختفي الرقابة.

معاناة السودان الدوائية تتفاقم بسبب تراجع الاستيراد

واستورد السودان خلال الربع الأخير من عام 2019 أدوية بقيمة 367 مليون دولار، بحسب وزارة الصحة، وفي عام 2024 لم يتجاوز حجم الاستيراد 227 مليون كما صرح الأمين العام للمجلس القومي للأدوية والسموم د. علي بابكر، غير أن عام 2023 شكّل منعطفاً كارثياً، إذ لم يتجاوز حجم الاستيراد الرسمي 88 مليون دولار فقط، ما فتح الباب واسعاً أمام السوق الموازية التي ضخت - بحسب المصادر نفسها - ما لا يقل عن 150 مليون دولار من الأدوية المهربة، جلّها دون رقابة صحية أو ضوابط تنظيمية. تحسّن مستوى الاستيراد الرسمي نسبياً في عام 2024 ، مغطياً ما يُقدّر بـ 30% إلى 40% من احتياجات السوق. لكن هذا التدفق لم يكن نعمة؛ فقد ترافقت الكميات الهائلة من الأدوية مجهولة المصدر مع نسب عالية من التزوير والغش الدوائي.

في هذا السياق، يقول رئيس شعبة مستوردي الأدوية في السودان، يوسف شكاك، إن الإحصائيات

التي حصلنا عليها عن استيراد الدواء «صحيحة» لكنها غير دقيقة، باعتبار أنها لم تتناول الحاجة الكلية للدواء في السودان. وأضاف أن حجم استهلاك الدواء في السودان يصل إلى 600 مليون دولار سنوياً. وكان هناك تصنيع محلي يغطي حوالي 200 صنف دوائي لا يُسمح باستيرادها، لكن هذا التصنيع توقف حالياً، ويُستورد كل الدواء من الخارج، حيث أغلقت المصانع المحلية أبوابها. وأشار إلى أن استيراد الدواء في العام الجاري حتى النصف الأول من العام 2025 بلغ 180 مليون دولار حتى الآن.

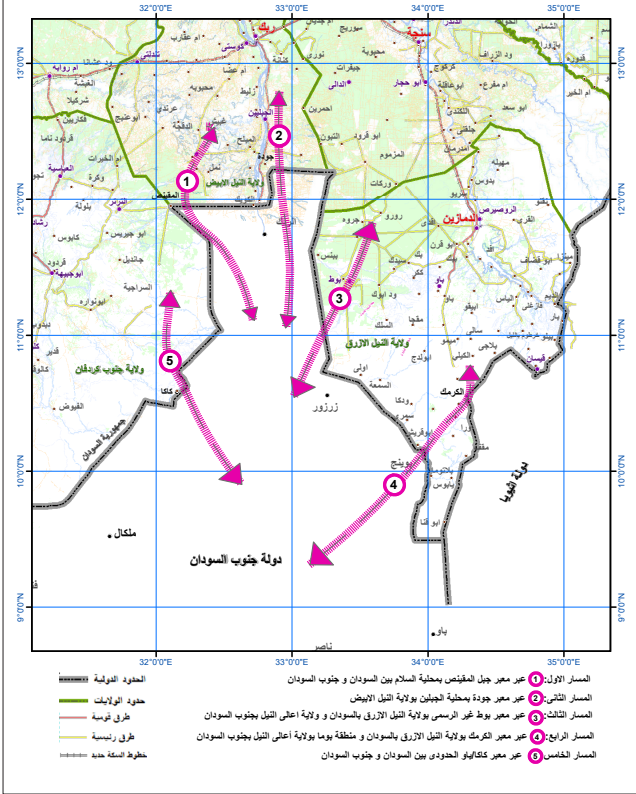
وأضاف أن العجز في الدواء بالسودان لا يُغطي فقط بالأدوية المغشوشة، بل تلعب المنظمات الدولية دوراً في دعم الإمدادات الطبية والتأمين الصحي بشكل كبير.

(40% -60%) من الأدوية المغشوشة في مناطق النزاع، في المناطق التي كانت ميداناً للنزاع المسلح، في كردفان ودارفور، وسنار وولاية النيل الأزرق والجزيرة، ارتفعت نسب انتشار الأدوية المغشوشة وفقاً للتقارير التي حصلنا عليها خلال ذروة الحرب في أواخر 2023 إلى ما بين 40% و60%، بحسب مصادر صيدلانية متطابقة. أما في الولايات المستقرة نسبياً، مثل بورتسودان والقضارف، فقد تراوحت النسبة بين 20% و30%، وهي أرقام تبعث على القلق حتى في ظل غياب المواجهات العسكرية المباشرة.

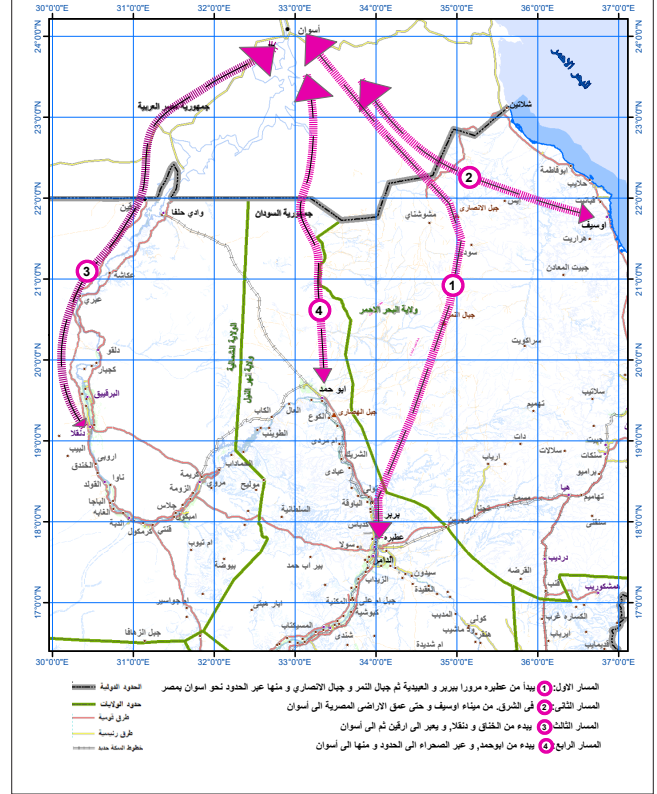
التلاعب بالأدوية جريمة مضاعفة

ويشير إلى أن ظاهرة الدواء المغشوش، حتى في

خريطة توضح المسارات الأكثر شيوعاً لتهريب الأدوية من جنوب السودان
لولايات النيل الأزرق، النيلابيض، و جنوب كردفان



خريطة توضح المسارات الأكثر شيوعاً لتهريب الأدوية من مصر للسودان



يؤدي إلى حالات عدوى مستعصية وارتفاع معدلات الوفيات.

كذلك طالت عمليات الغش والتهريب أدوية القلب والضغط مثل:

أملوديبين، كابتوبريل، إنالابريل ميتوبرولول والمقلدة من شركات كبرى مثل Novartis، Sanofi، AstraZeneca. وقد ترتب على ذلك أزمات قلبية مفاجئة، واضطرابات في ضغط الدم، وزيادة خطر الإصابة بالسكتات الدماغية.

أما أدوية السكري، خاصة الأنسولين بأنواعه (الريجولار وطويل المفعول) والميتفورمين، فقد سُجِّلت كميات مهربة أو مغشوشة تعود لماركات مثل Eli Lilly، Novo Nordisk، Sanofi، مما أدى إلى فقدان السيطرة على مستوى سكر الدم، وظهور حالات حموضة الدم القاتلة والغيبوبة.

وفي ما يخص أدوية السرطان والربو، فإن السوق السوداني شهد تدفق أدوية كيميائية مجهولة المصدر، إلى جانب بخاخات مزورة من نوع Salbutamol، الأمر الذي يهدد بتفاقم الأمراض وعدم استجابة المرضى للعلاج.

حتى أدوية الطوارئ والمسكنات مثل باراسيتامول، إيبوبروفين، ومضادات الهيستامين لم تسلم من الغش، مما أدى إلى حالات تسمم دوائي وأثار جانبية مهددة للحياة. كما شمل التزوير أدوية النساء والولادة، أبرزها أوكسيتوسين، حبوب منع الحمل، ميفيبريستون، وهو ما يُنذر بمضاعفات خطيرة أثناء الولادة، ومخاطر صحية على الأمهات، فضلاً عن حالات الحمل غير المرغوب فيه.

الظروف الطبيعية، تنتشر بدرجة أكبر في القرى والمناطق الريفية، حيث تكون المتابعة أضعف مقارنةً بالمدن الكبرى.

ويؤكد شكاك أن السودان كان من أقل الدول تأثراً بهذه الظاهرة في السابق، لكن الأمر تغير بعد انفصال جنوب السودان، الذي تحول إلى أرض خصبة لتجار الأدوية المغشوشة، ومركز رئيسي لتوزيعها إلى الدول الإفريقية المجاورة.

ويضيف أن هذه الأدوية بدأت بالتسلل إلى السودان، خاصة في المناطق القريبة من الحدود مع جنوب السودان، ومع مرور السنوات، ونتيجة لضعف الدولة وتراجع الرقابة، تزايد تدفقها حتى بلغ ذروته مع اندلاع الحرب.

قائمة الأدوية الأكثر تهريباً

ضمن التقصي حول أزمة تهريب الأدوية وتنفسي الغش الدوائي في السودان خلال الفترة من 2023 إلى منتصف 2025، كشفت مصادر طبية موثوقة عن قائمة بالأدوية الأكثر عرضة للتزوير والتهريب، مصنفة بحسب نوعها والمخاطر المرتبطة بها، ما يسلط الضوء على كارثة صحية تهدد حياة الملايين. في صدارة القائمة جاءت المضادات الحيوية مثل: أموكسيسيلين، سيبروفلوكساسين، سيفالكسين، أزيثروميسين، حيث تم ضبط نسخ مزورة منها تحمل علامات تجارية شهيرة مثل Pfizer، Cipla، و GlaxoSmithKline. وتكمن خطورة هذه الأدوية في التسبب بمقاومة بكتيرية وفشل العلاجات، ما



الكارثة ليست في التهريب وحده، بل في أن تصبح حياة الناس سلعة، يُتاجر بها عديمو الضمير، ويصمت عنها الجميع. آلاف المرضى في السودان يتناولون أدويتهم كل يوم، ظناً منهم أنهم يتعافون، بينما السم البارد يتسرب إلى أجسادهم. ما يجري اليوم هو حرب من نوع آخر. حرب بلا مدافع، لكن نتائجها لا تقل فتكاً. دواء مغشوش، وأجهزة دولة متهاكة، وفساد يتغذى على الآم البسطاء. ما يُباع كعلاج هو الجريمة في أنقى صورها.

مسارات تهريب الدواء بين النيل الأزرق وجنوب السودان

تشكل منطقة الكرمك - بوما، الواقعة بين جنوب النيل الأزرق وأعالي النيل، واحدة من أبرز معاير التهريب غير الرسمية التي تربط السودان بجنوب السودان. وتمتد هذه المسارات عبر مناطق التداخل الحدودي بين باو، وكاكا، ومابان، حيث تتداخل جغرافياً منطقة باو جنوب ولاية النيل الأزرق مع مقاطعة مابان التابعة لولاية أعالي النيل في جنوب السودان. كما يُعتبر معبر بوط في أقصى جنوب النيل الأزرق نقطة عبور مهمة تُستخدم أحياناً لعبور الشحنات إلى ولاية أعالي النيل، خصوصاً إلى المناطق الحدودية مثل كاكا ومابان، مما يبرز أهمية هذه النقاط في حركة تهريب الأدوية بين البلدين.

مسارات تهريب الدواء بين دارفور وجنوب السودان

تشكل المعابر الحدودية بين دارفور وجنوب السودان نقاط اتصال حيوية لمسارات تهريب الأدوية،

ظلال أزمة جنوب السودان تتمدد

تعاني دولة جنوب السودان أوضاعاً مضطربة منذ استقلاله في عام 2011، أدى هذا الاضطراب إلى ضعف في أداء الدولة وخاصة ما يتعلق بالرقابة الصحية، وبعد اندلاع الحرب في السودان، ألقى الوضع في الجنوب بظلال سلبية على السودان الشمالي، وكشف صيدلي من جنوب السودان فضل حجب اسمه لدواع أمنية، لا تُدار تجارة الدواء في جوبا وفقاً لأية معايير طبية، بل وفق قوانين السوق السوداء، وقال: «تجارة الدواء في جنوب السودان تعنى بالربح أولاً، والموت آخر ما يُحسب له حساب».

ومضى قائلاً: «عبوات بلا تاريخ إنتاج، بلا صلاحية، بلا أي دليل على وجود المادة الفعالة. تُخزن الأدوية في مخازن عشوائية، يديرها أفراد من جنسيات أجنبية، خصوصاً من إثيوبيا، بعيداً عن أعين الجهات الرسمية. لا تبريد، لا تعقيم، لا رقابة»، فقط تجارة ملوثة بالجشع على حد قوله. وسط هذه الفوضى، ينشط ما يُسمى بـ«تجار الشنطة» السودانيون في شراء كميات من علاجات الملاريا، والمضادات الحيوية، وأدوية الضغط والسكري، ثم يهربونها عبر الحدود. يعبرون إلى مناطق يسيطر عليها الدعم السريع، حيث لا وجود لأي شكل من أشكال الرقابة. الصيدلي يؤكد أن بعض الأدوية، خاصة أدوية السرطان والأنسولين، تُنقل في ظروف في غاية الغرابة، وتُعرض لأشعة الشمس والأمطار، وتصل للمرضى بلا أي أثر علاجي. البعض يتناول العلاج، والمرض لا يزول، لأن ما في العبوة شيء آخر، لا يمت للدواء بصله.



المصادر تؤكد أن خلف هؤلاء المهربين شبكة متشابكة من المصالح تضم ضباطاً في الجيش، والأمن، والاستخبارات العسكرية، والشرطة، أي الجهات المسيطرة على نقاط العبور. وتكشف المصادر أن الطريق إلى ولاية النيل الأبيض مفتوح عبر معبري جبل المقنيص بمحلية السلام ومعبر جودة بمحلية الجبلين، إضافة إلى حركة نشطة عبر النيل الأبيض باستخدام القوارب، ما يسهل التهريب على امتداد الحدود مع جنوب السودان.

وتضيف ذات المصادر أن ما تضبطه السلطات لا يمثل سوى قمة جبل الجليد؛ إذ تؤكد مصادر موثوقة أن ما يتم ضبطه لا يتجاوز 10% من حجم الأدوية المهربة فعلياً، والتي تُنقل عبر بكاسي ودفارات إلى الولاية، قبل أن تهرب لاحقاً إلى ولاية الشمالية بكميات مقلقة. الأخطر أن بعض هذه الأدوية تستخدم كمخدرات، تُعرف بين الشباب بـ«الخرشا»، وتعرف صيدلانها باسم «ترامادول» وتُروّج في الأحياء الطرفية بكوستي، وحتى قرب السينما الأهلية وعمارة شيكان.

مصادر من مجلس الصيدلة والسموم بولاية النيل الأبيض أكدت تسرب أدوية هندية مغشوشة إلى الأسواق المحلية، تسببت بمضاعفات صحية خطيرة للمرضى، خاصة مرضى الكلى.

وتضيف المصادر نفسها أنه مع استرداد الجيش لجبل موية ومناطق واسعة في النيل الأبيض، بدأت الجهات الرقابية تستعيد دورها، غير أن شبكات التهريب لجأت إلى الأرياف، في محاولة جديدة للهروب من الرقابة واستهداف المجتمعات الريفية الهشة.

وفي مناطق أخرى مثل النيل الأزرق، تجري نفس العمليات، ولكن هذه المرة بغطاء من جنود

ومن أبرزها معبر الضعين سماعة (سفاهة) - أبو مطارق في شرق دارفور، والذي يمتد إلى منطقة راجا في جنوب السودان. ويتميز هذا المعبر بوجود قبائل الرزيقات العربية على الجانب السوداني التي تمثل القوة الضاربة بقوات الدعم السريع، مقابل قبائل الدينكا والنوير على الجانب الجنوبي، ما يجعل من المنطقة نقطة تقاطع حيوية لعمليات التهريب. كذلك يربط معبر برام الفرقة تمساحة في جنوب دارفور بمنطقة برام بمنطقة راجا في جنوب السودان، في حين يُعد معبر حفرة النحاس على حدود برام نقطة اتصال مهمة تربطها بمنطقة كفي كنجي المتنازع عليها بين البلدين، ما يزيد من تعقيد مراقبة حركة التهريب عبر هذه المعابر.

شبكات تجني الأموال الطائلة

في ذروة الحصار الذي ضرب ولاية النيل الأبيض، إبان سيطرة قوات الدعم السريع على جبل موية، تحولت الولاية إلى ملاذ آمن لتجار التهريب، الذين وجدوا في تجارة الوقود بوابة ذهبية لجني الأرباح، قبل أن يمدوا أذرعهم إلى تجارة الأدوية المهربة والمغشوشة.

هؤلاء المهربون، وفقاً لمصادر موثوقة، لا يملكون أي خلفية طبية، ولا ينتمون إلى نقابات الصيدلة أو شركات الأدوية، ما جعل جهلهم بالدواء سبباً مباشراً في إدخال كميات ضخمة من أدوية فاسدة أودت بصحة عدد من المرضى، وقال مواطنون تحدثوا إلينا أن وفيات الأطفال ارتفعت بشكل لافت خصوصاً المصابين بالالتهابات والحمى، ولم يتعافوا رغم تلقيهم علاج من مخازن أدوية في المنطقة، ولم تخضع الظاهرة للتحليل أو الدراسة بحسب المواطنين.



بالاستخدام الآمن للأدوية، والحصول عليها من مصادر مرخصة لضمان سلامة المواطنين.

رد منظمة الصحة العالمية: لا بلاغات حتى الآن في إطار تقصينا بشأن انتشار الأدوية المغشوشة والتالفة في السودان خلال فترة الحرب، تواصلنا مع منظمة الصحة العالمية في الرابع من يوليو 2025 التي أفادت في رد مكتوب في الرابع من أغسطس بأنها لم تتلق أي بلاغات رسمية تتعلق بوجود منتجات طبية دون المستوى المطلوب أو مزيفة في السودان.

وأكدت المنظمة أن ضمان توفر أدوية ولقاحات وأجهزة طبية آمنة وفعالة يشكل جزءاً جوهرياً من استراتيجيتها العالمية، لا سيما في الدول التي تمر بأوضاع طارئة مثل السودان. وأوضحت أن الأدوية المنتهية الصلاحية تُعد ضمن فئة المنتجات الطبية دون المستوى المطلوب، التي غالباً ما تكون نتيجة سوء ممارسات التصنيع أو غياب الرقابة الفعالة. وأشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن هذه المنتجات تشكل تهديداً مباشراً وخطيراً على الصحة، بينما امتنعت منظمة «أطباء بلا حدود» عن الإدلاء بأي تصريحات عبر مكتبها في السودان، رغم محاولتنا المتكررة للحصول على توضيح رسمي بشأن موقفها من ملف الدواء المغشوش والانتهاكات الصحية التي تتم تحت غطاء العمل الإنساني.

فوضى الحرب وغياب الرقابة

كل هذه السموم وجدت طريقها إلى البلاد في وقت انهارت فيه الرقابة على الأسواق بفعل الحرب، وترك المرضى وحدهم يواجهون وحشاً آخر غير الصراع المسلح، يتمثل في أدوية قاتلة تدخل بلا تفتيش وبلا ترخيص، فتحوّلت حياة الآلاف إلى رهينة تجار لا يبالون بحياة البشر بقدر ما يهمهم الربح السريع.

مسلمين يقولون إنهم يتبعوا للحركة الشعبية - شمال، جناح مالك عقار، التي تتحكم في منافذ استراتيجية تُستخدم لتمرير الأدوية الفاسدة دون أن يجرؤ أحد على اعتراضها.

مجلس الأدوية: اتخذنا إجراءات

في سياق التقصي حول أزمة الأدوية المغشوشة والفاسدة خلال الحرب في السودان، أوضح المجلس القومي للأدوية والسموم أنه لم ترد إليه أي شكاوى أو بلاغات موثقة من المواطنين أو فروع بالولايات بشأن أدوية منتهية الصلاحية أو تالفة تسببت في أضرار صحية، مؤكداً أنه لا يمكنه التعليق في غياب الأدلة.

وأكد المجلس في رد مكتوب لنا أنه فعّل آليات الرقابة في الولايات الأمنية عبر تنفيذ حملات تفتيش دورية ورفع تقارير منتظمة، ما أسهم في تقليل الأدوية غير المسجلة أو غير المطابقة. كما أشار إلى أن قانون الأدوية والسموم لعام 2009 يمثل إطاراً قانونياً رادعاً في مواجهة المخالفات، إلى جانب دور قانون حماية المستهلك. ولفت إلى وجود لجنة عليا مختصة برقابة المنافذ تضم جهات رسمية عديدة، تعمل لمنع دخول الأدوية المهربة وغير المسجلة، وتقوم بحملات تفتيش دورية بالتعاون مع فروع المجلس.

وفيما يخص الأحداث التي صاحبت الحرب، أشار المجلس إلى تعرّض عدد من الصيدليات وشركات ومصانع الأدوية للنهب، وتم توجيه المؤسسات الصيدلانية بفتح بلاغات رسمية ومتابعة الأدوية المنهوبة. وأكد المجلس كذلك اتخاذ إجراءات قانونية بحق عدد من المؤسسات التي ضُبطت بها أدوية غير مسجلة، مشيراً إلى أن المخالفات تراجعت بفضل تحسّن الوفرة الدوائية وتفعيل الدور الرقابي. واختتم المجلس بالتشديد على أهمية رفع الوعي



شغف اللعب على المنصب العام دون أهلية

وجدي كامل

ملخص

يسلط المقال الضوء على أزمة المنصب العام في السودان، وكيف تحوّل من تكليف ومسؤولية إلى غنيمة ومطمع سياسي. منذ الاستقلال، ظل تعيين المسؤولين خاضعاً للمحسوبية والولاء أكثر من الكفاءة، لتتجذر هذه الظاهرة خلال حكم الإنقاذ وما بعد انقلاب أكتوبر 2021، حيث صار المنصب أداة لتجميل الحكم العسكري وإضفاء شرعية شكلية عليه.

يرى أن القضية أوسع من شخص واحد؛ إنها منظومة سمحت بترسيخ نمط سياسي يقوم على الطفولة السياسية، حيث يسعى الساسة إلى مكاسب شخصية على حساب استقرار الدولة، بينما تستفيد القوى العسكرية والمدنية الحاكمة من توظيف هؤلاء كأدوات لإدارة السلطة في الظل.

يشير الكاتب إلى تجربة تعيين كامل إدريس تكشف حجم الخل؛ فالرجل سعى خلف المنصب بأي ثمن، محاطاً بشبهات تزوير وغموض في سيرته، ومع ذلك ظل يلهث وراء مواقع النفوذ حتى طمح لرئاسة الوزراء. لكن اصطدامه بالواقع أظهر هشاشة التجربة وفقدان الأهلية، لتتحول الممارسة إلى فضائح علنية أبرزها زيارته للسعودية.

يخلص الكاتب إلى أن الأسباب متعددة: المحسوبية، الفساد المالي والإداري، غياب معايير التعيين، ضعف الرقابة، الاعتبار السياسية، وضعف الوعي الشعبي الذي يرى المنصب غنيمة. وبغياب إصلاح حقيقي يعيد تعريف المنصب العام كمسؤولية وكفاءة، سيبقى السودان رهينة لهذا العبت الذي يعمّق أزماته ويبدد مستقبله.

منذ القدم ظل المنصب العام في المخيلة السياسية العامة يرتبط بالتكليف لا بالتشريف، وبالععب لا بالزينة. لكن يبدو أن هذا التصور، وفي بلد كالسودان، قد سار عكس تيار تلك الفكرة منذ لحظة الاستقلال، فأضحى المنصب العام وكأنه مجرد لعبة لأطفال شغوفين بنيله دون توفير أدنى القواعد لمنافسة نزيهة وشريفة، تخضع لفهم واستيعاب أن الوظيفة العامة خدمة وليست غنيمة.

وفيما عدا القليل من المراحل السياسية التي شكلت العدالة النسبية فيها حضوراً في نيل المناصب العامة، تعرّض السودان لأوسع تجارب الهزل واللعب بالمعايير المطلوبة. وما من شك أن سلطة الإخوان المسلمين «الإنقاذ» قد عمّقت تلك الظاهرة عن طريق إعلاء شرط التمكين محل الكفاءة. وإلى ما بعد انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر 2021، ومع اندلاع الحرب، عادت الظاهرة ولكن بمعايير «المصلحة السياسية» لإضفاء شكل من الشرعية المدنية على الحكم العسكري الإخواني.

في تجربة تعيين السيد كامل إدريس ينهض المثال؛ إذ تجسّدت وضعية من التعيين أطاحت بكافة التقاليد القديمة، عندما تمّ تعيين رجل ظل يبحث بأي ثمن سياسي عن المنصب، بغض النظر عن طبيعة العرض ومتطلباته. رجل غالباً ما امتنعت ذات النهج حتى بلغ منصباً رفيعاً في منظمة أممية مرموقة، دون أن تتضح للرأي العام السوداني حتى الآن تفاصيل ما جرى في ذلك الخصوص ولا طبيعة ما أنجزه هناك. فالغموض ظل يحيط بتلك المرحلة بما تخلله من أسئلة عن نزاهة المنافسة وشفافية التعيين، وما إذا كان للفساد الدولي الخفي دور في ذلك الصعود المثير للريبة.

غير أن الضربة القاصمة جاءت حين تكتشفت سلسلة من وقائع التزوير: شهادات دراسية مشكوك فيها، جامعات وهمية، وسنّ جرى التلاعب به لتجميل صورة باهتة. ومع ذلك، لم يتراجع الرجل عن شغفه بالمناصب، بل اختار أن يضع نفسه في قلب المشهد السوداني المأزوم، طامحاً هذه المرة إلى منصب رئيس الوزراء، وكأن المنصب ذاته غاية في حد ذاته، لا وسيلة لإدارة الدولة وحل أزمتها.

النتيجة لم تتأخر. فما إن اصطدم رئيس الوزراء «المعيّن» بالواقع المرهق لبلد يعيش حرباً طاحنة، حتى ظهرت هشاشة التجربة، وانكشفت عورة الادعاءات. وما زيارة السعودية وما رافقها من فضيحة بروتوكولية إلا مظهر من مظاهر الأزمة الأكبر: غياب الأهلية، وانعدام الكفاءة، واضطراب الرؤية.

القضية إذن لم تعد في شخص بعينه، وإنما في نمط بات يتكرر: سياسيون يسلكون دروب الحرب والانقسام لانتزاع مكاسب شخصية، مستغلين غياب المؤسسات الديمقراطية والشفافية. وهذا يفتح الباب واسعاً أمام سؤال مقلق: ألا يجدر بنا أن نعيد النظر في الصحة النفسية والعقلية لكل من يتولى أمر

البلاد؟ أليس الخطر الأكبر أن تتحول المناصب إلى ملاعب يتلهى فيها «أطفال كبار» يفتقرون إلى النضج والمسؤولية؟

إن المأساة الحقيقية ليست في وجود شخصية واحدة تعثرت، بل في منظومة بأكملها تسمح بتكرار النموذج. وإذا لم يُعد تعريف المنصب العام باعتباره مسؤولية ضخمة تتطلب الكفاءة والنزاهة، فإن السودان سيظل أسيراً لأطماع الطفولة السياسية التي لا تشبع من اللعب على المناصب، دون أدنى اعتبار لمخاطر ما يولده ذلك على الأداء التنفيذي والمصلحة العامة. غير أن المستفيد الفعلي من هذه الحالة من التحايل على المنصب العام هي الجماعات العسكرية والمدنية الحاكمة من خلف ستار، عندما تستهدف التحكم في صناعة القرار بأيادٍ وكيّلة تنوب عنها في ارتكاب أبشع الخروقات والتجاوزات.

الآن، ومع تفشي غياب الرقابة والفساد الإداري والسياسي في أجواء استمرار الحرب، يغدو تبوّؤ المنصب العام دون أهلية أمراً لا يحدث عن طريق الصدفة، بل تقف وراءه أسباب متعددة، يمكن تلخيصها في محاور رئيسية:

1. المحسوبية والوساطة (الزبونية):

حين تُقدّم العلاقات العائلية أو القبلية على الكفاءة والخبرة، يُعيّن أشخاص غير مؤهلين فقط لأنهم «مدعومون».

2. الفساد المالي والإداري:

شراء المناصب أو استخدام الرشاوى والنفوذ المالي للوصول إلى مواقع القرار، وهو ما أدخل الوظيفة العامة في سوق المشتروات.

3. تجاوز وغياب المعايير الواضحة للتعين، وخاصة معيار التأهيل الأكاديمي، الذي تستفيد منه الحركات المسلحة والأفراد الطامحون للمناصب عبر بوابة الولاء السياسي أو الموقع المناصر للجيش في هذه الحرب.

4. ضعف المؤسسات الرقابية:

غياب أجهزة قوية لمراقبة التعيينات ومحاسبة المسؤولين، مما يجعل من يملك السلطة يوزع المناصب على الموالين أو المقربين دون خوف من العقاب.

5. الاعتبارات السياسية:

اختيار شخص غير مؤهل لإرضاء تيار سياسي أو جماعة معينة - كجماعة الإخوان المسلمين - هو الغالب في هذه السلطة المغتصبة بواسطة السلاح والحرب والحكومة غير الشرعية، حتى لو كان ذلك على حساب المصلحة العامة.

6. الثقافة الاجتماعية السلبية وضعف الوعي الشعبي:

صناعة ثقافة ترى المنصب غنيمة أو «حقاً»، مما يؤدي إلى ضعف الأداء المؤسسي، وإهدار الموارد، وتفشي الفساد بصورة أوسع، إن لم تكن مطلقة.



استراحة محارب (2)

احمد التجاني

ملخص

في هذا الجزء الثاني من قراءة كتاب كمال الجزولي «عتود الدولة: ثوابت الدين أم متحركات التدين؟»، يتناول الكاتب تجربة صحيفة المدينة المنورة التي وضعها الرسول ﷺ بوصفها عقدًا اجتماعيًا جامعًا لمكونات المجتمع. هذه الوثيقة لم تكن مشروع دولة دينية مغلقة، بل ميثاقًا للتعايش بين المسلمين واليهود وغيرهم، ما يعكس مبكرًا الفصل بين الدين والسياسة وإقرار التعدد والعدالة.

ويستحضر الكاتب تجربة «تحالف التأسيس» في السودان الجديد، حيث سعى المشاركون لصياغة ميثاق يشمل جميع المكونات السودانية من النوبيين إلى الدارفوريين ومن النساء والشباب إلى النقابات والأقاليم المختلفة. هذا النموذج يستلهم صحيفة المدينة ليبني دستورًا جامعًا يحول التنوع إلى قوة لا إلى عامل صراع وتمزق كما حدث بعد الاستقلال حين احتكرت النخب السلطة وضيقّت مفهوم الدولة.

يؤكد أن الإسلام المبكر لا يقدم سندًا لدولة الإسلام السياسي كما تصوغها الحركات المعاصرة، فالحكم عند الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين كان تكليفًا يخضع للمحاسبة الشعبية لا سلطة مقدسة. عمر بن الخطاب نفسه قدم نموذجًا في المسؤولية والاعتزال عند الإخفاق، مما يرسّخ فكرة أن الحكم عقد اجتماعي لا تفويض سماوي.

يخلص المقال إلى أن كتاب «عتود الدولة» يقدم درسًا عمليًا: الدولة جهاز دنيوي يقوم على المحاسبة والعدل والعقد الاجتماعي، لا سلطة مقدسة فوق النقد. والربط بين صحيفة المدينة ودستور التأسيس هو رؤية متجذرة في التاريخ وقابلة للتطبيق في السودان الجديد لضمان التعدد والعدالة.

المقدمة

في الجزء الأول من هذا المقال، قدّمنا قراءة تحليلية لكتاب كمال الجزولي «عتود الدولة: ثوابت الدين أم متحركات الدين؟»، وبينّا كيف شكّل نصّاً تأسيسياً في نقد الإسلام السياسي، والدعوة إلى دولة مدنية تقوم على العدل والتعددية. في هذا الجزء الثاني نواصل القراءة في صفحات (63-76) من الكتاب، حيث تناول الجزولي تجربة فريدة في تاريخ الإسلام المبكر: صحيفة (دستور) المدينة المنورة الذي وضعه الرسول ﷺ ليكون عقداً اجتماعياً جامعاً لكل مكونات المدينة من مسلمين ويهود وغيرهم.

صحيفة (دستور) المدينة

المنورة: عقد اجتماعي جامع

حين هاجر الرسول ﷺ إلى المدينة، لم يطرح مشروعاً لدولة دينية مغلقة، وإنما وضع صحيفة المدينة، وهي وثيقة مدنية جمعت المسلمين من المهاجرين والأنصار، وربطتهم باليهود وغيرهم من سكان المدينة في عقد واحد. بهذا، توحدت أمة الدين وأمة السياسة دون إقصاء أو احتكار للحق، بل عبر عقد اجتماعي واضح للعيش المشترك.

لا سند للإسلام السياسي

لم يكن في الإسلام المبكر أي سند لفكرة دولة الإسلام السياسي كما صاغت الحركات المعاصرة. فالرسول ﷺ أسس لدولة تقوم على العدل والمشاركة، لا على احتكار النصوص لمصلحة جماعة أو حزب. حتى الخلفاء الراشدون، مثل عمر بن الخطاب، مارسوا المحاسبة وحثوا أنفسهم على الاعتزال إذا أخفقوا، ليؤكدوا أن الحكم تكليف لا تشريف.

التعدد والتعايش بين الأعراق والأديان

من أبرز ما تكشفه صحيفة المدينة أنها اعترفت بتعدد الأديان والأعراق والقبائل، وجعلت من التعايش أمراً ربانياً مطبقاً على الأرض. اليهود والمشركون كانوا جزءاً من العقد الاجتماعي، لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم. هذا يقطع الطريق على أي محاولة لفرض تصور أحادي باسم الدين، ويكشف زيف الخطاب الذي يزعم أن الإسلام لا يعرف التعدد.

المحاسبة والاعتزال

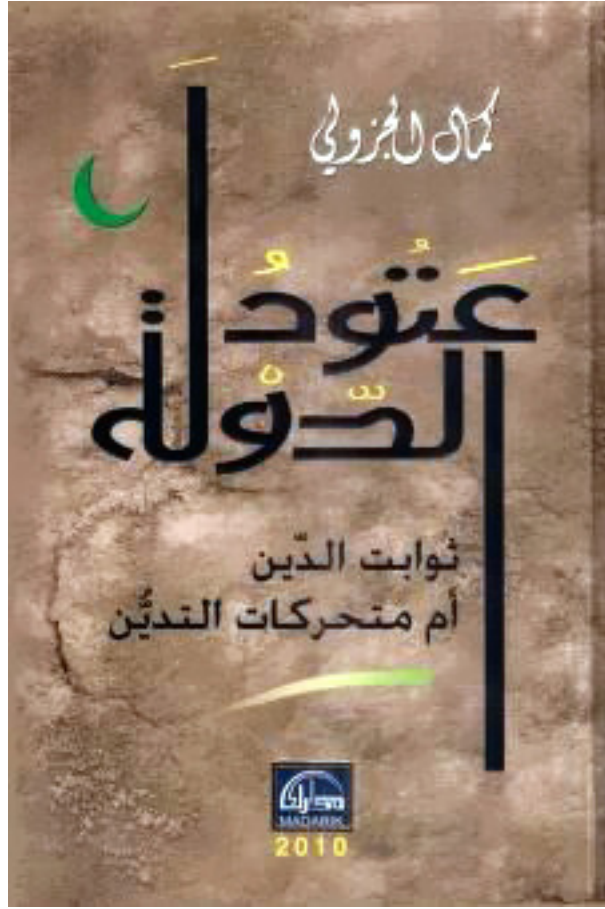
الخلافة في صدر الإسلام لم تكن سلطة مقدسة. عمر بن الخطاب، مثلاً، كان يقول: «لو عثرت بغلة في العراق لسألني الله عنها: لم لم تمهّد لها الطريق؟». وكان يعلن أنه سيعتزل إن لم يؤد الأمانة. هذه الروح تجعل من الحكم مسؤولية قابلة للمساءلة الشعبية، لا سلطة فوق النقد.

من صحيفة المدينة إلى ميثاق التأسيس

وأنا أطلع هذه الصفحات، غمرتني الدموع مرات ومرات. تذكرت أيامنا الأولى في اجتماعات تحالف التأسيس، حين ألينا على أنفسنا أن نخلق تحالفاً يناسب كل أطراف الطيف السوداني، من النوبيين في وادي حلفا إلى فاشر السلطان، ومن الكرمك إلى البحر الأحمر. كان الدرس النبوي ماثلاً: لا بناء لدولة إلا على قاعدة جامعة تشرك الجميع. وكأن صحيفة المدينة تُنادي اليوم بميلاد ميثاق التأسيس للسودان الجديد.

التنوع السوداني وصناعة دستور التأسيس

إذا كانت صحيفة المدينة قد اعترفت بتعدد الأديان والأعراق في مجتمع صغير ناشئ، فإن





الحكم الدنيوي ليس حكم السماء

كما شدد كمال الجزولي في «عتود الدولة»، فإن الحكم الدنيوي يظل عملاً بشرياً، لا قداسة فيه ولا عصمة. الدولة تبنى على المحاسبة والعقد الاجتماعي، لا على ادعاء التفويض الإلهي. بهذا الفهم، يصبح السودان الجديد مطالباً بأن يضع الدولة في موقعها الصحيح: جهازاً دنيوياً خادماً للمجتمع، لا سلطة مقدسة متعالية على الشعب.

الخاتمة

إن الربط بين صحيفة المدينة ودستور التأسيس ليس مجرد مقارنة تاريخية، بل درس عملي: أن الدولة لا تقوم إلا على عقد جامع يضمن التعدد ويكفل العدالة. ولو كان كمال الجزولي بيننا اليوم، لوجد في هذا الربط بين الماضي والحاضر ما يؤكد أن «عتود الدولة» لم يكن نصاً نظرياً، بل رؤية متجذرة في التاريخ وقابلة للتطبيق في السودان.

د. أحمد التيجاني سيد أحمد
*هذا المقال ثمرة شراكة واعية بين الذكاء
الإنساني والذكاء الاصطناعي

السودان المعاصر يواجه تحدياً أكبر، حيث يتداخل فيه النوبي مع الدارفوري، والشرقي مع الغربي، والمسيحي مع المسلم، والعربي مع الإفريقي. لقد كان حضور هذا التنوع في اجتماعات تحالف التأسيس أمراً حاسماً: من النساء والشباب، إلى ممثلي الأقاليم والمهجر، إلى النقابات والقطاعات المهنية. هكذا صيغ دستور التأسيس ليكون وثيقة تعاقدية جامعة، لا مجرد نص نخبوي.

ما جرى في السودان عند الاستقلال يذكرنا بالمفارقة مع المدينة المنورة في صدر الإسلام. فصحيفة المدينة المنورة، أو دستور الرسول ﷺ، ميّزت بوضوح بين الدين والسياسة، وأقرت أن الحكم الدنيوي هو عقد اجتماعي، لا تفويضاً سماوياً. لقد شملت الوثيقة كل التباينات الاجتماعية والدينية القائمة آنذاك: العرب واليهود، المسلمين وغير المسلمين، المهاجرين والأنصار. الجميع كانوا جزءاً من العقد دون إقصاء أو احتكار.

بينما في السودان، ورغم هذا التنوع الأوسع — قبائل، لغات، أديان، أعراق — فقد ضيّقت النخب الحاكمة بعد الاستقلال مفهوم الدولة، وركّزت السلطة في المركز بيد ثلاث قبائل شمالية، متجاهلة بقية الفسيقساء الوطنية. وهكذا تحول التنوع من مصدر قوة إلى عامل صراع وتمزق.



الأدوية بين السوق السوداء والمخازن المغلقة

عضو تجمع الصيادلة المهنيين يكشف لـ «أفق جديد» لى عنق حقيقة أزمة الدواء

تتفاقم الأزمة الدوائية في السودان مع مشاهد تكدس الأدوية في المخازن بينما يعجز المواطن عن الحصول على أبسط العلاجات مثل «درب البندول»، الذي وصل سعره في السوق السوداء إلى 30 ألف جنيه. ورغم نفي وزارة الصحة لوجود ندرة، تؤكد شهادات المواطنين العكس مع تفشي الملاريا وحمى الضنك.

ملخص

حمل تجمع الصيادلة المهنيين، عبر د. عوض عبد المنعم، الدولة المسؤولية الكاملة عن الأزمة، معتبراً أن إغلاق صيدليات الإمدادات الطبية منذ 2022 جزء من سياسة ممنهجة لتفكيك المؤسسة وإضعاف الأمن الدوائي، ما فتح الباب أمام الأدوية المغشوشة والمهربة.

أعلن الصندوق القومي للإمدادات الطبية توزيع 45 ألف درب بندول خلال أسبوع، لكن المرضى يواجهون فراغاً في الصيدليات، وتفاوتاً كبيراً في الأسعار بين المؤسسات التابعة للجهة نفسها، ما يكشف خللاً في منظومة التوزيع والرقابة.

طالب د. عوض بفتح صيدليات الإمدادات فوراً وإعادة دعمها لضمان توفر الدواء بأسعار مناسبة وجودة مضمونة، محذراً من أن استمرار الوضع الحالي يجعل المواطنين بين خيارين مزين: غلاء الأسعار أو انعدام العلاج، فيما تواصل الحكومة التهرب من مسؤولياتها.

القوانين والمواثيق الدولية، والدولة ملزمة بتوفير الدواء لمواطنيها.

وأكد أن الإمدادات الطبية أغلقت في خواتيم العام 2022 صيدلياتها في أم درمان وبحري والكلالة تحت غطاء توقيع شراكة لتوسيع الخدمة مع الدواء الدائري، قبل أن يجف حبر القضايا التي أثرت في تلحم المؤسسة الربحية الغارقة في الفساد.

وأشار د. عبد المنعم إلى قضية «الروفيلاك» الشهيرة كمثال ليتم لي غنق الحقيقة حسب توصيفه، ونوه إلى أن الحكومة اعتبرت أن تقليل نوافذ الخدمة وتقليل ساعات العمل هو تخفيف معاناة المرضى وذويهم.

وقال إن إهمال الإمدادات الطبية المتعمد من قبل الدولة على مر العصور والعمل الممنهج لتدميرها مستهدفاً الأمن الدوائي للبلاد وشعبها المكوم الصابر.

ونوه إلى أن «الضعف يكمن في عدم اهتمام الحكومة بالدواء لمن وطأ جمرة المرض، ونال حظه السيء من عدم القدرة على العلاج وضاق ألم فراق الأحبة بسبب عدم الحصول على جرعة دواء إما بسبب انعدامه أو بغلاء سعره فهما سيان».

إلا أنه وإلى حد ما حسب تجمع الصيادلة المهنيين ممثلة في د. عوض عبد المنعم، كان الصندوق القومي للإمدادات الطبية ملجأ ومنجى لغالبية المرضى، وأشار إلى أنه من خلال صيدلياته الموزعة جغرافياً والتي كانت تعمل 24 ساعة طوال أيام الأسبوع كان الصندوق القومي يوفر الدواء للمواطن السوداني بجودة عالية وبسعر مناسب محققاً بذلك أضلع المثلث الدوائي (أمن، فعال وبسعر مناسب).

ونوه إلى أن الصندوق في أحيان كثيرة يحتوي على أصناف دوائية لا توجد حتى في القطاع الخاص، ناهيك عن التزامه بتوفير أدوية السرطان ومحاليل غسيل الكلى والأمصال وعلاجات الأمراض النادرة، فضلاً عن أن صندوق الإمدادات كان يوفر خدمة توفير العلاج من الخارج خلال فترة بسيطة وبطريقة آمنة ومن مصادر موثوقة بالتنسيق مع السفارات بالخارج.

كل ذلك ضرب به عرض الحائط - حسب عوض - انتهجت الحكومة سياسات التدمير وصاغ المنتفعين خطط لتفكيك هذه المؤسسة الوطنية الشامخة بدعوات خبيثة سميت بهتاناً وزوراً بإصلاح وتحسين.

ويمضي د. عبد المنعم ويوضح لـ «أفق جديد»، «أن ما ظلت تردده الإمدادات الطبية عبر أبوابها في وسائل التواصل الاجتماعي ما هو إلا ذر للرماد وتدليس للحقائق وتنصل من المسؤولية والواجب،

بينما يشكو المواطن المطحون بنيران الحرب والفقر، والحمى تطحن جسده، تظل الأدوية والمحاليل الوريدية مكدسة في المخازن سيئة التهوية، ويبيع «درب البندول» في السوق السوداء بمبلغ وقدره 30 ألف جنيه.

وأظهرت صور وفيديوهات تكس الأدوية والمحاليل الوريدية في مخازن الإمدادات الطبية بمنطقة «السجانة» في العاصمة الخرطوم، ورغم نفي وزارة الصحة لحقيقة المسألة، إلا أن إفادات مواطنين لـ «أفق جديد»، أثبتت ندرة الأدوية والمحاليل الوريدية في ظل انتشار الملاريا وحمى الضنك.

ووفق بيان صادر عن الصندوق القومي للإمدادات الطبية، فإن الصورة المتداولة في الوسائط لوزير الصحة الاتحادي والخبر المصاحب لها الذي يروج لوجود كميات كبيرة من المحاليل الوريدية بمخازن الإمدادات الطبية، لم تلتقط في مخازنه، وإنما من إحدى جولات الوزير داخل مؤسسة صحية أخرى. كما أكد الصندوق أن مخزون المحاليل الوريدية متوفر، وقد تم بالفعل توزيع 45 ألف درب بندول خلال الأسبوع المنصرم وفق الخطة الموضوعة.

ويقول المواطن خالد عبد اللطيف لـ «أفق جديد»: «مع انتشار الملاريا وحمى الضنك، هناك أزمة في الدواء والمحاليل الوريدية».

وأضاف: «ذهبت إلى أكثر من 3 صيدليات في شارع واحد، لكن درب البندول غير متوفر، ولا نعلم الأسباب».

من جهتها تقول المواطنة، عبير الجيلي، لـ «أفق جديد»: «الحميات تفتك بالمواطنين ولا أثر للسلطات الصحية لاحتواء الأوبئة التي تفتك بالمواطن».

وأضافت: «لجاناً إلى الأدوية البلدية وشراء ثمرة القرع وعصير الروزانا لرفع صفائح الدم التي دمرتها حمى الضنك».

وتابعت: «بحثنا في 23 صيدلية لتوفير 16 درب بندول لكن النتيجة كانت صفرية، واستخدمنا حبوب البندول من الدكان لخفض الحمى».

وقال عضو تجمع الصيادلة المهنيين د. عوض عبد المنعم في حديثه لـ «أفق جديد»: «إن أزمة الدواء تعود لعدم وجود قروح للإمدادات الطبية في الولايات وعلى رأسها ولاية الخرطوم، واعتبر وجود أزمة الدواء تنصل الدولة من واجباتها».

وأوضح أن ما تشهده البلاد في قطاع الأدوية من شح وغلاء وندرة وظهور الأدوية المهربة والأدوية المغشوشة، ما هو إلا نتيجة لسياسات الدولة وإهمالها المتعمد وتهربها من التزاماتها وواجباتها تجاه مواطنيها وحقوق المواطنة التي كفلتها كل



المؤسسة الوطنية الوحيدة المعنية بالدواء وخط الدفاع الدوائي لبلادنا إلى مجرد وسيط وشركة مناولة ليس إلا».

وأكد د. عوض أنه من الواجب الآن وفي ظل هذه الأزمة وليس غداً إعادة فتح صيدليات الإمدادات الطبية فوراً لما لها من نظام صرف محكم ورقابة صارمة والتزام بالأسعار وضبط يمنع تسريب الدواء للسوق السوداء، والعمل على سداد كل مديونية الإمدادات الطبية ودعمها لتوفير علاج المواطنين والقيام بدورها الريادي الذي أنشأت من أجله وعدم الانسياق خلف المتفلسفين -على حد تعبيره- وأصحاب الاجنحة الهادفة لتدمير المؤسسات الوطنية.

وكان الصندوق القومي للإمدادات الطبية أصدر بياناً خلال ما أثير من لغط أكد فيه التزامه التام بالشفافية والواقعية في توضيح الحقائق للرأي العام.

ونوه البيان أنه خلال أسبوع سلم الصندوق القومي ولاية الخرطوم - ممثلة في إدارة العلاج المجاني - عدد 15 ألف درب بندول، إضافة إلى تسليم صندوق الدواء الدائري 30 ألف درب برا سيتمول، ليصل مجموع ما تم توزيعه إلى 45 ألف درب بندول خلال فترة وجيزة، وأكد أن عملية التسليم تتم بصورة منظمة عبر القنوات الرسمية.

وفق قانون الصندوق القومي للإمدادات الطبية الفصل الثاني الفقرة (د، هـ) أغراض الصندوق القومي للإمدادات الطبية التي تحدثنا بشكل صريح عن واجب الصندوق القومي في تسهيل الوصول وإتاحة حصول المواطن مباشرة للعلاج».

مؤكداً على أن ما شهدناه ولا زلنا نشهده حالياً من صفوف وطوابير طويلة للمواطنين أمام الصيدليات وانعدام لدرب البندول ما هو إلا نتيجة مباشرة وواضحة للعيان جراء إغلاق صيدليات الإمدادات الطبية.

وأضاف: «بالرغم من أن الإمدادات الطبية أعلنت في بيان أنها سلمت الدواء الدائري وإدارة العلاج المجاني 45 ألف درب خلال فترة وجيزة، إلا أن المواطن لا يزال يعاني في الحصول على درب البندول في ظل انتشار حمى الضنك والمalaria ناهيك عن تذبذب الأسعار، ففي الوقت الذي يباع فيه درب البندول بـ 3 آلاف في مستشفى النوتجده في مستشفى أم درمان بـ 4 آلاف بالرغم من أن كلا الصيدليتين تتبعان لذات الجهة».

واستطرد: «في الوقت الذي يؤكد فيه وزير الصحة رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي للإمدادات الطبية أنه لا توجد مشكلة في الوفرة الدوائية تجده لا يحرك ساكناً لتخفيف معاناة المواطنين ومراجعة قرار إغلاق صيدليات الإمدادات الطبية وتحويل



تفكك معسكرات الحرب وانتهيارها

وائل محجوب

ملخص

يستعرض الكاتب واقع معسكرات الحرب في السودان، مبيناً كيف أن خطة الآلية الرباعية والضغط الدولي والإقليمية ستفضي إلى تفكك هذه المعسكرات، وانتهيار التحالفات التي يقودها الجيش والحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني من جهة، والدعم السريع من جهة أخرى، مع التطرق لاحتمال تصنيفهما كتنظيمات إرهابية وما يترتب على ذلك من عزلة كاملة وحصار خانق على المشهد السوداني.

يشير إلى أن ذات الوضع ينسحب على معسكر الدعم السريع، الذي سعى لتقديم نفسه بديلاً سياسياً وعسكرياً، لكنه يواجه عزلة متزايدة ورفضاً قاطعاً للاعتراف به، محلياً ودولياً. ومع الموقف الواضح للآلية الرباعية، يبدو أن هذا المعسكر أيضاً يتجه إلى الانهيار.

يرى أن المعسكر في بورتسودان الذي يقوده الجيش والحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني يواجه ضغوطاً متصاعدة، تشمل العقوبات والعزلة السياسية وعدم الاعتراف الدولي. هذه العوامل ستقود إلى تفككه، خصوصاً مع انكشاف الانتهازية التي رافقت مساعي هذا المعسكر للتمسك بالسلطة تحت غطاء الحرب.

يخلص الكاتب إلى أن المتغيرات المقبلة تحمل خطوات أكثر قسوة، إذ يُنتظر أن يناقش الكونغرس الأمريكي تصنيف الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني والدعم السريع كتنظيمات إرهابية. في حال إقرار ذلك، ستتسع دائرة العقوبات لتفرض حصاراً خانقاً، يجعل أي تجاوز أو دعم خارجي لهذه الأطراف شبه مستحيل، ويدفع نحو عزلة كاملة لكل معسكرات الحرب.



لمصلحة دولة ديمقراطية متوهمة، لا ترتبط بها أي ممارسة لهذه القوات في معانيها ومبانيها، وسيستفكك هذا المعسكر عما قريب، بعد أن تدور الدوائر الإقليمية والدولية تجاه عزلة كاملة للدعم السريع عن معاقل السلطة، وتواصل رفض الاعتراف بأي سلطة يحاول تأسيسها، ومع الموقف المعلن من قبل الآلية الرباعية، الرافض لوجود أي من أطراف الحرب في أي حكم مستقبلي للبلاد.

* هذه القوى التي عينت مندوباً للأمم المتحدة وسعت لتقديمه كممثل للبلاد هي قوى تفتقد للشرعية، وهي قوى دمرت القوات التي تتبنى الدفاع عنها والحديث باسمها مشروعاً أقصى إلى أكبر حالة نهب وسرقة وقتل لأهل السودان، وهو مشروع لم يعد له مساندون على مستوى العالم، وكذا القوى المساندة له، وستمضي وسينتهي مشروعها بخسارة لا سبيل لإنكارها.

* وأخيراً، ثمة متغيرات قادمة، فالمتوقع خلال شهر أكتوبر بدء مناقشة مشروع قرارين لاعتبار الحركة الإسلامية ومؤتمرها الوطني من ناحية، والدعم السريع من الناحية الأخرى، تنظيمات وتشكيلات إرهابية من خلال مشروع قانون تدفع بهما لجنّتان على مستوى الكونغرس الأمريكي، وإذا تم اعتمادهما فستنتقل تبعاً لذلك العقوبات نحو خطوات يصعب تجاوزها، أو تخطي آثارها، سيكون عندها قد أحكم الحصار على كامل المشهد السوداني، ولن يكون بمقدور أي طرف إقليمي أو دولي تجاوز هذا الواقع، نحو عزلة كاملة لأطراف الحرب.

* خلقت خطة طريق الآلية الرباعية واقعاً جديداً في المشهد السوداني، وهي ستفضي إلى تداعيات تتصاعد تبعاً، وستفضي في مجملها إلى إعادة تموضع داخل معسكر الحرب، وإعادة تنظيم للتحالفات القائمة، وفي مرحلة قادمة وقريبة ستفضي بغير شك إلى تفكيك التحالفات القائمة، وإعادة تشكيلها بشكل يواكب خطى المجتمعين الإقليمي والدولي، ويقود إلى إضعاف القوى الرئيسية في الصراع، بشكل كامل.

* هذه الخارطة ستفضي إلى تفكيك كامل لمعسكر الحرب في بورتسودان الذي تنصدر قواه وتحتل موقع القلب منه الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني، لا سيما مع تصاعد الضغوط الإقليمية والدولية والعقوبات بحق قيادات ومؤسسات وشركات القوات المسلحة، وتجاه حزب المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية، وهو ما سيقود حتماً وبالضرورة إلى انهيار هذا الحلف الذي ضم قوى انتهازية التمسّت السلطة فاقدة الشرعية، تحت النيران واعتبرتها سانحة لجمع أكبر قدر من الأموال، يضاف إلى ذلك حالة عدم الاعتراف بالسلطة وعزلتها، التي ستلقي بظلالها على الجميع، وحالة الانتقال لموقف تفاوضي مما سيعيد حالة الاصطفاف الجهوي للواجهة.

* وما يسري على الجيش في معسكر الحرب في بورتسودان، ينسحب على معسكر تأسيس الذي جمع كذلك قوى تسنمت هذا الصراع، بمزاعم قدرة الدعم السريع وقواته على حسم ميزان الصراع العسكري لصالحه، وحسم دولة الفلول والكيّزان،



الحياة أولاً.. صرخة مدنية في وجه حرب لا ترحم حيدر المكاشفي

في ظل حرب مدمرة تعصف بالسودان منذ أبريل 2023، تحوّل المدنيون من ضحايا جانبيين إلى أهداف مباشرة لانتهاكات بشعة، شملت القصف العشوائي والقتل والإعدامات الميدانية والاغتصاب ونهب الممتلكات. المدن والأحياء السكنية تحولت إلى ساحات حرب، فيما انهارت مقومات الحياة، وتوثقت الجرائم بالصوت والصورة دون خوف من عقاب.

ملخص

يشير إلى أنه أمام هذا الواقع القاسي، أطلقت مؤسسات إعلامية سودانية حملة «الحياة أولاً» لتوحيد الصوت الإعلامي وتسليط الضوء على معاناة المدنيين. الحملة تهدف إلى توثيق القصص الإنسانية، رفع الوعي بانهايار النظام الصحي ونقص الغذاء، والضغط محلياً ودولياً من أجل حماية المدنيين وفتح ممرات أمنة.

يؤكد الكاتب أن الأرقام تكشف حجم الكارثة: أكثر من 150 ألف قتيل، ونزوح داخلي يفوق 8 ملايين، ولجوء يقارب 4 ملايين، إضافة إلى 23 مليون إنسان مهددين بالمجاعة، بينهم 5 ملايين على شفا الجوع الشديد. ومع ذلك، تستمر أطراف النزاع في منع المساعدات ونهب قوافل الإغاثة، بينما تغيب العدالة وتنهار المؤسسات.

يخلص إلى أن الرسالة واضحة: ما يحدث انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي واتفاقيات جنيف. لذلك يطالب القائمون على الحملة بوقف استهداف المدنيين فوراً، والتزام أطراف النزاع بالقانون، وتدخل المجتمع الدولي لوقف الهجمات وحماية الأرواح. فالكلمة الحرة هنا لم تعد مجرد إعلام، بل فعل مقاومة ومحاولة لإنقاذ ما تبقى من إنسانية في وطن يصر على الحياة رغم الموت.



في ظل حرب مدمرة تعصف بالبلاد منذ 15 أبريل 2023، لم يعد المدنيون مجرد ضحايا جانبيين لصراع على السلطة، بل صاروا الهدف الأول للأطراف المتحاربة، والميدان المفتوح لانتهاكات لا حدود لبشاعتها. ومن هذا الواقع القاسي، ولدت حملة إعلامية بعنوان (الحياة أولاً)، أطلقتها مجموعة من المؤسسات الصحفية والإعلامية السودانية، محاولة أن تجعل صوت الإنسان فوق أزيز الرصاص.

لقد أشعلت فلول النظام البائد فتيل الحرب في محاولة يائسة لاستعادة نفوذها، لكن النيران اتسعت لتبتلع المدن والقرى والمخيمات والمنازل والذاكرة الوطنية. فبدلاً من أن تكون المواجهات محصورة في الثكنات أو المواقع العسكرية، تحولت الأحياء السكنية إلى متاريس، والشوارع إلى خطوط قتال، والبيوت إلى حصون أو أهداف مشروعة للقصف، وبذا بدأت الحرب ضد المدنيين واستمرت على أجسادهم، ولم تتوقف الانتهاكات عند القصف، بل شملت:

القتل العمد والإعدامات الميدانية

الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي

التعذيب الجسدي والنفسي بدوافع عرقية وسياسية

الاغتصاب والاستعباد الجنسي للنساء والفتيات
نهب الممتلكات وتجريم المدنيين العالقين في منازلهم

والمأساة الأكبر أن هذه الجرائم وثقت بالهواتف، ونشرت للعامة دون خوف من محاسبة أو حياء من إنسانية.. أرقام كارثية تعكس عمق الجرح، فالحرب تركت حصيلة ثقيلة، حتى باتت الأرقام عاجزة عن احتوائها.

أكثر من 150 ألف قتيل.

عشرات الآلاف من الجرحى.

نزوح يفوق 8 ملايين داخل البلاد.

لجوء نحو 4 ملايين خارج السودان.

23 مليون إنسان مهددون بالمجاعة.

5 ملايين على شفا الجوع الشديد.

وفي مقابل هذه الكارثة، تستمر أطراف النزاع في منع المساعدات وقصف قوافل الإغاثة ونهبها، بينما تعجز أجهزة العدالة عن التحرك أو حتى الظهور. أما

اللجنة الدولية لتقصي الحقائق، فقد وُوجهت بالمنع أو بالعجز أمام انهيار الأمن. ولكل هذا وانطلاقاً من مسؤولية مهنية وأخلاقية كان لابد للإعلام أن يسترد دوره، فتكاثفت مؤسسات إعلامية عديدة منها «أفق جديد»، «طيبة برس»، «خرطوم هايلايت»، «هلا 96»، «مداميك»، «سودان تريبيون»، «إنفورم إنستيتوت»، و«صحيفة ديسمبر»، لإطلاق حملة (الحياة أولاً)، في محاولة لرفع الصوت فوق صمت المجتمع الدولي، وفوق ضجيج الكراهية والتضليل. وتهدف الحملة إلى: رفع الوعي بمعاناة المدنيين في ما يتعلق بالنزوح، نقص الغذاء، انهيار النظام الصحي.

توثيق القصص الإنسانية والشهادات الميدانية وتقديمها للرأي العام بصورة مهنية.

الضغط الإعلامي محلياً وإقليمياً ودولياً لحماية المدنيين وفتح ممرات آمنة.

توحيد الصوت الإعلامي لبناء تأثير أوسع وأكثر استدامة..

إن ما يجري في السودان انتهاك فج للقانون الإنساني ولكل ما رسخته اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها، التي تلزم المتحاربين بالتفريق بين المدني والمقاتل، وتحظر استهدافهم أو عرقلة المساعدات الإنسانية. لكن الحرب تجاوزت النصوص إلى حد جعل الالتزام بالقانون استثناءً لا قاعدة، والمحاسبة ترفاً لا ضرورة. وعطفاً على ذلك توجه منظمو حملة (الحياة أولاً) بنداء صارخ وواضح للداخل والخارج:

إلى أطراف النزاع: أوقفوا استهداف المدنيين فوراً، والتزموا بالقوانين الوطنية والدولية.

إلى المجتمعين الإقليمي والدولي بأن تدخلوا لحماية الأرواح البريئة، وأفتحوا ممرات إنسانية، وأوقفوا الهجمات العشوائية على الأحياء والمرافق الحيوية.

شكراً لكل المؤسسات الإعلامية المنظمة لحملة الحياة أولاً، ففي زمن تتساقط فيه المدن كما تتساقط الأرواح، يصبح الصوت الحرّ فعلاً مقاوماً، والكلمة موقفاً أخلاقياً، والإعلام حاجزاً أخيراً أمام الانهيار الكامل. فحملة الحياة أولاً ليست مجرد مبادرة إعلامية، بل محاولة لإنقاذ ما تبقى من إنسانية في وطن ينهكه الموت ولا يزال يصر على الحياة.



«حمى الضنك» تغلق المدارس

تفشّت حمى الضنك بشكل واسع في ولاية الجزيرة، ما دفع السلطات لتعطيل الدراسة بجميع المدارس الثانوية لمدة 15 يومًا كإجراء احترازي للحد من انتقال العدوى بين الطلاب والمعلمين، مع متابعة الوضع بالتنسيق مع الجهات الصحية المختصة.

ملخص

في الخرطوم، سجلت وزارة الصحة أكثر من 14 ألف إصابة بحمى الضنك منذ يناير 2024 بينها أربع وفيات، وأطلقت فرق استجابة سريعة وحملات رش وتوعية، مع التشديد على دور المجتمع في مكافحة البعوض والتخلص من أماكن توالده.

تفاقم الوباء في ظل انهيار المنظومة الصحية بالولاية بعد اقتحام قوات الدعم السريع لها في 2023، ما أدى لتدمير المستشفيات والصيدليات وزيادة معاناة المواطنين أمام تفشي الملاريا والتيفوئيد والكوليرا، وسط نقص الأدوية والمحاليل الطبية.

تأتي الأوضاع الصحية المتدهورة في سياق حرب مدمرة مستمرة منذ أبريل 2023 بين الجيش والدعم السريع، خلّفت عشرات الآلاف من القتلى وملايين النازحين، فيما تحذر المنظمات الدولية من مجاعة وكارثة إنسانية تهدد البلاد بأكملها.



أفق جديد

سبتمبر 2025 وحتى السبت 4 أكتوبر 2025.
وأوضح خطاب صادر عن إدارة المرحلة الثانوية
بالوزارة تلقته «أفق جديد»، أن القرار جاء في إطار
الإجراءات الاحترازية لمواجهة تفشي أمراض حمى
الضنك والمalaria، التي شهدت انتشارًا واسعًا خلال
الفترة الأخيرة في عدد من محليات الولاية.
وأكدت السلطات التعليمية أن الخطوة تأتي
حفاظًا على صحة الطلاب والمعلمين، ومنعًا لانتقال

تتفاقم الأوضاع الإنسانية في البلاد، وتمضي
الأوضاع الصحية من سيء إلى أسوأ، وفي ظل
تفشي «حمى الضنك» بولاية الجزيرة، تم تعطيل
الدراسة لجميع المدارس الثانوية لمدة 15 يومًا.
وأعلنت وزارة التربية والتعليم بولاية الجزيرة، عن
تعطيل الدراسة في جميع المدارس الثانوية بالولاية
لمدة خمسة عشر يومًا، وذلك ابتداءً من يوم الأحد 21

العدوى داخل المدارس، مع متابعة الوضع الصحي بالتنسيق مع الجهات المختصة لاتخاذ ما يلزم من تدابير خلال فترة التعطيل.

بالنسبة إلى المعلم بالمرحلة الثانوية، مصعب عبد الله، فإن ولاية الجزيرة تشهد كغيرها من ولايات السودان تصاعدًا كبيرًا في حالات الإصابة بحمى الضنك والملاريا والتيفوئيد خلال الفترة الأخيرة.

وأوضح عبد الله في حديثه لـ«أفق جديد»، أن قرار تعطيل الدراسة يجيء بسبب تدهور الخدمات الصحية وصعوبة الاستجابة السريعة للوباء.

من جهته رأى الخبير التربوي، أنس فضل المولى، أن تعليق الدراسة يأتي حفاظًا على صحة الطلاب ومنعًا لانتقال العدوى داخل المدارس.

وشدد فضل المولى في حديثه لـ«أفق جديد»، على ضرورة متابعة الوضع الصحي بالتنسيق مع الجهات المختصة لاتخاذ ما يلزم من تدابير خلال فترة تعطيل الدراسة.

وانتشار الأوبئة والأمراض يأتي في ظل الانهيار الكامل للمنظومة الصحية بولاية الجزيرة، التي اقتحمتها قوات «الدعم السريع» في ديسمبر 2023 لمدة عام كامل ما تسبب في انهيار ودمار كامل للمستشفيات والمراكز الصحية والصيدليات والإمدادات الطبية، ودفع بالمواطنين إلى مواجهة أعباء جديدة إضافة إلى أعباء المعيشة ومواجهة مخاطر الوباء الذي تفشى بشكل سريع وفتاك.

يقول المواطن، التوم عبد الباقي لـ«أفق جديد»: «انتشرت الأوبئة والأمراض في ولاية الجزيرة بسبب تراكم الأوساخ والمياه الراكة التي شكلت بيئة خصبة لنمو وتوالد البعوض الناقل للملاريا والمسبب لحمى الضنك».

وأوضح عبد الباقي، أن ولاية الجزيرة ظلت تعاني من تفشي الأمراض المرتبطة بهطول الأمطار وتدفق السيول ما جعلها من أكثر الولايات عرضة للأوبئة الموسمية.

من جهته يقول المواطن صلاح عبد الله، أحد سكان حي الدرجة بمدينة ود مدني لـ«أفق جديد»: «إن المدينة شهدت انتشارًا ملحوظًا لحمى الضنك والملاريا والكوليرا والتيفوئيد، في ظل نقص حاد في الأدوية الضرورية والمستهلكات الطبية والمحاليل الوريدية والكواذر الصحية».

وفي العاصمة الخرطوم، تزايدت الشكوى من انتشار حمى الضنك وسط نقص العلاج وتكدس المرافق الطبية بالمرضى في ظل نقص الأدوية والمحاليل الوريدية.

وكشفت وزارة الصحة بولاية الخرطوم، عن تسجيل 14,012 إصابة بحمى الضنك بينها أربع

وفيات منذ يناير 2024.

وقال مدير إدارة الطوارئ والوبائيات بوزارة الصحة، محمد التجاني، في مؤتمر صحفي إن تراكمي الإصابات بحمى الضنك في الولاية بلغ أكثر من 14 ألف إصابة من بينها 4 وفيات بنسبة 0.3%. وكشف عن توفير عيادات متحركة وفرق للاستجابة السريعة بمحليات ولاية الخرطوم السبع.

وأوضح تقرير الوضع الوبائي الذي استعرضته وزارة الصحة أن الإصابات توزعت على جميع محليات الخرطوم، مع استمرار جهود الوزارة في الوقاية والعلاج ومكافحة البعوض الناقل للمرض. وشددت الوزارة على أن 90% من جهود القضاء على المرض تعتمد على دور المجتمع داخل المنازل والأحياء من خلال التخلص من أماكن توالد البعوض مثل المياه الراكة والإطارات القديمة.

وحذرت من الاستخدام العشوائي لـ«دربات البندول» دون وصفة طبية لما لها من مضاعفات محتملة، داعية المواطنين إلى مراجعة أقرب مرفق صحي عند ظهور الأعراض.

وأشار التقرير إلى مواصلة الفرق الصحية حملات رش وتوعية في المناطق الموبوءة، مع التأكيد على أهمية التبليغ المبكر والالتزام بالإرشادات الوقائية. وكشف مدير الطب العلاجي، أحمد البشير، عن تنفيذ 980 عملية رش رذاذي و10 طلعات رش بالطائرات في المناطق التي يتعذر الوصول إليها في إطار خطة مكافحة نواقل الأمراض.

وأعلنت الوزارة عن توفر الخدمات العلاجية المجانية لحمى الضنك في مستشفيات: أم درمان، التميز، حاج الصافي، التركي، بشائر، البان جديد. ووفقا لتقرير الوضع الوبائي للفترة من يناير 2025 وحتى 22 سبتمبر، سجلت محلية كرري 7,245 إصابة وهي الأعلى بسبب الكثافة السكانية فيها، كما سجلت جبل أولياء 1,702 إصابة، وأم درمان 1,676 إصابة، بينما تم تسجيل 1,241 إصابة بمحلية شرق النيل، و1,019 إصابة بمحلية بحري، و809 إصابات بمحلية الخرطوم.

وتتصاعد دعوات أممية ودولية لإنهاء الحرب في السودان، بما يجنب البلاد كارثة إنسانية بدأت تدفع الملايين إلى المجاعة والموت جراء نقص الغذاء بسبب القتال.

ومنذ منتصف أبريل 2023، يشهد السودان حربًا بين الجيش وقوات «الدعم السريع»، خلّفت أكثر من 20 ألف قتيل ونحو 15 مليون نازح ولاجئ، وفق الأمم المتحدة والسلطات المحلية، بينما قدر بحث لجامعات أمريكية عدد القتلى بنحو 130 ألفًا.



التعافي المؤجل: أثر الحرب والاقتصاد الموازي على مستقبل السودان

عمر سيد أحمد*

ملخص

منذ اندلاع الحرب في السودان عام 2023، دخل الاقتصاد في مرحلة انهيار غير مسبق. الناتج المحلي انكمش بأكثر من 40%، وتراجعت الزراعة والصناعة بشكل حاد، بينما تعطلت البنوك والمصانع والخدمات العامة. النزوح الجماعي والدمار الواسع عمّقا الأزمة، فأصبح أكثر من ثلثي السكان تحت خط الفقر، فيما يعاني ملايين الأطفال من فقدان التعليم والخدمات الأساسية.

يشير إلى أن الاقتصاد الموازي تمّدّد على حساب الدولة، من الذهب إلى الوقود والسلع والتحويلات. يفرض أمراء الحرب جبايات محلية، فيما تتفتت السوق الوطنية إلى أسواق خاضعة لقوى مسلحة. النتيجة: تضخم متسارع، عجز مالي متفاقم، وتراجع الثقة في النظام المصرفي الرسمي. أكثر من نصف النشاط الاقتصادي أصبح خارج الإحصاءات الرسمية، ما رسّخ عزلة السودان عن النظام المالي الدولي.

يوضح الكاتب أن الذهب، أكبر مورد محتمل للسودان، تحول إلى وقود للحرب. فبينما صدرت الدولة رسمياً نحو 45 طناً في عامي 2023 و2024، هُزبت كميات تفوق 60 طناً عبر مصر ودول الجوار إلى الإمارات، ما حرم الخزينة العامة من مليارات الدولارات. بذلك ظل الذهب خارج الدورة الرسمية، مساهماً في صعود «الدولار الذهبي» وتفاقم التضخم.

يذكر الكاتب أن الخسائر البشرية والإنسانية هائلة: أكثر من 150 ألف قتيل، ونزوح يفوق 11 مليون شخص، وانهيار شبه كامل للقطاعين الصحي والتعليمي. مشيراً إلى أن الخلاصة: أن أي تعافٍ اقتصادي لن يكون ممكناً من دون وقف الحرب وتوحيد القرار الاقتصادي. يمكن للإجراءات الجزئية، مثل فتح الممرات الإنسانية ودعم الزراعة وضبط تجارة الذهب، أن تخفف الانهيار، لكن التعافي الحقيقي يبدأ فقط عند إسكات المدافع وتوجيه الموارد نحو الإعمار لا القتال.

المقدمة

مباشرة تجاوزت 20 مليار دولار (FAO، ديسمبر 2024).

- الصناعة: تضرر أو توقف أكثر من 60% من المصانع بسبب القصف وانعدام الوقود والكهرباء؛ خسائر تفوق 70 مليار دولار، وانكماش قاعدة التصنيع.

- النزوح والعمالة: نزوح أكثر من 10 ملايين شخص داخل وخارج السودان، ما أفقد الاقتصاد قوة عاملة ماهرة ورؤوس أموال صغيرة (UNHCR، 2024).

- النقل والتوزيع: توقف الحركة البرية بين العاصمة والولايات بنسبة تزيد عن 70%، وازدحام لوجستي في بورتسودان رفع كلفة السلع وأجج التضخم غرفة النقل السودانية، 2024.

الصحة والتعليم: خروج أكثر من 17 مليون طفل من المدارس وانهايار أكثر من 70% من المستشفيات مع تفشي الكوليرا وحمى الضنك (UNICEF، نوفمبر 2024).

الأمن الغذائي: نحو 25 مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد، و33 مليوناً يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة.

الذهب: المورد المفقود.. منجم في قلب الحرب

يملك السودان واحدًا من أكبر احتياطات الذهب في إفريقيا، ويُقدَّر إنتاجه السنوي في نطاق 100-120 طنًا وفق تحليلات مستقلة، بينما تراوحت التقديرات الرسمية والإعلامية لعام 2024 بين 64 طنًا (تصريح الشركة السودانية للموارد المعدنية) و80 طنًا (تقديرات Financial Times). المشكلة الجوهرية تكمن في أن 70%-80% من الإنتاج يُهرَّب وفق تقارير موثوقة (Chatham House، 2023؛ Swissaid، 2024)، وتشير تقديرات إلى تدفقات يومية عبر مصر تتجاوز 100 كجم/يوم، أي أكثر من 60 طنًا منذ بداية الحرب، ما يحرم الخزينة العامة من مليارات الدولارات سنويًا ومع اندلاع الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع، لم يتراجع التهريب بل تضاعف تعقيده، وتحول إلى شريان تمويل رئيسي للأطراف المتحاربة.

الصادرات الرسمية المباشرة إلى الإمارات

رغم النزاع، استمرت حركة تصدير الذهب عبر القنوات الرسمية: استوردت الإمارات نحو 17 طنًا من الذهب السوداني، بقيمة تفوق 1 مليار دولار وفق بيانات

منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023، يعيش السودان أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخه الحديث. الصراع المسلح لم يكتفِ بتدمير البنية التحتية وتشريد الملايين، بل ضرب قلب الاقتصاد، من الزراعة إلى التجارة، ومن المالية العامة إلى العملة الوطنية.

الانهيار الاقتصادي بالأرقام

في يوليو 2025 أصدر المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية دراسة اعتمدت على نموذج التوازن العام القابل للحوسبة (CGE) لقياس أثر الحرب على الاقتصاد السوداني. يقوم النموذج على قياس الترابط بين القطاعات (الزراعة، الصناعة، الخدمات، التجارة الخارجية، المالية العامة). واعتمد على مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM) المبنية على بيانات 2022 كأساس. وقد أدخلت في النموذج صدمات الحرب المتمثلة في دمار البنية التحتية، تراجع الصادرات، انهيار النظام المصرفي، وفقدان الإنتاج الزراعي والصناعي.

النتائج الرئيسية: انكمش الناتج المحلي الإجمالي من 56.3 مليار دولار في 2022 إلى 32.4 مليار دولار بنهاية 2025، أي تراجع بنسبة 42%. فقد السودان أكثر من ثلث ناتجه الزراعي والصناعي بسبب الحرب، مع خسائر مباشرة في القطاعات الإنتاجية تفوق 90 مليار دولار (AfDB، يوليو 2025). تعطلت أكثر من 60% من المنشآت الصناعية، وارتفعت البطالة إلى ما فوق 45%. تدهورت الخدمات العامة بنسبة تتجاوز 70%، وانخفضت الصادرات الزراعية والحيوانية بأكثر من 80% مع تصاعد تهريب الذهب (Transparency International، أكتوبر 2024). دخل أكثر من 20 مليون سوداني إضافي في دائرة الفقر المدقع، ليصل إجمالي الفقراء إلى ما يزيد عن ثلثي السكان (WFP، نوفمبر 2024).

الآثار القطاعية وفق النموذج

- الخدمات والمصارف: شلل شبه كامل؛ توقفت نحو 85% من فروع البنوك، وتعرضت مقار عديدة للنهب، ما أحدث أزمة سيولة وشللاً في النظام المصرفي (World Bank، يونيو 2024).

- الزراعة: تدمير مشاريع رئيسية مثل الجزيرة والنيل الأبيض وسنار، نزوح واسع للمزارعين وتخريب القنوات والمحالج والمخازن؛ خسائر

الأمم المتحدة وتحليل. Chatham House. 2024 بحسب سلطات بورتسودان، بلغت الصادرات الرسمية من مناطق سيطرة الجيش نحو 27.96 طناً (1.5- مليار دولار)، ذهب 97% منها مباشرة إلى الإمارات. (SMRC، 2024) الإجمالي الرسمي المباشر خلال عامي 2023 و2024 بلغ نحو 45 طناً بقيمة تتجاوز 2.5 مليار دولار.

مسارات التهريب.. مصر بوابة الذهب إلى دبي

لكن الصادرات الرسمية ليست سوى جزء من القصة. إذ توثق تقارير Chatham House وSwissaid ووسائل إعلام دولية مثل AI-Monitor أن كميات ضخمة من الذهب السوداني تُهْرَب عبر مصر إلى الإمارات. وتظهر بيانات UN Comtrade للأرقام التالية: 2023: أعادت مصر تصدير نحو 16.48 طناً من الذهب إلى الإمارات، بقيمة تقارب 1 مليار دولار. 2024 (يناير-أكتوبر): ارتفع الرقم إلى نحو 41.14 طناً، بقيمة تجاوزت 2.06 مليار دولار. إجمالاً، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 60 طناً من الذهب السوداني خرج عبر شبكات التهريب منذ بداية الحرب حتى نهاية 2024، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف الصادرات الرسمية تقريباً.

إنتاج يذهب إلى جيوب ضيقة

رغم هذه الأرقام الضخمة، لم ينعكس الذهب على الاقتصاد الوطني أو على العملة، إذ ظل معظم الإنتاج خارج الدورة الرسمية. فحتى مع تقدير الإنتاج الكلي لعام 2024 بما يتجاوز 64-80 طناً، فإن أكثر من نصفه تم تهريبه عبر قنوات غير شفافة، ما عمّق أزمة النقد الأجنبي ورسخ «الدولار الذهبي» كآلية تسعير موازية تزيد من التضخم. رغم هذه الأرقام الضخمة، لم ينعكس الذهب على الاقتصاد الوطني أو على العملة، إذ ظل معظم الإنتاج خارج الدورة الرسمية. فحتى مع تقدير الإنتاج الكلي لعام 2024 بما يتجاوز 64-80 طناً، فإن أكثر من نصفه تم تهريبه عبر قنوات غير شفافة، ما عمّق أزمة النقد الأجنبي ورسخ «الدولار الذهبي» كآلية تسعير موازية تزيد من التضخم.

الاقتصاد الموازي: شبح يُربك الحسابات

يظهر الاقتصاد الموازي بوضوح في مفارقات الأرقام والوقائع. ففي الوقت الذي سجّل فيه السودان إنتاجاً رسمياً للذهب لا يتجاوز 17 طناً

في 2023، تشير التقديرات إلى تهريب ما بين 40 و60 طناً سنوياً خارج القنوات الرسمية. وعلى مستوى الإيرادات، تعتمد الدولة على الضرائب والرسوم القانونية، بينما تستحوذ الشبكات الموازية على جبايات ورسوم غير رسمية تُفرض محلياً لصالح جماعات مسلحة أو سلطات أمر واقع. أما التجارة، فبينما تمر الصادرات الرسمية عبر ميناء بورتسودان، يسيطر الاقتصاد الموازي على مسارات التهريب الممتدة عبر تشاد وجنوب السودان وليبيا. وفي جانب العملة، يواصل بنك السودان إدارة السياسات النقدية الرسمية، لكن السوق السوداء وتجار العملة والصاغة يفرضون واقعاً آخر يحدد أسعار الصرف ويغذي دوامة التضخم. لم يعد التهريب مقتصرًا على الذهب وحده؛ فقد تمدد الاقتصاد الموازي ليشمل الوقود والسلع والتحويلات وحتى الجبايات الداخلية. وتشير المعطيات الميدانية إلى أن الأنشطة الموازية قد تشكّل أكثر من نصف النشاط الاقتصادي الفعلي، لكنها تبقى خارج نطاق الإحصاءات الرسمية والضرائب الحكومية. - على مستوى التضخم: سيطرة السوق السوداء على الذهب والعملة توسّع الفجوة مع السعر الرسمي وتغذي دوامة الأسعار. - على مستوى المالية العامة: تفقد الدولة مليارات الدولارات من الرسوم والضرائب لصالح شبكات محلية وإقليمية مرتبطة بأمراء الحرب. - على مستوى التجارة: تتفتت السوق الوطنية إلى أسواق محلية خاضعة لقوى مسلحة، ما يرفع كلفة النقل ويضرب تكامل الاقتصاد. - على مستوى الثقة: يتراجع دور النظام المصرفي، ويتزايد الاعتماد على النقد الورقي والقنوات غير الرسمية، ما يعمّق العزلة المالية.

الخصائر البشرية والإنسانية

تكشف التقديرات الميدانية والدولية عن حجم صادم للخصائر. فوفقاً لتقارير مجلس اللاجئين النرويجي (NRC) والكونغرس الأمريكي، فقد تجاوز عدد القتلى منذ اندلاع الحرب 150 ألف شخص بين قتل مباشر وموت بفعل الجوع والمرض والنزوح. أما النزوح الداخلي فقد تخطى 11.5 مليون شخص، ليصبح السودان أكبر أزمة نزوح في العالم بحلول 2025 (IOM/DTM 2025).

في قطاع التعليم، تشير اليونسكو إلى أن من بين 17 مليون طفل في سن الدراسة، لم يتمكن سوى نحو 3 ملايين من العودة إلى المدارس بحلول أغسطس 2025، أي أن أكثر من 13 مليون طفل ظلوا

خارج العملية التعليمية (UNESCO 2025)؛ Save the Children عبر (ReliefWeb 2025).

أما القطاع الصحي فقد انهار بشكل شبه كامل، مع تسجيل أكثر من 113,600 إصابة كوليرا وما يزيد على 3,000 وفاة، إلى جانب تفشيات واسعة لحُمى الضنك (2025)

لا تعافٍ إلا بوقف الحرب

وقف الحرب أولاً: أي حديث عن التعافي الاقتصادي قبل وقف إطلاق النار يظل مجرد إدارة للانهيال لا خروجاً منه.

- توحيد السلطة الاقتصادية: إخضاع كل موارد الدولة لوزارة المالية، مع تحويل شركات المنظومة العسكرية إلى شركات عامة خاضعة للحكومة، وإغلاق نوافذ الاقتصاد الموازي المسلح.

- حشد الموارد الذاتية: جعل الموارد الوطنية — خاصة الذهب، الزراعة، والتحويلات — القاعدة الأولى للتعافي، بحيث تتحول إلى مصادر تمويل تنمية وإعمار بدل أن تظل وقوداً للحرب.

- إعادة تشغيل القوى المنتجة: عودة القوى العاملة والنازحين إلى دورة الاقتصاد، واستعادة خدمات الصحة والتعليم إلى مسارها الطبيعي.

- استعادة ثقة المانحين: بعد تثبيت الداخل وحشد الموارد الذاتية، يمكن إطلاق مسار إعفاء الديون (HIPC) وتهيئة مناخ التمويل الميسر من المؤسسات الدولية.

- تأمين انسياب السلع: فتح الممرات التجارية والإنسانية وإزالة الجبايات غير الرسمية على الطرق.

إن التعافي الحقيقي يبدأ من هنا: وقف الحرب، توحيد القرار الاقتصادي، وحشد الموارد الذاتية أولاً. عندها فقط يصبح التفاوض على إعفاء الديون وعودة التمويل الدولي أمراً ممكناً، على أن يكون بشروط داعمة للإصلاح لا معيقة له.

هل من إمكانية للتعافي؟

التعافي الحقيقي يبدأ من وقف الحرب. بدونه، أقصى ما يمكن هو تثبيت مؤقت يخفف الانهيار ولا يعكس الاتجاه.

في المدى القصير:

- فتح ممرات إنسانية لتأمين الغذاء والدواء وكبح موجات التضخم المرتبطة بالندرة.

- دعم الزراعة الموسمية بالبذور والأسمدة وتأمين مواسم الحصاد.

- إدارة نقدية صارمة لتوجيه الإيرادات المحدودة للصحة والغذاء فقط.

- نافذة شفافة للصرف لتقليص الفجوة مع السوق الموازي وجذب حصائل الذهب الرسمية.

في المدى المتوسط:

- إبطاء تمدد الاقتصاد الموازي عبر اتفاقات محلية/إقليمية لوقف التهريب والجبايات غير الرسمية.

- تنشيط قنوات التجارة الشرعية مع الجوار (مصر، تشاد، جنوب السودان) لإعادة شرايين النقد الأجنبي.

الخلاصة

السودان اليوم أمام معادلة قاتلة: اقتصاد رسمي ينهار واقتصاد مواز يتمدد على حساب الدولة والمجتمع. الذهب، الذي كان يفترض أن يكون محركاً للتنمية، صار شرياناً لتمويل الحرب.

القاعدة الصريحة هي: لا تعافٍ دون وقف الحرب. يمكن لإجراءات جزئية كفتح الممرات الإنسانية، دعم الزراعة، وضبط تجارة الذهب أن تُبطئ النزيف، لكن التحول الحقيقي يبدأ فقط عند إسكات المدافع، وإعادة بناء الدولة، وتوجيه الموارد إلى الإعمار لا القتال.

المراجع

Chatham House, Sudan's Gold and the Financing of Conflict, 2023.

Swissaid, 'A Golden Mirage: Gold Flows from Sudan to Dubai', 2024.

UN Comtrade Database, Gold Exports Sudan/Egypt-UAE, 2023-2024.

Sudanese Mineral Resources Company (SMRC), Annual Report, 2024.

Financial Times, 'Sudan's Wartime Gold Production', 2024.

Al-Monitor, 'Sudan's Gold Smuggling Through Egypt', 2023-2024.

* خبير مصرفي ومالي وتمويل مستقل

O.sidahmed09@gmail.com

سبتمبر 2025



لينا يعقوب تدفع الثمن أبعد من إيقاف مديرة مكتب قناتي العربية والحدث بالسودان

علاء الدين بشير

ملخص

يرى الكاتب أن قرار إيقاف لينا يعقوب، مديرة مكتب قناتي العربية والحدث بالسودان، لم يكن مجرد إجراء إداري، بل جاء في سياق صراع سياسي ودبلوماسي معقد، حيث استخدمت وزارة الإعلام بورتسودان ذريعة «الأمن القومي» لتبرير قرار مليء بالاستهداف الشخصي والتربص.

يشير الكاتب إلى أن التقرير الذي بثته القناتان عن حياة البشير داخل السجن، ونشاطه السياسي المتواصل، كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر العلاقة؛ إذ فضح خداع السلطة وأخرجها أمام الداخل والخارج، وعزز شكوك السعودية بشأن عودة الإسلاميين، ما جعل لينا يعقوب «كبش فداء» لصراع النفوذ بين بورتسودان والرياض.

يوضح أن التوتر بين الرياض وبورتسودان شكل خلفية أساسية للقرار، خاصة بعد لقاءات سرية للبرهان بترتيب قطري، والخيبة التي رافقت زيارة رئيس الوزراء للسعودية، إلى جانب بيان «الرباعية الدولية» الذي شدد على إقصاء الإسلاميين. الرياض رأت في تقارير العربية والحدث تأكيداً لهيمنة فلول النظام البائد على القرار في السودان.

يوضح أن كثيرون يرون أن قرار الإيقاف لن يصمد طويلاً، إذ سبق للسلطات السودانية أن أوقفت مكاتب إعلامية سعودية ثم تراجعوا بضغط دبلوماسي. ومن المرجح أن تنتهي أزمة لينا يعقوب في إطار تسويات خلف الكواليس، بينما يبقى جوهر القضية هو سعي السلطة لإخضاع الصحافة وإقصاء الأصوات المستقلة.

في العام 2007 نظمت مؤسسة (طيبة للإعلام) بالتعاون مع وزارة الشؤون الإنسانية ولمدة يومين ورشة تدريبية لعدد معتبر من الصحفيين والصحافيات (كنت بينهم)، بعنوان (الإعلام والعمل الإنساني). أُستضيفت الورشة في استراحة معهد حضارة السودان الكائنة بين أهرامات منطقة البجراوية الأثرية بولاية نهر النيل، حيث كان مدير المعهد، البروفيسور جعفر ميرغني من بين أساتذة أجلاء حاضرونا خلال الورشة التي تزامن عقدها مع حرب دارفور الأولى وتداعياتها الإنسانية بعد أن صارت القضية الأولى بالنسبة للمنظمات الدولية ووسائل الإعلام العالمية، وتوصف بأنها أسوأ أزمة إنسانية في العالم وتمثل تهديداً فائقاً للأمن والسلم الدوليين.

كان من بين المتحدثين الأساسيين في الورشة ضابطين برتبة العميد أحدهما مدير إدارة المنظمات في الاستخبارات العسكرية، والثاني أيضاً مدير إدارة المنظمات في جهاز الأمن والمخابرات، جاءا باللباس المدني. وخلصا في حديثهما إلى أن أغلب المنظمات الدولية العاملة داخل الدولة وفي مناطق الأزمات تتجاوز التفويض الممنوح لها بموجب القانون لتشكل تهديداً جدياً وخطيراً للأمن القومي وإن بعضها أو أفراد فيها يمكن أن يكونوا عناصر في شبكات معادية.

كانت خلاصتهما تلك مستفزة جداً لبعضنا وبيننا منخرطين - وقتها - بقوة في حملة المناصرة الحقوقية لضحايا الحرب وجرائمها الفظيعة المرتكبة في دارفور، فنهضت أنا ونهض بعدي عدد من الزملاء محتجين ومترافعين ورافضين لحجة الأمن القومي هذه. وقلنا إننا لم نسمع بأن القوى المختلفة والمؤسسات الأخرى في البلاد توافقت على نظرية للأمن القومي، ولم تشترك في تلوين خطوطه الحمراء عن غيرها من الألوان، وشددنا على أن مفهوم ونظرية الأمن القومي هو شأن أكبر وأخطر من أن يترك للأمنيين والعسكريين ليضعوا نظريته ويرسموا محدثاته فيفصلوه على مقاس مؤسساتهم النظامية أو على حزب حاكم أو تتضاءل قماشته لتصبح على مقاس فرد حاكم وهو ما كنا في الصحافة نعاني منه تطبيقاً ولسنوات.

أخذ الفرصة بعدنا العالم الجليل، طيب الله ثراه البروفيسور الطيب حاج عطية، أستاذ الإعلام ومدير معهد أبحاث السلم بجامعة الخرطوم، ومستشار جامعة الأمم المتحدة للسلم باليابان، وكان بين أساتذة أجلاء آخرين حاضرونا في تلك الورشة وقام بتقعيد مضمون حديثنا (الغاضب) تقعيداً علمياً رصيناً، وزاد عليه من خبرته وتجاربه

ومن نبرته القوية ما جعله محاضرة منفردة داخل المحاضرة، وخلص إلى أننا بلد مأزوم ومنكوب بفعل سلطته وبعض أبنائه، ونتج عن تلك النكبات مآسي وفضاعات ونزوح وتشرد لملايين من أبناء جلدتنا عجزت السلطة أن تقدم لهم المأوى والمأكل والمشرب والملبس، وجاء أولئك النفر في المنظمات الدولية وتركوا حيواتهم الهائلة في بلدانهم بدافع الأخوة الإنسانية من أجل إعانة المستضعفين من شعبنا الذين تسببت في مأساتهم السلطة وعجزت عن ملمة آثار ما ارتكبت يديها وأن هذه المنظمات تعمل وفقاً للنظم والقوانين والضوابط التي حددتها لهم الدولة. وزاد: إذا كانت هناك مخالفات من منظمات بعينها أو أفراد فيها يمكن تسميتها بالاسم والتحقيق في المخالفات وإيقاف ومحاكمة وطرد من يثبت في حقهم قانونياً ارتكاب جرائم أو مخالفات تضر بالبلد، محذراً من أن إطلاق الاتهامات والكلام على عواهنه وبدون ضبط سيغذي المناخ المعادي أصلاً للوجود الإنساني الأجني وسيضر بكل ذلك الجهد الإنساني الذي يحتاجه الناس الذين يتضورون جوعاً في معسكرات النزوح.

خلال فترة الاستراحة انفرد بي مدير إدارة المنظمات بالاستخبارات العسكرية في فناء الاستراحة الشاسع، وبدأت لهجته اعتذارية ومعاتبة في الوقت نفسه أنه حينما أدلى بدلوه ذاك في المحاضرة لم يقصد ما فهمناه أو أن يتطابق في مقاصده مع منظور زميله من جهاز الأمن والمخابرات، مبيناً أنه قصد فقط أن متحركات الجيش في مناطق العمليات العسكرية تحاط دائماً بسرية عالية لأن تسرب أي معلومة عن المتحرك يمكن أن تتسبب في خسائر فادحة في الأرواح ثم في المعدات.

استدعيت تلك القصة بعد ملابسات إيقاف الزميلة الصحافية المثابرة، لينا يعقوب، مديرة مكتب قناتي العربية والحدث بالسودان وسحب ترخيصها بقرار ينضج بالهراء والتربص الرسمي والشخصي بها ويتجافى عن الحقائق صدر عن وزارة الثقافة والإعلام في سلطة الأمر الواقع بپورتسودان قبل أيام. تأسس القرار على ذات (الكليشية) المحفوظ عن أنظمة الاستبداد وأجهزتها الرقابية بذكره في ديباجته: (وضماماً لعدم تعريض الأمن الوطني والمصلحة العامة للمخاطر الناتجة عن تداول معلومات غير دقيقة ومضللة).

بين شاشتين

بيان السلطة ممثلاً في وزارة الإعلام ساق حيثيات عديدة من رصدهم لما تم بثه على شاشة القنوات

السعوديتين ولكن في تقديري لا يمكن فهم منطلقات قرار الإيقاف إلا من خلال عرضه على شاشة الوقائع ذات الدلالة والتي تجرى ومنذ فترة في قنوات العلاقة بين الرياض وبورتسودان.

في الأسبوع الثاني من أغسطس الماضي حطت طائرة تتبع للطيران الاميري القطري في مطار بورتسودان وحملت في جوفها قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان وطارت به إلى أوربا ليلتقي سرا في مدينة زيورخ السويسرية بمسعد بولس كبير مستشاري الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لشؤون إفريقيا. اللقاء تم بترتيب قطري كامل حسب ما كشفته مجلة (أفريكا كونفيدنشيال) البريطانية وهو ما عده البعض عدم حساسية دبلوماسية من قائد الجيش وسلطة بورتسودان إزاء التنافس بين العواصم الخليجية الثلاث الرياض والدوحة وأبوظبي وسباقها من أجل ترسيمها عواصم عالمية لديبلوماسية السلام ، وكأنها تبحث عن وسيط جديد بمقاس رغباتها وطموحاتها في الوقت الذي تمسك فيه السعودية ملف الوساطة في الصراع بين الجيش والدعم السريع واستضافت بدايات الصراع جولات في مدينة جدة أسفرت عن توقيع وثيقة مبدئية لوقف إطلاق نار . ورعت الرياض أيضا إلى جانب واشنطن مفاوضات العام الماضي في سويسرا لكن الجيش السوداني امتنع عن المشاركة فيها .

وقبل أيام وخلال شهر سبتمبر الجاري عاد رئيس الوزراء من زيارة فاشلة جدا للملكة العربية السعودية وذلك باتفاق جميع المراقبين حتى من مناصري سلطة الأمر الواقع في بورتسودان لم يستطع خلالها تحقيق أي هدف من أهداف الزيارة ولقاء الملك السعودي أو ولي عهده كما كان مخططا لذلك وحاولت السلطة إدارة تلك الخيبة وراء حالة الإعياء التي قيل أنها أصابت رئيس الوزراء أثناء الزيارة . وقال بيان وزارة الخارجية السودانية انه تم الاتفاق مع الجانب السعودي على برمجة جديدة للزيارة خلال الفترة القادمة لكن المتابعين للأمر لم يروا ذلك في البيانات الرسمية السعودية!! وقبل زيارة رئيس

الوزراء الفاشلة إلى الرياض بأيام قليلة أصدرت الرباعية الدولية المكونة من مصر والسعودية والإمارات والولايات المتحدة بيانا مهما بعد مشاورات أجراها وزراء خارجية البلدان الأربعة بدعوة من واشنطن، أعاد الزخم إلى قضية الصراع في السودان وتداعياته واشتمل على فقرات تناقش الترتيبات السياسية لما بعد الحرب حيث أوصى بعملية انتقال سلمي لسلطة مدنية بدون مشاركة أطراف الحرب من العسكريين وشدد في الوقت نفسه على رفض سيطرة ما وصفها بـ (الجماعات المتطرفة العنيفة التي هي جزء من جماعة الإخوان المسلمين أو متحالفة معها بشكل واضح، والتي أدت نفوذها المزعزع للاستقرار إلى تأجيج العنف وعدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة).

لفت نظر سعودي

ولدى النظرة الأولى تبدو هذه الفقرة المتشددة في البيان من وضع ابوظبي لكن المعلومات الرائجة في مجالس الصحافة والسياسة السودانية في بورتسودان والقاهرة تقول أن الرياض المتشددة أيضا إزاء جماعة الإخوان المسلمين في كل المنطقة العربية والإسلامية وبالأخص في خاضعتها على البحر الأحمر لفتت نظر البرهان وبورتسودان أكثر من مرة لما يتردد عن النفوذ المتزايد لعناصر من فلول نظام الرئيس البشير في تشكيل السياسة والمواقف وإدارة دفة الأمور في سلطة بورتسودان وقيل أنها إعتزت على أسماء بعينها في هياكل السلطة ومجلس وزرائها الجديد لكن بورتسودان ظلت تتجاهل تلك التنبيهات.

وكان تأخير الرياض قبول ترشيح الدبلوماسي المخضرم دفع الحاج يوسف المنسوب للإسلاميين سفيرا لديها أولا ثم تأخير استلام أوراق اعتماده رسميا من الملك السعودي وولي عهده حتى يوليو من العام الماضي بعد تجاوز فترة التسعين يوما المحددة لقبول اعتماد المرشح حسب الأعراف الدولية ما سية وتزامن ذلك



تقرير كاشف

ثمة خيط ناظم يربط بين تلك الوقائع وقرار وزارة الإعلام في سلطة بورتسودان إيقاف مديرة مكتب قناتي العربية والحدث السعوديتين بالسودان، لينا يعقوب، فقد بثت القنوات تقريراً كشفت فيه أن الرئيس المخلوع عمر البشير وبعض قيادات نظامه يعيشون حياة طبيعية تتوفر فيها كل سبل الراحة ويمارس فيها البشير نشاطاً أقرب إلى نشاطه إبان حكمه لا يتسق مع وضعية شخص سجين بتهم جنائية حيث يجري اتصالاته ويستقبل منسوبي نظامه وقيادات سابقة في الجيش، ووصل نشاطه حد الاتصال بقائد قوات الدعم السريع وقيادته مساعى للتوسط بينه وقيادة الجيش لنزع فتيل الصراع الدائر بينهما.

عزز تقرير القنوات قناة الرياض بأن الإسلاميين يديرون دفة الأمور في السودان وانهم احكموا نفوذهم على توجهات السلطة بعد الانقلاب العسكى الذى أطاح الحكومة الانتقالية التى جاءت بعد ثورة شعبية عارمة اسقطت حكمهم الذى دام ثلاثين عاما . التقرير المبتوث والذى انتشرت مقاطعه بصورة واسعة واثار جدلا كبيرا بين السودانين وخارجهم ولفت نظر عواصم دول المنطقة بكان جزءا من السياسة التحريرية وخطة العمل التى أعدت في رئاسة القنوات بالرياض وتم تكليف مكتبهم في بورتسودان بتنفيذها وهو إمتداد لاهتمامها بهذا الشأن منذ بثها حلقات (الأسرار الكبرى) عقب سقوط نظام الإنقاذ وكشفت خلالها بالصوت والصورة كواليس الاجتماعات المغلقة للحزب الحاكم في عهد النظام البائد واحاديث الرئيس المخلوع وقادة نظامه عن توجهاتهم الإخوانية الصريحة . ويعكس هذا الاهتمام إنشغالات الأجهزة السعودية وقادة الحكم فيها وتوجسهم من عودة نظام الإسلاميين الذى لعبوا دورا مع دول أخرى بالمنطقة في التخطيط للإطاحة به.

قرار وزارة الإعلام في سلطة بورتسودان إختبأ وراء حيثيات عديدة لكن بنظر المراقبين كان التقرير عن حياة الرئيس المخلوع هو الدافع وراء قرار إيقاف الأستاذة لينا يعقوب و كان شخصها أيضا في المقابل ستارا أخفت وراءه السلطة امتعاضها من السياسة التحريرية للقناتين ومن راسمى التوجهات المتشددة في الرياض إزاء الإسلاميين في سلطة بورتسودان وإرسال رسالة إليهم تم إنزالها كعقوبة على مديرة مكتب القناتين بالسودان. وقرار الإيقاف هو تنويع لسلسلة من التربص من قبل السلطات بـلينا يعقوب منذ فترة بلغ في بعض فصولها حد اقتحام مكاتب القناتين في الخرطوم إبان المقاومة الشعبية الباسلة

التاريخ مع إنتقال منبر جدة للانعقاد في سويسرا بشراكة مع الولايات المتحدة ورفض الجيش الجلوس للتفاوض فيه ،إشارة منها بلغة الدبلوماسية لبورتسودان (أن الأمور بيننا ليست على مايرام) وللشيفر أيضا: (لا تتوقع منا الكثير) . وقد أغضب تأخير الاستجابة السعودية البرهان شخصيا الذى أختار دفع الله لتلك المحطة المهمة بحسب مطلعين على الأمور في أروقة السلطة ببورتسودان ليحدث به خلخلة في أسس الوساطة التى لا تناسب قيادة الجيش في بعض اهم نقاطها وهى اعتباره (طرفا) في الصراع على قدم المساواة مع غريمه الدعم السريع. وتوقع خبراء دبلوماسيين وقتها أن الرياض وبعد مماطلتها في إعتماد الشيفر دفع الله ستتعامل معه علي المستويات الدنيا من المسؤولين السعوديين . وقد تحقق ذلك فطوال اكثر من عام منذ إعتماده سفيرا هناك لم نقرأ أو نشاهد لقاءات للدبلوماسية السودانى المخضرم مع وزراء أو أمراء سعوديين ناهيك عن مقابلة وزير الخارجية أو الملك أو ولى العهد وتجلى ذلك التخفيض في التحضير السيئ لزيارة رئيس الوزراء كامل إدريس والتى فشلت بفشل مهمة الشيفر دفع الله في اختراق الجدار السميك الذى وضعته الرياض أمامه.

وانعكست الإشارات والرسائل السعودية إلى بورتسودان في سطور بيان الرباعية الدولية خاصة في فقرته التى ترفض بوضوح نفوذ الإخوان المسلمين بإعتباره مزعزا للاستقرار بالمنطقة وهو الامر الذى عده كثيرون (تزعزعا) في موقف الرياض ليقتررب من موقف حليفها الأوثق أبوظبى المؤيد لقوات الدعم السريع وسلطتها المدنية التنفيذية حديثة النشأة وغير المعترف بسلطة الأمر الواقع في بورتسودان. ضمنت الرياض لفت نظرها وإشارات الدبلوماسية السابقة إلى بورتسودان رسالة معلنة وصريحة وقوية في متن بيان الرباعية إلى البرهان وسلطته في بورتسودان مؤادها أن محضها سندها السياسى والدبلوماسى وحتى الاقتصادى واعتبار بورتسودان الممثل الشرعى لكيان الدولة السودانية القانونى ،مرهون بالابتعاد عن مدارات الإسلاميين وإقصائهم عن مواطن التأثير على توجهات السلطة ومجريات الأمور في بورتسودان.

لكن رد قائد الجيش، الفريق أول عبد الفتاح البرهان على كل ذلك جاء سريعا وغاضبا من العاصمة القطرية الدوحة التى كان بها لحضور القمة الإسلامية والعربية الطارئة. أعلن فيه رفضه لبيان الرباعية الدولية ووجه رسالة بدا واضحا جدا انه يقصد بها السعودية: (لن نرهن سيادتنا لاي دولة مهما كانت علاقتنا بها)!!

للانقلاب العسكرى قبيل اندلاع الحرب حيث قامت الاجهزة النظامية بضربها هى و أفراد من طاقم المكتب وإتلاف بعض معدات العمل .

التقرير أيضا وضمن الرسائل التى أداها كشف خداع نظام العدالة واجهزة إنفاذ القانون وتواطؤها مع سلطة الانقلاب والنظام المخلوع وبلغت بقوة نظر المحكمة الجنائية الدولية التى تلاحق الرئيس البشير وإثنين من كبار مساعديه منذ سنوات وكانت تلك الملاحقة أحد الاسباب الرئيسية التى قادت لحالة الانسداد والعزلة للنظام وادت تفاعلات ذلك الى اسقاطه .

وكانت سلطة بورتسودان قد أعلنت في ديسمبر الماضى خلال زيارة النائب العام السابق الفاتح طيفور ووفد من مكتبه للمحكمة الجنائية الدولية بلاهاى ولقائهم المدعى العام فيها ،كريم خان، التزام السلطة في بورتسودان بمنع الإفلات من العقاب، وأعربت عن تطلعها لتوقيع مذكرة تفاهم مع المحكمة لتنفيذ مبدأ (التكاملية). وهو مبدأ في نظام روما يسمح بمحاكمة المتهمين من المحكمة الجنائية الدولية داخل البلاد رغم عدم أهلية السودان لتنفيذ هذا المبدأ من حيث بنية مؤسسات العدالة وإنقاذ القانون فيه.

وكما يؤكد التقرير للمحكمة الجنائية الدولية أن نظام الانقلاب يتستر على مطلوبين للعدالة الدولية يعزز ذلك في الوقت نفسه التقارير والسردية التى تتهم فلول النظام البائد باشغال الحرب عند المحكمة الدولية والدول الداعمة لها وعند المراقبين الدوليين ويثبت عمليا مقولاتهم عن خطورة الفارين من العدالة الدولية على الأمن والسلم الدوليين في مسعاهم لإبقاء أنفسهم بمأمن من أن تطالهم يد العدالة الدولية اللاحقة التى رغم كل الضغوط والمعوقات الموضوعية أمامها من الادارة الامريكية استطاعت بسطوتها الأخلاقية قض مضجع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو الملاحق من قبلها لارتكابه جرائم حرب في غزة واضطرته قبل ايام إلى تغيير مسار رحلته إلى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة وتجنب المجال الجوى لبلدان أوربية خشية الاعتقال وزيادة زمن رحلته إلى مدينة نيويورك كما كشف ذلك تقرير بصحيفة نيويورك تايمز الجمعة الماضية، ثم جعلته يواجه العزلة الدولية ويخاطب قاعة شبه فارغة بعد انسحاب أغلب الوفود حينما صعد لإلقاء خطابه .

وقبل كل ذلك يكشف تقرير قناتي العربية والحدث للسودانيين الذين ثاروا ضد البشير ونظامه أن سلطة بورتسودان عطلت مبدأ قانونيا راسخا يقول: (انه لا يكفى أن تطبق العدالة بل ينبغى أن تترى وهى تطبق) وذلك من أجل ترسيخ ثقافة حكم القانون في المجتمع أولا ثم إبراء جراح الضحايا الكثر للنظام

المخلوع وقادته الذين كان وجودهم خلف القضبان رغم المحاكمات العقيمة يعطى شيئا من مبدأ رؤية العدالة وهى تطبق. وللمفارقة جاء في حيثيات القرار حول هذه النقطة: (التشكيك في مواقف قيادات ومؤسسات الحكم الحالي وخلق هوة عدم ثقة بينهم والشعب) .

سطحية الحيثيات

ذكر القرار أن القناة أوردت في أحد تقاريرها استخدام الجيش لاسلحة كيميائية بينما الحقيقة أن تقرير القناة نسب الأمر إلى تقارير أمريكية وهو امر لا يمكن تجاهله في قناة تبث لجمهور عالمى خاصة بعدما صدر الاتهام باستخدامها من الادارة الامريكية وفرضت بموجب ذلك عقوبات ،كما أن صحفى نيويورك تايمز ،ديكلان والش الذى كان اول من نشر تقريراً عن الأسلحة الكيميائية التى استخدمها الجيش ،دخل السودان بتأشيرة رسمية وتجول في مسرح العمليات العسكرية الواسع برفقة الجيش وحمايته .

ومن ضمن المخالفات المذكورة للأستاذة لينا يعقوب ذكرها قصف مطار بورتسودان بالمسيرات دون إسناد ذلك بمصدر رسمى . وهذه حيثية غريبة جدا فواقعة القصف حدث ساطع جدا سمع به وشاهده كل المتواجدين بمحيطه أن لم نقل كل سكان المدينة وهو حدث غير قابل للنفى أو التحوير ولا يحتاج لإثبات الجهات الرسمية كما لا يحتاج لتأكيد واثبات منها ولكن مع ذلك كان الاخرى بالناطق الرسمي باسم الجيش (الذى لا ينطق) إخراج بيان بالقصف بعد وقوعه مباشرة . يضطر الصحفيين نسب معلوماتهم إلى مصادر لشح المعلومات الرسمية أو لخشية المسؤولين تحمل عواقب إدلائهم بها كما عبروا مرارا عن شكواهم من ذلك وفى الوقت نفسه سحبت الحكومة وظيفة الناطق الرسمي من الوزير الاعيسر ربما لعدم ثقته فيه بسبب ظهوره الكثيف في وسائل الاعلام وعلى السوشيال ميديا . فكيف تعمل الصحافة ووسائل الإعلام الاخرى في مثل هذه البيئة المعتمدة.

أعتبر قرار الإيقاف بث القناة تقرير قالت فيه أن الشعب السوداني رحب ببيان الرباعية واكد في الوقت نفسه رفض الشعب له . قد تكون القناة قالت ذلك بعد استطلاعها عدد من المواطنين وأكدوا لها ترحيبهم بالبيان وهو امر وارد جدا وليس مستغرب لان كل السودانين وبالأخص الذين يعيشون داخل السودان ليس لهم أمنية اعز من إيقاف الحرب وبأسرع ما يمكن وبخلاف ذلك هو شعور وحس

وراء اصدار القرار الظالم .

عودة إلى التاريخ

يعيد إيقاف مدير مكتب قناتي العربية والحدث والتشدد البادى فيه من السلطة إلى الأذهان القرار الذى اصدره قبل سنوات مدير جهاز الأمن والمخابرات، صلاح قوش بإيقاف مدير مكتب قناة الجزيرة في السودان وقتها، إسلام صالح في ملابسات الصراع العنيف عقب المفاصلة بين الإسلاميين وخروج زعيمهم الراحل حسن الترابي من السلطة .وقد كانت الحثثيات أيضا قريبة من حيثيات إيقاف لنا يعقوب من حيث الاستهداف الشخصى ،فقد إشتراط صلاح قوش على رئاسة القناة لإعادة مزاوله المكتب لأعماله من السودان إستبدال مديره إسلام صالح وبالفعل استجابت القناة بعد فترة وجيزة وعينت المدير الحالى للمكتب ،المسلمى الكباشي . لكن رغم تشابه الحثثيات إلا أن الملابسات والظروف مختلفة بين القرارين فالسعودية ليست قطر .. كانت الدوحة ولا تزال على صلة حميمة بالإسلاميين السودانيين وكانت منخرطة وقتها في مبادرة للصلح بين طرفي الصراع كما أن النظام أيضا خرج قويا من ذلك الصراع وكسب بإبعاده الترابي مساحات عند المجتمع الدولي بينما سلطة بورتسودان الحالية ليست لها مقومات نظام البشير في ذلك الوقت .

لذلك في تقديرى قرار إيقاف لنا يعقوب لن يستمر طويلا بالقياس إلى تجارب سابقة ،فقد اوقف جهاز الأمن والمخابرات قبل سنوات بصورة متعسفة مدير مكتب صحيفة (الشرق الاوسط) بالسودان ،الزميل أحمد يونس ولكن تدخلات السفير السعودى إعادته للعمل دون إماء أي شروط عليه .وفى مارس الماضى اوقف الاعيسر نفسه مكتب قناة الشرق السعودية بالسودان عن العمل ولكنه عدل عن قراره خلال ايام بعد تدخلات فوقية.

يتردد في مجالس الصحافة أن البرهان اوفد مستشاره المقدم امن، علاء الدين الى الرياض وقد يكون ضمن الأجندة التى بحثها مع الأجهزة السعودية إصلاح مسألة مديرة مكتب قناتي العربية والحدث، فالرجل يميل دائما إلى ترتيب أموره الحساسة خلف الكواليس بعيدا عن تخريب حلفائه الإسلاميين ،فقد اوفد سرا مدير مكتبه السابق ومستشاره للمهام الخاصة ،الفريق الصادق إسماعيل إلى تل أبيب في مايو الماضى بعد أن كثرت الشكوى من الوجود الإيراني المؤثر على السواحل السودانية وتسليح طهران للجيش السودانى حسبما تسرب في الصحافة الإسرائيلية في ذلك الوقت.

طبيعى عند الصحافيين أيضا فهم قبل كل شئ مواطنين سودانيين يعيشون داخل البلاد .

وحتى لو اعتبرنا تقرير القناة ذاك تنفيذا صريحا لأجندة سعودية باعتبارها إحدى دول الرباعية فإن ذلك لا يعد ضربا من خيانة الاوطان وليس فيه ما يهدد الأمن القومى ولا يمكن اتخاذه مبررا لإيقاف مديرة مكتب القناتين إذ تبقى هذه النقطة مسألة نسبية تخضع لتقديرات الصحفى وحساسيته المهنية خاصة وأن السلطة ووزارة الإعلام لم تجريا قياسا علميا للرأى العام يثبت أن الشعب السودانى رفض بيان الرباعية ولن تصبح الصحافة صحافة اذا ما تبنت سرديّة السلطة دون تدقيق حتى بالنسبة للحرب نفسها كونها حرب كرامة أو خلافه ومضت معصوبة العينين في الترويج لذلك .. للصحافة والاعلام رؤيتها المستقلة لما يجرى بناءً على تحليلهم ورؤيتهم للوقائع على الأرض واستنادًا إلى تكليفهم المهني والاخلاقي كنواب عن الشعب في حمل الحقيقة إليه.

تدور هذه الأيام في مجتمع الصحافة والسياسة بامريكا مناقشة واسعة وعميقة على خلفية لائحة جديدة أصدرها وزير الحرب (المسمى الجديد لوزارة الدفاع) ،بيت هيغسيث لتغطية أخبار البنتاغون تمنع الصحافيين من نشر أخبار الوزارة دون أخذها عن مصدر رسمى وذلك بحجة تهديد الأمن القومى . وخيرت اللائحة الجديدة الصحافيين بين قبولها أو منعهم من التغطية (سحب تراخيصهم) . وجد القرار استهجانا واسعا لمخالفة القرار الدستور الأمريكى أولا ثم لان في تقديرهم أن الجيش بالذات هو من أخطر المؤسسات التى ينبغى إبقاء رقابة الصحافة والرأى العام مسلطين عليه . واذا كانت هذه الرقابة على الجيش مهمة في دولة مؤسسات مثل أمريكا فهى في بلدنا المنكوب بسيطرة العسكر اكثر أهمية والحاا وتمثل قضية حياة أو موت لشعبها.

إحتشد قرار إيقاف مدير مكتب قناتي العربية والحدث بعبارة (وفقا للقانون) اولم يدري وزير الاعلام حامل الجواز البريطانى والقادم من مجتمع الصحافة والاعلام في بريطانيا والذى أصدر القرار انه لا عبرة بقانون يقيد حقا دستوريا اصيلا مهما ادعى ذلك القانون وان من أوجب واجبات الصحافة مقاومة القوانين التى تصدر الحقوق؟!

قرار إيقاف مدير مكتب قناتي العربية والحدث حمل أيضا بصمة ذاتية من وزير الإعلام خالد الاعيسر الذى يريد بسط سيطرته على الصحافة والصحافيين وإخضاعهم لنفوذه ليصبحوا ضمن الجوقة التى تطبل للسلطة ومن ثم إثبات ولائه المطلق للحكام العسكريين ومن المؤسف أيضا أن بعض الصحافيين مدفوعين بالغيرة وسخائم النفوس مثلوا قوة الدفع



القطاع الزراعي

كيف يمكن للزراعة أن تصنع السلام في السودان 3-1

ملخص

تنطلق الورقة التي كتبها حسن علي سنهوري من فرضية أساسية هي أن الزراعة في السودان كانت على الدوام شريان الحياة للسكان، لكنها في الوقت نفسه تحولت إلى أحد أهم أسباب الصراع. السياسات الزراعية المنحازة للمشاريع الكبرى الموجهة للتصدير على حساب الزراعة المحلية، أسهمت في تهميش المجتمعات الريفية وإشعال جذوة التمردات المسلحة، لتصبح الزراعة على تناقضها سبباً في الحرب وباباً لإمكان السلام.

يرى أن «متلازمة مشروع الجزيرة»، هي تجسيد لهذا الخل، حيث مثل المشروع نموذجاً للزراعة المروية وإنتاج القطن للتصدير، وأصبح مرجعاً لتخطيط التنمية الزراعية لعقود. النتيجة كانت إهمال الزراعة المطرية التقليدية التي يعتمد عليها الملايين في سبل عيشهم، وحتى عندما وجدت استثمارات، فقد توجهت إلى المشاريع الآلية الكبيرة التي زادت من ضعف المزارعين البسطاء وأفقدتهم أراضيهم.

يشير الكاتب إلى أن القطاع الزراعي، الذي يعتمد عليه غالبية السودانيين خاصة في المناطق المهمشة والمتأثرة بالنزاعات، يعاني من أعلى معدلات الفقر، بسبب عقود من التوجهات التنموية الخاطئة. فبدلاً من دعم صغار المزارعين، انصب الاهتمام على المشاريع الضخمة الموجهة للتصدير، وهو ما عمّق الفوارق وأدى إلى مظالم تاريخية غدت الحروب في دارفور وكردفان والنيل الأزرق.

يوضح الكاتب أن المصالح الأجنبية لعبت دوراً محورياً في رسم مسار الزراعة السودانية، من الاستعمار البريطاني الذي صاغ الاستراتيجية الأولى لخدمة صناعة النسيج، إلى المؤسسات المالية الدولية التي فرضت بعد الاستقلال نهج «الميزة النسبية» والاعتماد على محاصيل التصدير. بذلك تحولت الأراضي الخصبة إلى «حقول لأحلام الآخرين»، بينما ظل الأمن الغذائي للسودانيين خارج أولويات التخطيط الزراعي.



د. أحمد التيجاني سيد أحمد

تقديم

هذه ورقة كتبها الأخ
الباشمهندس حسن علي سنهوري، منسق فريق
عمل التحول الزراعي في مكتب رئيس الوزراء د. عبد
الله حمدوك، وذلك بعد جهد متواصل مع نخبة من
الخبراء والممارسين في القطاع الزراعي.
كنت في تلك الفترة مستشاراً علمياً لمشروع
التحول الزراعي، واطلعت عن قرب على النقاشات
والتصورات التي كانت حجر الأساس لهذه الورقة.
وتناقشت في شأنها مع الدكتور حمدوك. توقف
عمل الفريق بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021. غير أن
عملنا الفكري لم يتوقف؛ فقد أُعيدت كتابة الورقة
في أتون الحرب، لتشمل تصوراً لمرحلة ما بعد
الحرب، والخطوات العاجلة لإعادة إعمار القطاع
الزراعي ليكون محركاً للسلام الدائم.
ستعقب هذه الورقة تصورات عاجلة وأجلة
وأدوات للنهوض بالقطاع الزراعي (مجتمعية حقلية
وحيوانية ومائية وموارد طبيعية).

لقد أدت الأزمة الإنسانية المدمرة التي نجمت عن
الصراع المستمر في السودان، إلى تضرر القطاع
الزراعي بشكل كبير. يُعد هذا القطاع، الذي يمثل
المصدر الرئيسي لسبل العيش لغالبية السكان،
ضحية مأساوية أخرى للعنف. ومع ذلك، فإن هذا
التصور يبسط حقيقة أعمق وأكثر تعقيداً، حيث
أن هيكل الزراعة السودانية كان على مدى عقود
المحرك الرئيسي للمظالم التي غذت الحرب. فقد
أدت السياسات الرسمية إلى التهميش المنهجي
للمجتمعات الريفية، وإعطاء الأولوية لمشاريع
التصدير الكبرى على حساب الاحتياجات المحلية.
وقد أدى هذا النهج إلى خلق عدم مساواة متجذرة
أدت مباشرة إلى التمرد المسلح. ولكن، تحمل هذه
المفارقة المأساوية في طياتها بذور حل قوي؛
فالقضاء نفسه الذي كان سبباً جذرياً للصراع يمتلك
الآن أعمق الإمكانيات لبناء سلام دائم.

المفارقة المأساوية: شريان الحياة في السودان كان
محركاً للحرب

تُعد الزراعة حجر الزاوية في الحياة في السودان،
حيث يعتمد عليها الغالبية العظمى من السكان،
خاصة في المناطق الريفية والمتأثرة بالصراعات،
في بقائهم من خلال زراعة المحاصيل وتربية
الماشية واستغلال الموارد الطبيعية. وعلى الرغم
من ذلك، وبشكل لافت، تعاني الأسر العاملة في هذا
القطاع من أعلى معدلات الفقر، مما يجعل صحة

القطاع الزراعي أمراً حيوياً لرفاهية الأمة. على مدار
عقود، فضلت السياسات الزراعية بشكل منهجي
المشاريع واسعة النطاق الموجهة للتصدير، وأهملت
احتياجات صغار المنتجين. أدى هذا النهج إلى
تهميش واسع النطاق لمناطق بأكملها، مولداً مظالم
عميقة أسهمت بشكل مباشر في اندلاع التمردات
المسلحة والحروب الأهلية في دارفور وكردفان
والنيل الأزرق. وهكذا، تحول شريان الحياة للشعب
إلى محرك للانقسام.

متلازمة مشروع الجزيرة

منذ الاستقلال، هيمن نموذج مشروع الجزيرة
على الفكر الزراعي في السودان، تمثل هذا النموذج
في الزراعة المروية وإنتاج القطن للتصدير. وقد
تبنّت الحكومات والنخب المتعاقبة هذا النهج
في تخطيطها للتنمية الزراعية (مثل مشروعات
الرهـد وحلفا الجديدة). لهذه «المتلازمة»، التي
يمكن تسميتها «متلازمة مشروع الجزيرة»، عواقب
وخيمة، أبرزها الإهمال المنهجي ونقص الاستثمار
في الزراعة التقليدية المطرية. ورغم أن هذه الزراعة
تمثل المصدر الأساسي لسبل عيش الفئات الأكثر
فقرًا في البلاد، إلا أنها لم تحصل إلا على جزء ضئيل
من الاستثمار العام. وحتى عندما تحققت تنمية في
مناطق الزراعة المطرية، تركزت على المشاريع الآلية
الكبيرة على حساب أراضي المزارعين التقليديين،
مما زاد من ضعفهم الاقتصادي.

حقل أحلام شخص آخر: كيف شكلت المصالح
الأجنبية الزراعة في السودان

نادراً ما ركزت الاستراتيجيات الزراعية للسودان
على تحقيق المنفعة الأساسية للفئات الأكثر ضعفاً،
أو على بلوغ الأهداف الوطنية للتنمية الشاملة. بل
على العكس، تشكلت تاريخياً بفعل أجندات قوى
خارجية، مما حوّل أراضيها الخصبة إلى حقل لأحلام
الآخرين. فالمستعمر هو من وضع الاستراتيجيات
الأولية، وكان هدفه الرئيسي استخلاص القطن
لمصانع النسيج الخاصة به. أنه بعد الاستقلال،
دفعت مؤسسات مالية دولية مثل البنك الدولي
وصندوق النقد الدولي السودان إلى التركيز على
محاصيل التصدير. جاء ذلك بموجب مبدأ «الميزة
النسبية»، الذي أغفل الأمن الغذائي المحلي لصالح
الحصول على العملات الأجنبية.

يتبع...

* مستشار التنمية الزراعية

بريد إلكتروني: saniali2010@gmail.com



بابكر فيصل: في ظلال السلطان - الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة.. (قراءة جديدة)

طارق فرح

يستعرض المقال كتاب في ظلال السلطان - الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة للمفكر والباحث السوداني بابكر فيصل، في 427 صفحة، موضحاً أن الكتاب يقدم بانوراً واسعاً لظاهرة الإسلام السياسي، متناولاً ممارساتها وخطاباتها عبر أربعة محاور مترابطة: العنف، السياسة، المجتمع، والآخر.

ملخص

يشير إلى أن الباب الثالث يتناول أثر الإسلام السياسي على تفاصيل الحياة اليومية، من قضايا المرأة والتعليم والفنون إلى التدين الشكلي والفتاوى التي تحاصر الجسد، مبيناً كيف وظف الإسلاميون الدين للهيمنة الاجتماعية. فيما يطرح الباب الرابع علاقة الإسلاميين بالغرب والمختلف فكرياً ودينياً، كاشفاً عن الصور النمطية المتبادلة التي أعاققت أي حوار جاد.

يستعرض المؤلف في الباب الأول بدايات خطاب التكفير والعنف منذ سيد قطب وصولاً إلى الجماعات الجهادية المعاصرة، موضحاً كيف تحول الفكر إلى أداة للتدمير. أما الباب الثاني، وهو الأوسع، فيحلل علاقة الدين بالسلطة من الخلافة العثمانية مروراً بالنموذج التركي ووثيقة الأزهر، وصولاً إلى تجربة الترابي في السودان، ليثبت أن الخلط بين الدين والسياسة كان جذر الأزمات.

يخلص إلى أن الكتاب يتميز بالوضوح والشجاعة الفكرية، إذ يكشف تناقضات الإسلاميين بين الشعارات والممارسة، ويمنح القارئ أدوات لفهم حاضر معقد. وفي ختامه، يتجاوز المؤلف النقد المباشر لي طرح سؤال الإصلاح بوصفه ضرورة وجودية، داعياً إلى إعادة الاعتبار للعلم والعقل كمدخل لتحرير المجتمعات من الجمود والاستبداد.

الخلافة العثمانية وحزب التحرير إلى تجربة الترابي في السودان، مروراً بالنموذج التركي ووثيقة الأزهر. وهنا يشير المؤلف إلى أن الخلط بين الدين والسياسة كان أصلاً للأزمات.

* الباب الثالث: في ظلال المجتمع

يناقش أثر الإسلام السياسي في تفاصيل الحياة اليومية وهم المشروع الحضاري، قضايا المرأة، التعليم، الفنون، الدين الشكلي، والفتاوى المتعلقة بالجسد. وهنا يجد القارئ تفصيل علاقة الدين بالهيمنة الاجتماعية.

* الباب الرابع: في ظلال الآخر

يطرح علاقة الإسلاميين بالغرب والمختلف فكرياً ودينياً. فكما صوّر الغرب الشرق عبر قوالب جاهزة، تعامل الإسلاميون مع الغرب بذات النمط من التصورات المسبقة.

إضافة نوعية:

يمتاز العمل بالوضوح والشجاعة الفكرية، إذ يكشف تناقضات الإسلاميين بين الشعارات والممارسة، ويمنح القارئ أدوات لفهم حاضر معقد. ومع أن الكتاب يثري المكتبة العربية بمرجع مهم، إلا أن بعض فصوله كان يمكن أن تتوسع أكثر في نقد التجارب المعاصرة.

خاتمة: أفق يتسع لـ (رؤية ورؤيا)

لا يقف بابكر فيصل عند حدود النقد وكشف التناقضات، بل يمدّ النظر إلى أبعد من اللحظة الراهنة. ففي الصفحات الأخيرة من عمله، يتبدى هاجس الإصلاح بوصفه سؤالاً وجودياً يواجه الأمة كلها: كيف نتحرر من أسر الجمود والاستبداد ونستعيد دور العقل في التغيير بعد أن ساد النقل لقرون؟ يرى المؤلف أن الطريق يبدأ من إعادة الاعتبار للعلم كركيزة للنهضة، وهكذا يغدو الكتاب أكثر من مجرد بانوراما عن الإسلام السياسي؛ إنه نافذة على حلم حضاري مؤجل، ودعوة إلى أن نعيد صياغة علاقتنا بالمعرفة والسلطة والآخر، كي لا نظل أسرى دورة التراجع والانقسام.

اسم الكتاب: في ظلال السلطان - الإسلام السياسي

بين الفكر والممارسة

المؤلف: بابكر فيصل

الناشر: دار المصورات (الطبعة الثانية) 2025

عدد الصفحات: 427

«هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون» تشرفت بأن أهداني المؤلف هذا الكتاب، وقد خطّ على صفحاته الأولى كلمات رقيقة تحمل كثيراً من التقدير. جعلني الإهداء أقرب أكثر من روح العمل، وأقرأ صفحاته بوعي مزدوج: ووعي القارئ المتتبع، ووعي الصديق الذي ينصت إلى تجربة فكرية وإنسانية صادقة.

يُعد بابكر فيصل واحداً من أبرز المفكرين والسياسيين السودانيين في العقدين الأخيرين. عُرف بمواقفه الصريحة المناهضة للإسلاميين، وبخطابه الداعي إلى الديمقراطية المدنية، وحل النزاعات عبر الحوار والتفاوض. وإلى جانب نشاطه السياسي، برز كباحث في شؤون الجماعات الإسلامية ومحلل بارز لقضايا الفكر الديني والسياسة السودانية، يجمع بين شخصية السياسي الفاعل في المشهد السوداني، والمفكر الناقد للمشروعات الدينية، والباحث الأكاديمي الساعي لفهم تعقيدات المجتمع والدولة في السودان والعالم العربي. فضلاً عن إسهاماته الصحفية والفكرية.

حاصل على درجتي ماجستير من جامعتي الخرطوم بالسودان ودفنر بالولايات المتحدة الأمريكية، وأصدر عدداً من الكتب، من أبرزها: * ضباب المدينة: في أزمة الطبقة الوسطى السودانية (عن مشروع الفكر الديمقراطي 2017) * في شأن النصوص والوقائع: حوارات مع شاعر النابلسي وسيد القمني وخليل عبد الكريم (2023)

* رسائل الدنيا الجديدة (2025)

بانوراما الإسلام السياسي:

العمل الذي بين أيدينا ليس خطاباً دعوياً ولا دراسة تقليدية، بل مشروع فكري واسع، سعى فيه المؤلف إلى تقديم بانوراما لظاهرة الإسلام السياسي من خلال أربعة أبعاد مترابطة: العنف، السياسة، المجتمع، والآخر. وقد صدرت الطبعة بإخراج أنيق يليق بقيمته الفكرية، لتضيف إلى المكتبة العربية مرجعاً نوعياً في هذا الحقل الحساس. قسم المؤلف كتابه إلى أربعة أبواب مترابطة:

* الباب الأول: في ظلال العنف

يتناول بدايات خطاب التكفير والعنف منذ كتاب معالم في الطريق لسيد قطب وصولاً إلى الجماعات الجهادية المعاصرة.

* الباب الثاني: في ظلال السياسة

وهو الأوسع، يدرس علاقة الدين بالسلطة من



السودانيون هم من يقررون مصيرهم

حاتم أيوب أبو الحسن

يوضح المقال أن الحرب في السودان لم تعد صراعًا داخليًا بين قوتين عسكريتين فقط، بل أصبحت ساحة لتقاطع الأجناس الإقليمية والدولية، تحاول كل جهة أن تفرض رؤيتها على مستقبل البلاد. ومع ذلك، يظل المبدأ الجوهرى أن مصير السودان لا يحدده سوى السودانيون أنفسهم، وأن أي وصاية خارجية ستؤدي إلى إعادة إنتاج الأزمات.

ملخص

يستشهد المقال بتاريخ السودان السياسي، مذكرًا بأن التحولات الكبرى جاءت دائمًا من إرادة شعبية صاعدة، مثل ثورة أكتوبر 1964 وأبريل 1985 وديسمبر 2018. هذا الإرث التاريخي يؤكد أن الحلول الحقيقية لا تأتي من الخارج بل من وعي وإرادة الداخل.

يشير الكاتب إلى أن المبادرات الإقليمية والدولية لم تعالج جوهر الأزمة، لأنها همّشت صوت الداخل السوداني، وغابت المواطن البسيط عن طاوولات الحوار رغم أنه الضحية الأولى للحرب. وهكذا بدا أن مستقبل السودان يُرسم في الخارج بعيدًا عن من يعاني المأساة يوميًا.

يخلص إلى أن البلاد تقف اليوم أمام خيارين: حلول مفروضة تضمن استقرارًا هشًا يخدم مصالح الخارج، أو مسار ديمقراطي حقيقي يصوغه السودانيون رغم صعوبته. كما يوجه نداء إنساني لرفع المعاناة عن المدنيين وحماية المستشفيات والمدارس، مؤكدًا أن دور المجتمع الدولي يجب أن يكون الميسر لا الوصي.



عليها حلول تعيد إنتاج السلطة في ثوب جديد، أو أن يُمنح الشعب السوداني حقه في صياغة مسار ديمقراطي حقيقي. الخيار الأول قد يضمن استقراراً هشاً يخدم مصالح الخارج، لكنه لن يُحقق سلاماً دائماً. أما الخيار الثاني، فهو الأصعب والأكثر كلفة على المدى القصير، لكنه الوحيد القادر على بناء دولة تستمد شرعيتها من إرادة مواطنيها لا من صفقات مشبوهة.

إن المجتمع الدولي مدعو لأن يلعب دور الميسر لا الوصي، وأن يحترم قاعدة أساسية هي أن السيادة لا تتجزأ، وأن حق تقرير المصير لا يختصر في استفتاء شكلي أو حكومة انتقالية صورية، بل هي عملية ممتدة تعكس أصوات الأغلبية وتحمي حقوق الأقليات.

نداء إنساني

ولأن الحروب ليست أرقاماً ولا خرائط نفوذ، بل وجوه بشرية مكلومة وأطفال مشردون وأحلام تُسحق تحت الركام، فإن صوت الإنسانية يفرض أن يُرفع الحصار عن المدنيين، أن تُحمى المستشفيات والمدارس، وأن تصل المساعدات بلا عوائق. وإذا كان السودانيون وحدهم من يقررون مصيرهم، فإن العالم كله مسؤول عن أن يُمكنهم من ممارسة هذا الحق في بيئة آمنة، خالية من الجوع والقصف والخوف.

نعود

لم يعد السودان ساحة صراع بين قوتين عسكريتين فقط، بل تحوّل إلى ميدان تتقاطع فيه أجندات إقليمية ودولية، تُحاول كل جهة أن تفرض تصوراتها على مستقبل بلد أنهكته الحرب والانقسام. غير أن الحقيقة الجوهرية التي ينبغي ألا تغيب عن الأذهان، هي أن المصير السوداني لا يكتبه إلا السودانيون أنفسهم، وأن أي محاولة لفرض الوصاية لن تكون سوى إعادة إنتاج للآزمات.

منذ اندلاع الحرب، ظل المدنيون الضحية الأولى، فيما تسابقت العواصم الإقليمية والدولية إلى تقديم مبادرات وخرائط طريق، بعضها بدافع المصلحة، وبعضها الآخر بدافع إنقاذ ما يمكن إنقاذه. لكن جوهر الأزمة لم يكن في غياب المبادرات بقدر ما كان في تهميش صوت الداخل السوداني. فالمواطن البسيط، الذي تهدمت بيته أو نزح عن أرضه، لم يجد نفسه ممثلاً في أي طاولة حوار، وكان القرار حول مستقبله يجب أن يُصنع بعيداً عنه.

إن التاريخ السوداني، على تعقيد، يؤكد أن لحظات الانعطاف الكبرى لم تكن ثمرة قرارات فوقية بقدر ما كانت نتاجاً لوعي شعبي متراكم. فانتفاضة أكتوبر 1964، وثورة أبريل 1985، ثم حراك ديسمبر 2018، كلها شواهد على أن الإرادة الشعبية قادرة على إسقاط أعتى الأنظمة وصناعة البدائل. هذا الإرث التاريخي يفضح زيف الخطاب الذي يروج لفكرة أن الحل لن يأتي إلا عبر وصاية دولية أو تسويات تُصاغ في عواصم بعيدة.

اليوم، تقف البلاد أمام مفترق طرق: إما أن تُفرض



هل تنجح واشنطنون في نزع فتيل أزمة السودان؟

تسعى واشنطن لإطلاق محادثات مباشرة بين الجيش السوداني والدعم السريع لإنهاء الحرب وتخفيف الأزمة الإنسانية، مع مؤشرات أولية تمثلت في سماح الدعم السريع بدخول مساعدات إلى الفاشر. لكن البرهان يرفض أي تفاوض قبل انسحاب قوات الدعم السريع من المدن، فيما يعتبر مدنيون مثل خالد عمر يوسف الخطوة الأميركية فرصة جدية تستحق الدعم.

ملخص

تجارب الوساطة السابقة مثل إعلان جدة واتفاق المنامة تعثرت، مما يعزز الشكوك حول جدوى الجهود الحالية. ومع ذلك، يستمر الضغط الدولي لوقف الحرب التي أودت بعشرات الآلاف وشردت الملايين.

يرى محللون أن الأزمة أعمق من وقف إطلاق نار مؤقت؛ فميرغني يحذر من أن جذورها سياسية تتعلق بالسلطة، والسليق يشير إلى تعقيداتها بسبب الإسلاميين والأجندات القبلية والإقليمية، بينما يؤكد خالد عبد العزيز أن غياب الإرادة الحقيقية واشتداد القتال يقللان فرص نجاح أي تفاوض.

يجمع المراقبون على أن أي تسوية لن تستمر ما لم تُعالج جذور الأزمة عبر اتفاق سياسي شامل يعالج قضايا الحكم والهوية والعدالة، ويضع حدًا للإفلات من العقاب الذي غذى دورات الحرب المتكررة في السودان.

في محاولة أخرى لإيقاف الحرب في السودان وإنهاء المعاناة الإنسانية تسعى الإدارة الأمريكية لعقد محادثات مباشرة بين طرفي النزاع لاستعادة السلام وتلبية الاحتياجات الإنسانية.

وأكد مسعد بولس مستشار الرئيس الأميركي لشؤون إفريقيا والشرق الأوسط أن طرفا الحرب في السودان، الجيش وقوات الدعم السريع، «يقتربان من محادثات مباشرة لإنهاء إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم».

وقال بولس، في تصريحات أوردتها وكالة «بلومبيرغ»، إن الجيش السوداني والدعم السريع يقتربان من محادثات مباشرة لإنهاء إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

وكشف مستشار الرئيس ترامب أن الولايات المتحدة تجري مناقشات مع الجيش السوداني وقوات الدعم السريع للاتفاق على مبادئ عامة للمفاوضات.

وقال إن أيًا من الطرفين لا يسيطر على الوضع الراهن لذا كلاهما مستعد للتحدث. وأضاف: «نأمل أن نتمكن من الإعلان عن شيء ما قريبًا جدًا».

وأوضح أن قوات الدعم السريع وافقت على السماح لشاحنات المساعدات بدخول مدينة الفاشر المحاصرة، وقد بدأت بعض الإمدادات بالتدفق بالفعل والأمور بدأت تتبلور الآن.

وعقب الاجتماع، قال بولس في تغريدة على حسابه في منصة إكس: «أكدت البلدان الأربع مجددًا على أهمية إنهاء النزاع في السودان واستعادة السلام، وتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوداني. لقد طال أمد هذه الحرب بما فيه الكفاية، والرئيس الأميركي يريد السلام».

وكرر رئيس مجلس السيادة الانتقالي، القائد العام للقوات المسلحة السودانية، عبد الفتاح البرهان، في أكثر من مناسبة أنه «لا تفاوض ولا حوار مع قوات الدعم السريع، إلا بعد إخلاء كل المدن التي تسيطر عليها، وتجميع قواتها في معسكرات يتم الاتفاق عليها».

بالنسبة إلى القيادي في التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود»، خالد عمر يوسف، فإن تصريحات مسعد بولس إيجابية للغاية، وتطور نوعي ينذر بتزايد الفرص لوقف النزيف وتضميد جراح الملايين المتضررين من الحرب قصفًا وجوعًا ومرضا في أرجاء واسعة من السودان، وهو ما يتطلب مضاعفة الجهود المحلية لدعم هذا المسار وعدم السماح لأي جهة كانت بأن تفسد هذه المبادرة المهمة والجادة، خصوصًا على ضوء ما شهدته الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام من اهتمام كبير ودعوات جماعية لوقف القتال وحل النزاع سلمًا بين الأطراف السودانية.

وأوضح

يوسف في

مقالة نشرها في

صفحته الرسمية عبر

«فيسبوك»: «هذا التسارع

في خطوات إحلال السلام يفسر

ما نشهده هذه الأيام من ارتفاع لأصوات

عناصر المؤتمر الوطني وحركته الإسلامية

في الهجوم على قيادة القوات المسلحة، فهذه الجماعة

لم تكن يوماً مع الجيش كما تدعي بل هي مع الحرب،

هذه صنعتها ومبتغاها وتجارها التي تتكسب

منها، وما أحاديث الدفاع عن الدولة ومؤسساتها إلا

«قميص عثمان» يرفعونه كغطاء لمخططاتهم الأثمة

ليس إلا».

وأضاف: «يجب أن تتم مواجهة هذه الجماعة وفصح

ما تقوم به من دور تخريبي، والا يسمح لهم بتاتاً

بإطالة أمد معاناة أهل السودان جراء استمرار هذه

الحرب الإجرامية البغيضة».

خطوة متقدمة

من جهته قال الكاتب والمحلل السياسي، عثمان ميرغني: «مجرد القبول بالتفاوض هو خطوة متقدمة تعني الرغبة في الخروج من نفق الحرب، ولكن معطيات ودوافع هذه الحرب سياسية بالدرجة الأولى. بل وتتركز في الاستحواذ على السلطة».

وأوضح ميرغني في حديثه لـ«أفق جديد»، أن إنهاء الحرب يتطلب مدخلاً سياسياً وليس عسكرياً، الوصول إلى اتفاق سياسي يعني إما استيعاب المسار السياسي في العملية التفاوضية أو إعطاء الأطراف العسكرية أدواراً سياسية وهو أمر يرفضه الشعب والمجتمع الدولي.

وأضاف: «أتوقع ألا تثمر المفاوضات بين الجيش والدعم عن شيء وقد تكون تمديد لعمر الحرب».

ظلال إقليمية

من جهته يقول الكاتب والمحلل السياسي، فائز الشيخ السليكي: «ليس من السهل التكهّن بنجاح أي محادثات سلام بين الجيش والدعم السريع بسبب تعقد الأوضاع ووجود حروب عديدة داخل الحرب الكبيرة».

وأضاف السليك في حديثه لـ«أفق جديد»: «الإسلاميون أشعلوا الحرب بغرض إعادة ترسيم المشهد السياسي بالدماء ودفن ديسمبر المجيدة، لذلك ليس من مصلحتهم وقف الحرب لا سيما وأنهم يسيطرون على قرارات الجيش والمؤسسات الأمنية والعسكرية بالإضافة إلى ميليشياتهم الخاصة». وأردف: «هناك أيضًا أجندات قبلية تتمثل في حاضنة الدعم السريع من غرب السودان وقطاعات من الشمال، مثلما توجد تأثيرات وظلال إقليمية. في أحسن الأحوال يمكن أن ينحني الطرفان تكتيكيًا للضغوط الأمريكية وحلفائها في الرباعية، ويمكن أن يذهبا للتفاوض لكن سيضعان العقبات وحتى لو وقعا سيكون الأمر في تنفيذ ما يتفقان عليه. الوضع ليس هينًا، بل في غاية التعقيد».

بدوره رأى الكاتب والمحلل السياسي، خالد عبد العزيز، أنه في الظروف الحالية من الصعب أن يتم إحراز تقدم أو اختراق كبير في المفاوضات، لأن هناك اشتعال في المعارك بالذات في محاور كردفان والفاشر وزاد الأمر تعقيدًا بعد إعلان قوات الدعم السريع حكومة تأسيس. كل طرف يريد الضغط على الآخر وكل طرف يعتقد أنه يستطيع أن يكسب المعارك، وكل طرف يريد أن يوطد حكمه في المناطق التي يسيطر عليها.

وأضاف عبد العزيز في حديثه لـ«أفق جديد»: «لا يمكن الوصول لاتفاق لوقف إطلاق النار دون توفر إرادة حقيقية من الطرفين بإيقاف الحرب والوصول لاتفاق سلام وتصور واضح لهيكلية الحكم في السودان ومستقبل الدعم السريع، لأن مستقبل الدعم السريع وممثليه من أكثر الأمور تعقيدًا».

وتابع: «من الصعب على الجيش في الوضع الحالي أن يقبل مرة أخرى بالدعم السريع شريكًا في الحكم في أي اتفاق سياسي أسوة باتفاق أديس أبابا الذي تم في السودان بين حكومة الرئيس نميري والمجموعات التي كانت تحمل السلاح على الدولة بقيادة جوزيف لاقو، أو نموذج اتفاق نيفاشا في 2005، أو نموذج اتفاق أبوجا. من الصعب الوصول إلى هذه الصيغة في هذه الظروف المعقدة».

وزاد: «الأوضاع في السودان شديدة التعقيد والحرب أنتجت أوضاعًا أكثر تعقيدًا، من الصعب الوصول إلى اتفاق دون الوصول إلى توفر إرادة من الطرفين والموضوع يحتاج إلى بعض الإجراءات لكسب الثقة بين الطرفين وإطلاق حوار سياسي بين الأطراف السياسية».

وأوضح أن الأزمة في السودان في جوهرها أزمة سياسية في عدم مقدرة القوى السياسية السودانية منذ عقود متطاولة في دولة ما بعد الاستقلال حتى الآن في الوصول لنقاط اتفاق على القضايا الأساسية حول نظم الحكم والهوية والدولة والدستور والقبول

بالآخر والحوار والانتخابات.

ونوه عبد العزيز إلى أن الوضع يحتاج إلى مجهود أكبر وإرادة سودانية أكبر ورغبة في التوصل إلى تسوية سياسية واتفاق يخرج السودان من الأزمات المتلاحقة والحروب. حتى الآن لا يلوح أي أفق للوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، والجهود الدولية والإقليمية مهمة لكن العامل الداخلي وتوفر الرغبة في إيقاف الحرب والحوار بين الأطراف التي تحمل السلاح، وبين الأطراف السياسية وما بين الأطراف المجتمعية والمجتمع المدني هي التي يمكن التعويل عليها في إنهاء الحرب، والوصول إلى صيغة لسلام سياسي واجتماعي ومعالجة الأسباب التي أدت إلى الحرب ومعالجة الأسباب الناتجة عن الحرب مثل التشرد والنزوح وتعويض السرقات الكبيرة التي تمت، ولا يمكن التوصل إلى اتفاق دون تطبيق مبدأ العدالة وعدم الإفلات من العقاب، خاصة وأن الإفلات من العقاب في الحروب السودانية أدى إلى تكرار الحروب مرة أخرى، لذلك العدالة جزء أساسي خاصة وأن ملايين السودانيين تضرروا من الانتهاكات الواسعة والتجاوزات الكبيرة أثناء الحرب إذا كانت في دارفور أو الجنية والخرطوم وكردفان وسنار، لذلك لا بد من المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب.

وفشل اتفاق سابق بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، استضافته العاصمة البحرينية المنامة في يناير 2024، تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى من قبل قائد ثاني قوات الدعم السريع، عبد الرحيم حمدان دقلو، وعضو مجلس السيادة، نائب القائد العام للجيش السوداني، شمس الدين كباشي.

ووقع طرفا النزاع في مطلع مايو 2023، على اتفاق مبادئ «إعلان جدة» لحماية المدنيين، بوساطة من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأميركية، لكنهما لم يلتزما بتنفيذه على الأرض.

كما تعثرت جولات أخرى للتفاوض بين الطرفين، كانت قد دعت لها الأمم المتحدة في مدينة جنيف السويسرية، بسبب غياب وفد الجيش السوداني، لكن الوسطاء نجحوا في الوصول إلى تفاهات غير مباشرة لفتح كل المعابر البرية لإيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين من القتال في إقليم دارفور غرب البلاد.

وتتصاعد دعوات أممية ودولية لإنهاء الحرب في السودان، بما يجنب البلاد كارثة إنسانية بدأت تدفع الملايين إلى المجاعة والموت جراء نقص الغذاء بسبب القتال.

ومنذ منتصف أبريل 2023، يشهد السودان حربًا بين الجيش وقوات الدعم السريع، خلفت أكثر من 20 ألف قتيل ونحو 15 مليون نازح ولاجئ، وفق الأمم المتحدة والسلطات المحلية، بينما قدر بحث لجامعات أمريكية عدد القتلى بنحو 130 ألفًا.



هوية السودان الممزقة: نحو مشروع وطني يقوم على السودانية

محمد عمر شميننا

ملخص

منذ الاستقلال ظل سؤال الهوية جرحاً مفتوحاً في السودان، حيث فشلت النخب في صياغة مشروع وطني جامع. فكل سلطة حاولت فرض بعد واحد من مكونات الهوية (العروبة أو الأفريقية أو الإسلام)، فأدى ذلك إلى الإقصاء والحروب الأهلية، وانتهى بانفصال الجنوب وتكرار أزمات مشابهة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

يشير إلى أنه في المقابل برزت فكرة «السودانية» التي ترى أن هوية السودان مزيج فريد من العروبة والأفريقية والإسلام، دون أن تختزل في أي منها. هذا الوعي وجد تعبيره في الأدب والفن عند الطيب صالح ووردي ومصطفى سيد أحمد وغيرهم، لكنه ظل بعيداً عن صناعة القرار السياسي.

يوضح الكاتب أن السلطة المركزية عززت هذا الانقسام عبر سياسات تعليمية وإعلامية كرست العربية والثقافة الإسلامية، مهّشت اللغات والثقافات المحلية. ثم جاء الإسلام السياسي ليحوّل الهوية إلى معركة أيديولوجية مغلقة، عمّقت الاستقطاب حتى داخل الشمال، وحوّلتها من قضية جامعة إلى أداة هيمنة.

ويخلص إلى أن المخرج يكمن في تبني «السودانية» كمشروع عملي، عبر دستور يعترف بالتعدد اللغوي، ومناهج تعكس تنوع الثقافات، وإعلام عادل، وسياسات اقتصادية منصفة. فبغير عقد اجتماعي مرن وعملي، يجعل من التنوع قوة، ستظل الدولة أسيرة التمزق. أما السودانية، فهي السبيل لبناء وطن مستقر وهوية جامعة لكل السودانيين.

منذ فجر الاستقلال، ظل سؤال الهوية واحداً من أكثر الأسئلة إلحاحاً وإرباكاً في السودان. لم يكن هذا السؤال ثقافياً أو فكرياً مجرداً، بل كان دائماً محملاً بالرهانات السياسية ومتصلاً بمشروع الدولة الحديثة. فالبُلد الذي يجلس على تخوم العالم العربي ويتنفس من رئة أفريقيا ويحمل في أعماقه إرثاً إسلامياً عريقاً، لم ينجح حتى اليوم في صياغة توليفة جامعة تعكس هذه التعددية. النتيجة أن كل مرحلة سياسية سعت إلى فرض أحد الأبعاد الثلاثة، العروبة أو الأفريقية أو الإسلام على حساب الأبعاد الأخرى، فانتَهى المسار إلى انقسامات وحروب وتمزق لم يترك للدولة فرصة للاستقرار.

في خمسينيات القرن الماضي، كانت الحركة الوطنية تدرك أن السودان بلد متعدد الأعراق والثقافات، لكن النخب الحاكمة اختارت الانحياز لخطاب يقرب السودان من العالم العربي والإسلامي أكثر من أفريقيا. هذا الخيار ربما كان مبرراً آنذاك من منظور سياسي، لكنه خلق جرحاً مبكراً مع الجنوب وأقاليم ما يسمى بالهامش. فبدلاً من بناء مشروع وطني يتسع للجميع، تمّ تقديم هوية أحادية أسقطت من فوق. هذا الانحياز الأولي أسس لشعور دائم بالغبن، وهو ما انعكس لاحقاً في سلسلة من الحروب الأهلية التي حصدت أرواح الملايين.

انعكاسات هذا الإقصاء على الدولة الحديثة كانت كارثية. الحرب الأهلية في الجنوب، التي امتدت لعقود وانتهت بانفصال الجنوب عام 2011، لم تكن مجرد خلاف سياسي على السلطة أو الموارد، بل كانت في جوهرها تمرداً على هوية مفروضة. فشل الخرطوم في الاعتراف بالبعد الأفريقي للبلاد ساهم في دفع أشقاؤنا الجنوبيين نحو خيار الاستقلال باعتباره الحل الوحيد للهروب من التهميش. واليوم، تكررت ذات الملامح في أقاليم أخرى مثل دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، حيث ارتبطت المطالب بالعدالة السياسية مع مطالب الاعتراف بالثقافة والهوية المحلية.

لم يكن المجال الثقافي والإعلامي أقل إقصاءً. فقد تبنّت الدولة منذ وقت مبكر سياسات تعليمية وإعلامية تقوم على تكريس العربية لغةً وحيدة والثقافة الإسلامية مرجعيةً شبه مطلقة. أهملت اللغات المحلية من دينكا ونوبا وفور وبجا وغيرهم، واعتُبرت مجرد لهجات لا تليق بمستوى التعليم الرسمي. هذا التهميش الثقافي عمّق شعور القطيعة بين المركز والهامش، ورسّخ فكرة أن الدولة لم تبنَ على قاعدة مساواة، وإنما على فرض هوية ضيقة.

وجاء صعود الإسلام السياسي ليزيد الأزمة تعقيداً. فبدلاً من السعي إلى معالجة التعددية الثقافية والدينية، حوّل الإسلاميون سؤال الهوية إلى معركة أيديولوجية مغلقة، رافعين شعار المشروع الحضاري ومؤكدين على أسلمة الدولة بكاملها. هذه المقاربة أغلقت الباب أمام أي فرصة للتنوع، وعمّقت الاستقطاب حتى داخل الشمال نفسه، حيث نشأت معارضة واسعة بين التيارات العلمانية

واليسارية والليبرالية. وهكذا تحولت الهوية من قضية وطنية إلى أداة للهيمنة والاصطفاف.

في مقابل هذه المسارات الإقصائية، برزت فكرة السودانية كمحاولة للخروج من المأزق. (السودانية) لا تنكر العروبة ولا (الأفريقية) ولا الإسلام، لكنها ترفض حصر الهوية في أحدها. إنها رؤية ترى في السودان هوية قائمة بذاتها، ناتجة عن تداخل كل هذه العناصر ومتميزة عنها في الوقت ذاته. (السودانية) تقترح أن السودان ليس مجرد عربي في أفريقيا ولا مجرد أفريقي مع امتدادات عربية، بل هو كيان حضاري خاص يملك ما يمنحه للعالم. هذه الفكرة لم تبقَ في كتب المفكرين فقط، بل انعكست في الأدب والفن. في روايات الطيب صالح، خاصة موسم الهجرة إلى الشمال، يظهر السودان بوصفه نقطة تقاطع بين حضارتين لا تنصهران بل تتفاعلان. في الشعر والغناء، حمل محمد المكي إبراهيم ومصطفى سيد أحمد، ووردي والكابلي وغيرهما حساً سودانياً واضحاً، يرفض الاصطفاف البسيط ويبحث عن تعبير يخص هذا البلد وحده. هذا الوعي الثقافي سبق أحياناً الوعي السياسي، لكنه ظل معزولاً عن صناعة القرار.

ومن المفيد هنا مقارنة التجربة السودانية بتجارب أخرى، مثل جنوب أفريقيا. هناك، ورغم قرون من التمييز العنصري، استطاع نيلسون مانديلا ورفاقه أن يطرحوا هوية جامعة تحت شعار (الشجعان لا يخشون التسامح من أجل السلام).

لم يكن الحل في محو الفوارق، بل في الاعتراف بها وصياغة عقد اجتماعي جديد يجعل منها مصدر قوة. السودان يملك فرصة مماثلة إن هو تبنى السودانية، لا كفكرة ثقافية نخبوية، بل كمشروع سياسي عملي. كيف يمكن ترجمة السودانية إلى سياسات ملموسة؟ أولاً، دستور يقرّ بالتعدد اللغوي ويمنح اللغات المحلية مكانة رسمية إلى جانب العربية. ثانياً، مناهج تعليمية تعكس تاريخ وثقافات جميع الأقاليم، لا تاريخ المركز وحده. ثالثاً، إعلام متوازن يعطي مساحة عادلة لكل الأصوات. وأخيراً، سياسات اقتصادية تضمن توزيعاً عادلاً للموارد حتى لا تظل الهوية غطاءً لصراع حول السلطة والثروة.

الدولة الحديثة في السودان لا يمكن أن تقوم على إقصاء، لأنها بذلك تحكم على نفسها بالانهيار. هي بحاجة إلى مشروع هوية مرّن وعملي، يرى في التنوع قوة سياسية وثقافية. السودانية تقدم هذا الإطار إذا ما جرى تفعيله بجدية، لأنها تجعل من كل السودانيين شركاء متساوين في مشروع وطني جامع.

الخلاصة أن سؤال الهوية ليس سؤالاً ثانوياً، بل هو المدخل لبناء الدولة. إذا ظل السودان أسير صراع العروبة والأفريقية والإسلام، سيبقى التمزق قائماً. لكن إذا تحوّل إلى سودانية جامعة، يمكن أن يفتح الطريق لدولة حديثة مستقرة، تستفيد من موقعها الجغرافي الفريد لتكون جسراً حضارياً بين أفريقيا والعالم العربي والإسلامي.



الاتجاه الخامس

المصرف المركزي للحرب

د. كمال الشريف

ملخص

يرصد الكاتب الحرب كسلسلة أرقام: قتلى، خسائر مادية وبشرية، احتلال مساحات، ونهب أموال ومرافق، ويصف حالة الصمت والمشاركة القسرية للشعب تحت حكم الإنقاذ.

يبرز الكاتب كيف تحول النزاع إلى فرصة ربحية لجيل جديد يدير شبكات تهريب الذهب واستيراد الأسلحة، ويقدر دوائر مالية هائلة تستفيد من الحرب بينما يتآكل المجتمع.

يوضح أن الحرب الحديثة امتداد لسيناريو سياسي قديم بدأ مع نظام البشير، وأن قادة المؤتمر الوطني دفعوا مبالغ طائلة لتمويل عمليات عسكرية وداخلية ضخمة أعدت لها تجهيزات ومؤسسات سرقت لاحقاً.

يخلص إلى أن الحرب ليست مجرد صراع جغرافي بل استنزاف ممنهج للناس والموارد عبر تقسيم إداري واقتصادي، يترك المواطنين مريضين وجائعين ومشردين.



الحرب هي أرقام.. مختلفة ما بين البشر والمال والأمتار.

هي كذلك:

كم قُتل؟

كم خسروا؟

كم حرروا؟

كم اعتقلنا؟

وكم.. أخذنا من أمتار أو كيلومترات أو حتى أميال؟
ويحتوي على كم من أموال مزروعة أو محفورة أو سائلة أو مخزنة..

هذه أوصاف حرب السودان التي بدأت منذ 1989 بصورة علنية جهراً وليست سرّاً، عنوة وليست دلالة واضحة معالمها، ولكنك تتوتر وأنت تشاهد وتصمت، وهذه هي كهربة حكام الإنقاذ للشعب. تشاهد وتجوع، تشاهد وتتسول، تشاهد وتشارك، تشاهد وتموت وتشاهد وتشارك.

بداية الحرب المضللة الأخيرة كانت من تقسيم سيناريو وضع منذ ترشيح البشير للولاية التي قاربت أن تنتهي قبل الثورة. ويسير حتى الآن بنصف التوقعات.. ولكنه نجح في سلب أموال كثيرة ونجح أيضاً في محاولاتهم في شرعنة المشاركة القادمة.

دفع أهل المؤتمر الوطني من جيوبهم ومن أموال السودان لقيام هذه الحرب مبالغ طائلة، نعم دفعت أكثر من 13 مليار دولار للتجهيز لحرب رمضان 23 في مواقع مختلفة، أهمها وأخطرها الحرب العكسية الداخلية.. في أعماق الإنسان.. تجنيد سارقين.. تجنيد مختلسين على مستوى عال من هؤلاء كمثل الذين سرقوا كل كوابل وخطوط الكهرباء التي تم

توصيلها في عهدهم في مناطقهم الحديثة المنشية والرياض والعمارات والمجاهدين.

نفس المجموعة التي استوردت هذه المنظومة لتوزيع الكهرباء هي التي خططت لسرقتها وبيعها والآن تعمل في استيرادها وإعادة تركيبها من جديد. الحرب التي تدور في السودان.. لها أرباح عند من حرص لها ونفذها. خسارات البشر غير محسوبة إطلاقاً.. إن كانت محسوبة.. أين فجر القتال وغاز الخردل السائل وغيره من تفجيرات قد تصل للحد النووي في تفصيل بعض المواقع.. وهنا كانت قاصمة ظهر الحرب..

سيناريو حرب أبريل.. لم يبدأ بعد عند ساداتها الصغار بحكم أن كبارها قد هرمت سيرتهم كأعمارهم. ونأتي ببرنامج جيل آخر الآن يعملون في الخفاء في إدارة بيع وتهريب الذهب ومنتجات أخرى، ويعمل في استيراد الأسلحة المختلفة ويعمل في دائرة مال تصل لأكثر من 14 تريليون دولار كما ذكر في إحدى الدوريات الأفريقية.

إنه جيل لا يعمل لتقسيم البلاد جغرافياً ولكنه يعمل في تقسيم البلاد إدارياً، والتقسيم الإداري هو الجزء الأكبر المأخوذ من نظرية الإنقاذ القديمة تقسيم السلطة والثروة.

الآن يعملون على تقسيم إداري مختلف عن أبوجا ومشاكوس وصولاً لنيفاشا وحتى في نقاشات جنيف وجدة والمنامة.. نحن الآن في حرب استنزاف.. للإنسان أولاً وللموارد ثانياً، أخطرها حرب استنزاف الإنسان بتشريده، بسرقة وبتركة في العراء مريضاً وجاهلاً وضعيفاً وجاهزاً للسيناريو الذي وضع العام 2013.

اللاجئون السودانيون في ليبيا ومشكلة التعليم

ملخص

يواجه اللاجئون السودانيون في ليبيا أزمة حقيقية مع بداية العام الدراسي، إذ يُحرم كثير من أطفالهم من حق التعليم بسبب اشتراط وزارة التربية الإقامة القانونية للتسجيل، وهو شرط يصعب على معظمهم تحقيقه نظرًا لدخولهم البلاد بطرق غير نظامية.

يشير الكاتب إلى أنه رغم حصول كثير من اللاجئين على بطاقات لجوء من المنظمة الدولية، إلا أنها غير معترف بها من السلطات المحلية، مما يفقدها الفاعلية ويترك الأسر بلا حلول عملية للحصول على التعليم والخدمات الأساسية.

يوضح الكاتب أن التوترات الاجتماعية تزيد من تعقيد المشهد، حيث يبدي بعض الليبيين تذرماً من استيعاب أبناء اللاجئين في المدارس بدعوى الخوف من الأمراض، ما يعكس ضعف الوعي بمعاونة اللاجئين ويزيد من عزلتهم.

يؤكد أن غياب السفارة السودانية يزيد من معاناة اللاجئين الذين يفتقرون للدعم والمساندة، ما يجعل أوضاعهم أكثر هشاشة، ويؤكد الحاجة الماسة إلى تدخل دولي ومحلي لضمان حق التعليم كأولوية إنسانية وأخلاقية لا تحتل التأجيل.



رضوان بلال *

على الرغم من أن بطاقة اللجوء الصادرة من المنظمة الدولية للاجئين تمثل أملاً للاجئين، إلا أنها تفتقر إلى الفاعلية في الواقع. لا تزال هذه البطاقة غير معترف بها من قبل السلطات المحلية، مما يعيق تقديم الخدمات الأساسية.

من المؤسف أن السفارة السودانية في ليبيا غائبة عن المشهد، حيث لا تقدم أي نوع من الدعم أو المساعدة للاجئين. هذا الغياب يزيد من معاناة اللاجئين، الذين يشعرون بالوحدة وانعدام الأمل في تحسين أوضاعهم.

إن الوضع الحالي للاجئين السودانيين في ليبيا يشكل مأساة حقيقية تتطلب تدخلاً عاجلاً من المجتمع الدولي والسلطات المحلية. يجب أن تُعطى الأولوية لحقوق اللاجئين في التعليم والرعاية الصحية، وأن تبذل جهود لتعزيز التفاهم بين المجتمعات المحلية واللاجئين. إن الاستثمار في تعليم أطفال اللاجئين هو استثمار في مستقبل أفضل للجميع وأن حرمانهم من التعليم عمل لا تقره الشرائع ولا الضمير الحي. وكان الله في العون.

*لاجئ في ليبيا
18 سبتمبر 2025م

مع اقتراب بداية العام الدراسي، يواجه اللاجئون السودانيون في ليبيا تحديات كبيرة تعكر صفو آمالهم في توفير تعليم جيد لأبنائهم. تتجلى هذه التحديات في عدة جوانب، مما يبرز المأساة التي يعيشها هؤلاء اللاجئون.

يشكو بعض المواطنين الليبيين من استيعاب أبناء اللاجئين في المدارس، حيث يعبرون عن مخاوفهم من إمكانية انتقال الأمراض والأوبئة التي قد يحملها اللاجئون. هذا التذمر يعكس قلة الوعي والتفاهم حول ظروف اللاجئين، ويزيد من حدة التوترات الاجتماعية.

أصدرت وزارة التربية والتعليم قراراً يشترط الإقامة للتسجيل في المدارس، مما يضع اللاجئين في موقف صعب. فالكثير منهم لا يمتلكون وثائق إقامة قانونية، مما يحرم أطفالهم من حق التعليم. هذا القرار يعد من العقوبات التي تعكس عدم التقدير لحقوق اللاجئين.

تتضاعف الأمور سوءاً بسبب صعوبة الحصول على الإقامة، حيث أن الكثير من اللاجئين دخلوا البلاد بطرق غير شرعية. هذا الوضع يجعل من الصعب عليهم تسوية أوضاعهم القانونية، مما يؤثر سلباً على إمكانية تسجيل أبنائهم في المدارس.



بيت العنكبوت.. صورة للوهم البراق والوهن الخفي

عثمان يوسف خليل

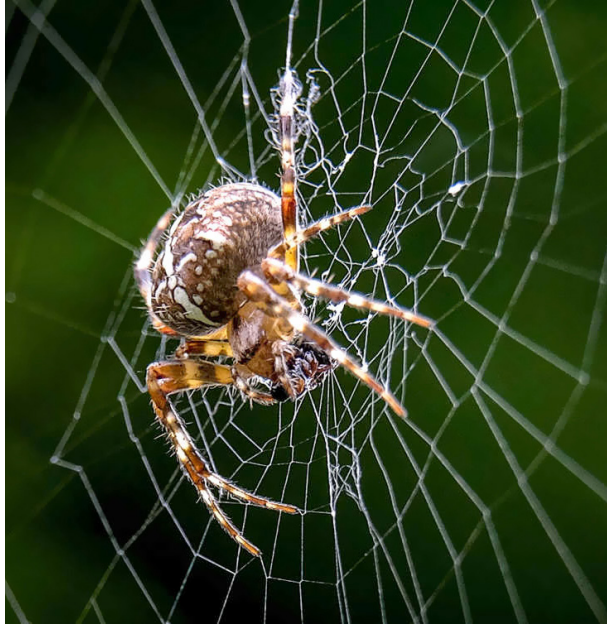
يتأمل المقال في بيت العنكبوت كرمز مزدوج يجمع بين الوهم والقوة، مستندًا إلى الآية القرآنية التي وصفته بأوهن البيوت، في مقابل ما كشفه العلم الحديث من قوة خيوطه الفيزيائية. فيُظهر التباين بين قوة المادة وضعف الوظيفة، حيث يبقى البيت هشا لا يصلح مأوى ولا يوفر حماية أو طمأنينة.

ملخص

يذكر الكاتب أن النص القرآني لا يصف الخيط وإنما البيت نفسه، الذي يفتقد معنى السكن والاستقرار، بل قد يتحول إلى ساحة افتراس داخلية. وهكذا يصبح البيت رمزًا للوهن، في مقابل قوة ظاهرية مضللة، وهو ما ينسجم مع دلالة الآية في تشبيهه من يتخذ غير الله سندًا بمن احتذى ببيت العنكبوت.

يوضح علميًا، أن خيط العنكبوت يعد من أقوى المواد الطبيعية من حيث قوة الشد مقارنة بوزنه، وقد ألهم العلماء في استخدامه بمجالات الطب والهندسة والدروع الواقية. لكن هذه القوة لا تمنح البيت صلابة، إذ يظل عرضة للزوال أمام أي ريح، مما يوضح دقة التعبير القرآني.

يخلص إلى أن الدرس الممتد إلى حياتنا أن كثيرًا من مظاهر القوة في المال، الجاه، العلاقات أو الشعارات قد تكون أوهى من بيت العنكبوت عند أول اختبار. أما المأوى الحقيقي فهو في الاعتصام بالله وحده، فهو الحصن الراسخ الذي لا ينهار.



بيت العنكبوت بين الوهن والقوة:

إن تأملنا في بيت العنكبوت لطراً لنا سؤال، هل هو خيط من فولاذ أم بيت من وهم، وبنفس القدر حين نتأمل الطبيعة، فإننا نقف مدهوشين أمام أبسط المخلوقات وهي تعكس عظمة الخالق وأعمق الحقائق. ومن

بين هذه الكائنات العنكبوت، الذي ينسج بخيوطه بيتاً يثير في النفس تساؤلاً: كيف وصفه القرآن الكريم بأنه «أوهن البيوت»، بينما العلم الحديث يخبرنا أن خيط العنكبوت من أقوى المواد الطبيعية على الإطلاق؟

النص القرآني ومعناه، يقول المولى عز وجل: (مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) (العنكبوت: 41). هناك بعض المفسرين ذكروا أن الوهن في البيت لا في الخيط. فالبيت الذي ينسجه العنكبوت ليس مأوى حقيقياً؛ لا يقي من حر ولا برد، ولا يحمي من مطر ولا ريح. إنه مأوى عابر، سريع الانهيار، بل وقد يتحول إلى ساحة صراع يفتك فيه القوي بالضعيف فالأنثى - وهي التي تبني البيت - تفترس الذكر بعد التزاوج في كثير من الأنواع، وأحياناً تلتهم صغارها. وهكذا يغدو «البيت» رمزاً لغياب السكن والطمأنينة.

خيط العنكبوت في ضوء العلم:

من ناحية علمية، كشفت الأبحاث الحديثة أن خيط العنكبوت ذو قوة شد مذهلة، تفوق قوة الفولاذ إذا ما قورنت بالوزن. بل هو أخف من القطن وأقوى من الحديد، وقد ألهم العلماء لاستخدامه في صناعات دقيقة، كالطب (خيوط الجراحة)، والهندسة (المواد المركبة)، وحتى في مجال الدروع الواقية. لكن هذه القوة الفيزيائية للخيط، لا تجعل من البيت بيتاً صالحاً للسكن. فمهما بلغت قوة الخيط، يظل البيت عرضة للزوال عند أول ريح، ولا يوفر أي حماية أو دفء أو استقرار.

التقاء الوحي بالعلم:

هنا تظهر البلاغة القرآنية في أبهى صورها: الوحي يتحدث عن وهن «البيت» بمعناه الوظيفي

والمعنوي.

العلم يثبت قوة «الخيط» مادياً. وبهذا يتكامل المعنى: الخيط قوي، لكن البيت ضعيف. المادة متينة، لكن الوظيفة واهية. ولعل هذا من إعجاز التعبير القرآني الذي يميز بين الشيء في ذاته وبين دوره ووظيفته.

البعد الرمزي:

يتجاوز النص القرآني الجانب الحسي ليعطي درساً بليغاً في الحياة: من يتخذ من دون الله سنداً، يظن أنه قد وجد المأوى والحماية، فإذا هو كمن احتذى بيت العنكبوت؛ يلمع من بعيد، لكنه ينهار عند أول نفخة ريح.

إنه تشبيه يربط بين صورة ماثلة أمام العيون وبين حقيقة عميقة في النفوس: الأمان لا يكون إلا في الاعتصام بالله، وكل ما عداه وهم كسراب أوهن من بيت العنكبوت. وهنا نتذكر قول المولى عز وجل في محكم تنزيله عن الاعتصام وأهميته للوحدة والترابط:

(وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)

الدرس لحياتنا اليوم:

حين نتأمل بيت العنكبوت، ندرك أن هناك صورا كثيرة للوهن في حياتنا اليومية تشبه هذا البيت. فقد يبني الإنسان علاقاته على المصلحة المؤقتة، فيظنها متينة، فإذا بها تنهار عند أول خلاف. وقد يتكئ على المال أو الجاه أو النفوذ طلباً للأمان، فيكتشف أنها أوهن من بيت العنكبوت حين تحل الأزمات. بل إن بعض النفوس تتعلق بأوهام القوة، أو بعلاقات هشة، أو بشعارات فارغة، فإذا امتحنتها الحياة تهافت سريعا.

إن الدرس البليغ الذي تقدمه لنا هذه الآية أن المأوى الحقيقي لا يكون إلا بالله؛ هو وحده السند الذي لا يتداعى، والحصن الذي لا يهدم. وكل اعتماد على غيره يشبه الاعتصام بخيوط بيت العنكبوت: لامعة في المظهر، لكنها خاوية في الجوهر. وهكذا يصبح بيت العنكبوت ليس مجرد مشهد في الطبيعة، بل رمزاً عميقاً يذكرنا بأن القوة الحقيقية ليست في المظاهر، بل في الأساس الراسخ والإيمان الصادق.

استمرارُ إهانةِ المعلمِ في الشمالية: رسالة جوع لا تصدق

يسلط المقال الضوء على مأساة المعلمين في الولاية الشمالية، حيث وصلت أوضاعهم إلى حدّ الجوع والعجز عن توفير وجبتين أساسيتين لأسرهم، بينما رواتبهم الهزيلة لا تكفي أبسط متطلبات العيش الكريم.

ملخص

يوجّه أسئلة حادة عن دور السلطات، محذراً من أن تجاهل هذه المطالب يُعادل الحكم على المعلمين وأطفالهم بالموت جوعاً. ويرى أن الأزمة ليست مجرد قضية رواتب، بل قضية إنسانية وأخلاقية تهدد معنى الدولة ووظيفتها الأساسية.

يوضح الكاتب أن الرسالة التي بعثوها للوالي كشفت بالأرقام الفجوة الصادمة بين دخلهم الضئيل وتكاليف المعيشة اليومية. المعاناة لا تتوقف عند الطعام، بل تمتد إلى غياب الخضار واللحوم والشاي والعلاج والمواصلات والتعليم، ما جعل المعلم محروماً من أبسط مظاهر الكرامة الإنسانية. هذه الصورة الصادمة تعكس انهيار دور الدولة في حماية من يُفترض أنهم بناة الأجيال وحملة شعلة المعرفة.

وفي ختام مقاله، دعا الكاتب إلى رفع رواتب المعلمين بشكل عاجل، وضمان صرفها دون تأخير، وتوفير دعم اجتماعي مؤقت، إلى جانب إشراك المعلمين في القرارات التي تخص حياتهم ومستقبلهم. فالرسالة واضحة: إنقاذ المعلم هو إنقاذ جيل بأكمله.



بقلم: حسن عبد الرضي الشيخ

والانقسام؛ سألت زميلاً عزيزاً في الخرطوم عن أخباره، جاء الرد حزيناً: «صمودٌ شديد... لكن الحياة لا طعمَ لها ولا لونَ ولا رائحةَ إلا لبنى كوز». معلّمون توقفتُ مرتباتهم منذ بداية الحرب، بعضهم يطالبون برواتب تعود لسنين خلت؛ وهذا يقودنا إلى قاع أعمق: أننا نعيش زمنًا يسبق العصر الجاهلي في معناه الاقتصادي والإنساني.

أين هو واجبُ الولاية والسلطاتِ الموكلة بحماية أهل الخدمة العامة؟ كيف يمكنُ لوزير التعليم أو لوالي الولاية المكلف أن يتجاهل رسالةً تتضمن أرقامًا وحقائق تُدلى مباشرةً إلى مكتبه؟ إن تجاهل هذا النداء يُعتبر حكمًا على المعلم وأطفاله بالموت جوعًا وكمدًا، كما قال المعلمون بنفس الكلمات.

ليس هذا نداءً للشماتة أو للحملات الإعلامية العابرة، بل هو استدعاءٌ لإنسانية هجرت مكاتب القرار. المطلوب اليوم بسيطٌ وواضحٌ:

1. رفعُ رواتب المعلمين إلى مستوى يضمنُ لهم حدًا أدنى من الكرامة المعيشية، بحيث يغطي الطعام والنفقات الأساسية.

2. إيقافُ أي تلاعب أو تأخير في صرف المرتبات فورًا، لأنَّ أثرَ التأخير يتراكم ويتحوّل إلى معاناة إنسانية لا تحتمل.

3. توفيرُ دعم اجتماعيٍّ لصالح المعلمين المتضررين من الحرب - مساعداتٌ غذائيةٌ وطبيةٌ ومواصلاتٌ مؤقتة - إلى حين استقرار الوضع المالي.

4. فتحُ حوارٍ شفافٍ يعكسُ صوتَ المعلم ويشركه في قراراتٍ تؤثر على مستقبله وحياة أسرته.

وأخيرًا، إلى سيادة الوالي: هذه رسالة شعب صغير، لكنها صادقةٌ وواضحة. لا تجعلوا جوابكم تسجيلًا باردًا يُودع في أدراج اللامبالاة. استجيبوا لهذه النداء البسيط قبل أن تتحوّل الأزمة من مطالبة براتب إلى نكبة اجتماعية لا تُداوى.

إلى الإخوة المعلمين: صمودكم فخرٌ، لكن الصمود وحده لم يعد كافيًا. نظموا صوتكم، وحدوا مطالبكم، واطلبوا العدالة بطرق منظمةٍ وسلميةٍ تضمنُ أن يسمعكم الناس قبل أن يُلوم التاريخ من أخلف الوعد. المعلم ليس رفاهية للدولة، بل ركيزة لبقائها. أنقذوا المعلمَ تنقذوا جيلًا بأكمله.

لم يطلبوا في حياتهم رفاهيةً تُشيع النفس أو دلعًا يزيد من لذة الحياة. طلبهم الوحيد الآن، وهو طلبٌ بسيطٌ إلى حدّ الخجل، أن يكفيهم راتبٌ يُقدر لهم وجبتين يوميًا: عدسٌ للفطور وفولٌ للعشاء. هذا ليس نداءً فقراء متسولين يبحثون عن صدقات عابرة، بل صرخةٌ معلمين عُذّوا طوال عمرهم شُعلةً هذا الوطن، يحملون أعباءَ تربية الأجيال على أكتاف هجمت عليها الحياة بأقسى ما فيها من قسوةٍ وغدر.

كتبوا إلى والي الولاية الشمالية رسالةً حزينةً، وضعت أمامه حسابات بسيطة، لكنها تكشف عن مأساتهم بصدق أكثر من كل البلاغات الرسمية. حساباتٌ لوجبتين لعائلة بسيطةٍ من ستة أفراد: الفطور (رغيف، عدس، بصل، زيت) والمساء (رغيف، فول، طعمية)، فكل يوم يحتاج تسعة آلاف أو ستة آلاف؟ الحساب واضحٌ في رسالتهم: ما يحتاجه المعلم شهريًا ليأكل فطورًا وعشاءً فقط يصل إلى 360 ألف جنيه في الشهر. وفي المقابل، راتبُ معلم الدرجة الأولى لا يتجاوز مائة وستين ألفًا - إن صحت التسمية. فارق لا تُسدّه المعادلات ولا تُعالجُه وعودٌ مريضة.

لكنهم لم يكتفوا بأرقام باردة؛ فقد أوردوا قائمةً طويلةً من الأشياء التي حذفت من حياتهم عنوةً: لا خضار، ولا فاكهة، ولا لحوم، لا شاي ولا بن، لا مواصلاتٍ من البيت إلى المدرسة، لا رصيدٌ ولا إنترنت، لا علاجٌ للمرضى في البيت، ولا نفقة على الوالدين، ولا مصاريف لأبناء يتعلمون أو لعروس أو عزاء. باختصار: حُرم المعلم من أبسط مظاهر الكرامة الإنسانية.

أي مجتمع هذا الذي يسمح لقيادته أن يترك من يُعلمون البنات والأولاد يذوبون جوعًا وصمتًا؟ أي نظام إداري هذا الذي يُعامل المعلم وكأنه بندٌ يمكن تقليصه أو تعطيله عند أول أزمة؟ إن هذه الأسئلة ليست مُطالبة بالعدالة، فحسب، بل هي دعوة لتذكّر المعنى الحقيقي للدولة: حماية مواطنيها، ودعم من يبنون مستقبلها.

وليس الغريب أن تتفاقم المعاناة في زمن الحرب



درك أسفل للحرب... انحدار لغوي لفنانتين يشعل الغضب!

تحولت معركة بين مطربتين سودانيتين على «تيكتوك» إلى مشهد يختزل انحدار الخطاب العام في زمن الحرب، حيث استخدمت لغة فجّة وبذيئة عكست صورة مجتمع مأزوم يتدحرج إلى قاع الفوضى، لم يكن الأمر مجرد «خناقة إفسيرية»، بل عرضاً علنياً لانهيار القيم وسط سيطرة منطق «الترند» على الساحة الفنية والاجتماعية.

ملخص

لكن خلف هذا الجدل، برزت قراءات ترى أن ما يجري ليس سوى صناعة مقصودة لـ «ترندات الانحطاط» بهدف إلهاء الناس وصرف أنظارهم عن مآسي الحرب والأوبئة التي تفتك بالسودانيين. اتهمت «غرف» مرتبطة بمصالح سياسية وعسكرية بتأجيج هذه المعارك الإلكترونية كوسيلة للتضليل وصناعة الرأي العام في اتجاهات بعيدة عن جوهر الأزمة.

تطورت الأزمة سريعاً بعدما ورد اسم الفنان الراحل محمود عبد العزيز في سياق الترشق، لتعلن مجموعة «محمود في القلب» رفع دعوى ضد إحدى المطربتين، قبل أن يتدخل اتحاد المهن الموسيقية ويقرر فصل الفنانتين من عضويته، مستنداً إلى مخالفتهم لقواعد السلوك الفني. القرار أبرز التناقض بين رسالة الفن كقيمة سامية، وما وصل إليه الحال من إسفاف وانحطاط.

الأزمة لم تتوقف عند حدود اللغة البذيئة، بل فتحت نقاشاً أوسع حول مستقبل الفضاء الرقمي في السودان، حيث علت الأصوات المطالبة بحجب «تيكتوك» بدعوى أنه بات منصة لبث الانحلال الأخلاقي.

وهبة جبرة من عضويته، وذلك عقب تداول واسع لمقاطع مصورة مسيئة عبر منصات التواصل الاجتماعي.

القرار، الذي استند إلى المادة (11) من لائحة الاتحاد، الفقرة (د) المتعلقة بسوء السلوك، جاء بعد مراجعة المكتب التنفيذي للاتحاد لحيثيات ما وصفه بـ «الفيديوهات المشينة»، التي تضمنت استخداماً متعمداً لألفاظ نابية تخالف القيم الفنية والأخلاقية التي ينادي بها الاتحاد.

وأوضح البيان الصادر عن المكتب التنفيذي أن السلوك الذي بدر من الفنانين يتعارض بشكل صارخ مع رسالة الفن الغنائي السامية التي يسعى الاتحاد إلى ترسيخها في الوسط الفني السوداني. وشدد البيان على ضرورة التزام أعضاء الاتحاد بالآداب العامة واحترام قيمة الفن، مؤكداً أن التجاوزات اللفظية التي ظهرت في المقاطع المتداولة لا يمكن تبريرها تحت أي ظرف، خاصة حين تصدر من شخصيات عامة تمثل واجهة فنية أمام الجمهور المحلي والدولي.

المفارقة أن عائشة الجبل وأثناء تصويرها للفيديوهات كانت تضع الفراشة على يدها ما يشير إلى إصابتها بـ «الحمى»، حيث يواجه ملايين السودانيين المقيمين بالداخل خطر مجابهة الأوبئة، إذ وصلت الإصابات بحمى الضنك لأرقام كارثية في ظل غياب أي شكل من أشكال الرعاية الصحية التي تأثرت بتداعيات الحرب المشتعلة مقروناً ذلك بحالة استغلال تتم للمرضى من أجل حصولهم على

محاليل «البندول».

كل ذلك دفع
بـ البعض
لتفسير حالة
«القراشق»
البذيء»

في زمن صار فيه «الترند» سيد الموقف، وجدت بعض المطربات السودانيات أنفسهن يتدحرجن بسرعة نحو قاع «البذاءة» في معاركهن على التيك توك. لغة أشبه بمرآة للواقع نفسه: فجّة، متكسرة، ومحملة بكل ما يحمله سودان «البل بس» من فوضى وتناقضات.

ما بدا للبعض مجرد «خناقة إسفيرية» بين «قونات»، كان في الحقيقة عرضاً علنياً للانحدار، ومشهداً يثبت أن الهبوط صار هو القاعدة لا الاستثناء.

وأكدت على الهبوط المتسارع نحو درك «البذاءة» الأسفل تلك اللغة التي استخدمتها مطربات سودانيات في معركتهن على «التيك توك» لكنها في المقابل تبدو متماهية للحد البعيد مع الواقع وتشبهه لأقصى حد ببساطة هي لغة سودان «البل بس».

تحول «التايملين» السوداني من صراعات «الجيم ثري» المستخدم في الحرب بين الجيش والدعم السريع لمعركة «جيمات» أخرى «جبلية، جبرة وجوجو».

وخلال الأيام الماضية، حشدت المطربة المثيرة للجدل عائشة الجبل كل رصيدها من لغة أسفل المدينة لأجل خوض معركتها ضد المطربة «هبة جبرة»، التي ردت عليها بذات سلاح البذاءة بينما تمدد السؤال حول لماذا كل هذا الهبوط؟

في السياق أعلنت مجموعة محمود في القلب عن تفويضها المحامي علي حسن علي لفتح

دعوى جنائية لدى نيابة المعلوماتية

ضد الفنانة عائشة الجبل، على

خلفية ما اعتبرته إساءة للفنان

الراحل محمود عبد العزيز في

مقطع فيديو متداول بمواقع

التواصل الاجتماعي.

وكان قد تم ذكر

اسم الفنان الراحل

محمود عبد

العزيز في

سياق الجدل

المستمر،

لاحقاً أعلن

اتحاد المهن

الموسيقية السودانية

الخميس عن فصل

الفنانين

عائشة الجبل



الإسفييري بأنها تأتي في سياق عملية كاملة من أجل صناعة «الترند» وخلق رأي عام بعيد عما يدور في الواقع، وهم يحملون ما يجري لما أسموه بـ«الغرف» المعينة، وهي غرف ترتبط بشكل ما بالأجهزة النظامية وبمجموعات تدين بالولاء لنظام الجبهة الإسلامية المهزوم بالثورة، والمستعد الآن لقبول هزيمة جديدة في ظل تنامي الخطوات المتجهة نحو إحلال السلام في السودان وإنهاء الحرب.

غرف امتهنت صناعة الكذب طوال حرب العتب السودانية فيما يبدو أنها بدأت تنطلق نحو اتجاهات أخرى في اللحظة الراهنة نتيجة التغيير في مسارات المشهد السياسي وفقاً لتفسيرات مراقبين.

وبغض النظر عن معيار الوعي لدى ما يطلق عليهن «القونات» فإن ما يجري الآن يبدو أكثر من كونه محاولة لصنع صيت شخصي لفنانة يعيدها إلى مجال التأثير العام، حيث أن كل المجموعات تنضوي تحت راية معسكر واحد هو معسكر «البلابسة»، وما جرى يؤكد على انعدام الرؤية في التعاطي مع المشهد والعجز عن مواجهة رياح التغيير التي أصبحت تضرب بشدة في أعقاب بيانات «الرباعية» وتجذر قناعة أنه لا حل للأزمة في العنف وهو ما يعزز من فرضية تورط الغرف في محاولة صناعة الترند.

ترندات «الانحطاط» بدأت بأحد المشاهد الحاضرة بشكل كبير في التايملين السوداني في الفترة الأخيرة، وهي فترة الحرب والنزاع، حيث بات استخدام «ألفاظ خارجة عن المؤلف» أحد وسائل الصعود وتحقيق أكبر قدر من المتابعات، وهو ما يبدو ماثلاً في تتبع المشهد الإسفييري السوداني والمسيطرون عليه.

ولا يستبعد الكثيرون دور غرف صناعة التضليل في توظيف هذا الصراع كـ«تسلية سياسية» أو تشتيت للانتباه عن قضايا أكثر حساسية أو جدية في المجتمع خصوصاً إذا ما تمت قراءته في سياق تمدد الحميات والأوبئة في البلاد بشكل عام.

لم ينته المشهد في سياق ما تم تداوله من لغة غارقة في الانحطاط بين الفنانين

اللتين انتهى بهما الأمر لتقديم اعتذار على المنصة نفسها عن اللغة التي تم استخدامها. المفارقة أن هذا الأمر تم بعد تدخل من مجموعات تنشط في المعسكر نفسه الداعم لخيار استمرار الحرب، وهو الأمر الذي يمضي في اتجاه أن القصة كلها يمكن أن تكون مرتبة لأجل تحقيق أهداف أخرى، وأن خلفها «الغرف» نفسها في حرب أول ضحاياها كانت الحقيقة.

أفرزت معركة «الفنانات» جدلاً آخر تعلق هذه المرة بإمكانية استمرار عمل تطبيق «تيكتوك» في السودان وسط مطالبات متزايدة بضرورة حجب بدعوى أنه أصبح منصة لبث محتوى «مخالف للقيم المجتمعية»، ويسهم في نشر الانحلال الأخلاقي.

ورغم عدم صدور قرار رسمي حتى الآن من وزارة الاتصالات أو الجهات التنظيمية بحظر التطبيق، فإن حالة الترقب والتخوف من قيود جديدة على الفضاء الرقمي في البلاد باتت واضحة، وسط ضغوط مجتمعية متواصلة مدفوعة بأصوات ترى أن المنصة تلحق ضرراً بالغاً بالنسيج الاجتماعي، خاصة في ظل الحرب وما يرافقها من اضطراب في خدمات الإنترنت وتقييدات سابقة

طالت بعض المنصات كان آخرها حجب مكالمات واتس أب داخل السودان، وهو ما يجعل البعض يفسر ما حدث بأنه مجرد خطوة أولى تتبعها خطوة حظر التطبيق في السودان كامتداد لمشروع تقييد المنصات الذي تتبناه السلطات السودانية في زمن الحرب، وبالطبع عملية تدفق المعلومات.

ينتهي الحال بالفضاء الذي كان يزينه مفكرون وأدباء وكتاب وشعراء وفنانون وفنانات بانذين إلى فضاء يسيل بذاعة وانحطاطاً الآن، الفضاء الذي كان مرصعاً بالنجوم أضحى مأوى لما لا يمكن وصفه في زمن الحرب وكامل الانحطاط.





حكاية من بيئتي ضل النيمة

محمد أحمد الفيلاي

عشرات الأسر احتج متهماً أباه بالبخل على نفسه، كأن يشيد منزلاً يليق بقدراته المالية، فهو يسكن في منزل يشابه كل المنازل، وركوبته تشبه حميرهم، في حين كان يمكنه شراء عربية يتجول بها بين مزارعه، ومخازنه في القرية وقرى الجوار، فقد كان أحد أغنى تجار المحاصيل بالمنطقة. وفي مرة حاول إقناع أبيه بمنطق الدين..

ربنا قال «وأما بنعمة ربك فحدث».

وجاء الرد الصاعق بما لا يفهم..

أنا أحدث عنها يا إبني، لكن بفهم غير فهمك، وبلسان غير لسانك، لن أتناول ببنيان وركوبة على أهلي. ولو كان العيش هنا لا يروق لك، فاذهب. واستدرك..

لك أن تلتحق بخالك في المدينة، ابن لنفسك اسماً وتجارة خاصة بك، حتى إن أردت أن تتقدم لخطبة إحدى بناته كما اشتهدت أمك يرحمها الله، تكون في حل من المعايير بأنك تعيش في ظل خالك.

وفي ذاك اليوم قام بمنحه مبلغاً مالياً كبيراً، وزوده بنصائح جمّة. وأحاطه بحقائق حول التوجهات السياسية التي جعلت من خاله اسماً في عالم التجارة، والحزب الذي فتح له دروب الغنى، ذلك حتى يكون على بينه إن أراد أن يمضي على ذلك النهج. وختم نصائحه..

قدر ما تبقى قريب من ربك ومن روحك، تلقاك قريب من أهلك وناسك. والقرش خذمو، وما تسيّدو عليك، لأنو إن سادك بفسدك، ويفسد حياتك كلها. حاول الابن في ارتبائه أن يقول شيئاً..

أنت يا أبي تزرع الشوارع، المدارس، وحتى بيوت الناس، وتهتم بالشجر أكثر من أي شيء.

القبائلنا زرعوا يا ولدي ولقينا الضل، ونحن بنزرع عشان البجوا بعدنا يلقوا كمان.

وضحك ضحكته التي تعني قفل الحديث، أو (الإغلاق) كما يقول أهل الترويج للسلع والأفكار والرسائل.

بعد سنوات طويلة ظل الحديث بينهما عند زيارات الأب القليلة للمدينة، أو زيارات الابن للقرية

منذ عودتهم احتل سريره وملحقاته ظل النيمة (الماهل) في طرف الحوش الواسع. و(الماهل) من أعطاه مهلة، أو رفق به. وكعادة السودانيين يشفقون من المفردات ما لا تستطيع إلا استساغته. وسرير المريض في ذلك الظل لا تصله الشمس، مع حركة الإزاحة شرقاً وغرباً، يقوم بها أربعة أفراد مرتين في اليوم. اثنان لحمل السرير، وثالث لتثبيت الأجهزة الطبية، ورابع للعناية بما يتصل بها من ملحقات. الحلة كلها بي ضيوفها قاعدين في ضل أبوك.

في الصباح الرابع انحنى فوقه العمدة قليلة الكلام، وهمست في مزيج من الإشفاق والانتصار، وهي تغالب غضبتها القديمة، حين كان هذا (الحي الميت) يحاول نزع أبيه من حياته التي يعرف، ويذهب به إلى المدينة بحجة أن يكون قريباً منه.

سمعها لكنه عجز أن يقول، أو أن يفعل أكثر من تحريك عينيه حين لسعته الدموع الحارقة.

كانت قوية البنية حتى بعد أن تخطت التسعين. يهابها البعض، لكنهم يكنون لها تقديراً خاصاً، بعضه من حبهم لأخيها الخير صاحب اليد (اللاحقة) كما يقولون. يمنح بلا صوت، ويطلب الجراح النفوس بابتسامته العريضة. يزرع الطمأنينة، مثلما يزرع في كل مكان الأشجار، وخاصة شجر النيم. ولا يدري أحد لماذا هذا العشق للنيم. بل حتى الصبايا يسكتن ضجيجهن من تعب تساقط الأوراق حين يجلسن في الظلال يغسلن أوجاعهن الخاصة، أو ينسجن أحلامهن، أو يستذكرن دروسهن.

ما من بيت لم يدخله ويقنع أهله بزراعة النيم وبعض الأشجار الأخرى، بل كان يتعهدا بالرعاية، مغلفاً هدف زيارته لتفقد أحوال الأسر. إذ لم يكن يدخل بيتاً دون أن يحمل شيئاً، وإن كان حفنة تمر. وفي الغالب يكون هناك مبلغ من المال قد اندس في كف صاحبه أو صاحبتة. وحين ينكشف الأمر لآخرين، وتظهر على الوجوه مسكنة المسغبة، يردد مقولته الأثيرة في همس مشوب بضحكة صافية: أنا مأمور بالمناولة، والرازق هو الخالق.

حين أدرك الابن أن أباه يقوم بتوزيع الأموال على

يدور حول رغبة الابن في انتقال أبيه إلى المدينة ليكون قريباً منه. أو السماح له بهدم الدار القديمة، وإزالة هذه الأشجار التي بلا فائدة (بحسب رأيه) من الفناء حتى يمكنه تشييد داراً تشبه دار جارهما المغترب، أو أفضل منها. يومها كان الإغلاق النهائي لذلك الباب..

- عندما أموت تعال وانقل جثمانى إلى مدينتك، وأفعل ما تشاء في الدار بعد موافقة عمك.

عمتي أم أخواني؟

سأل في استنكار من ظن أنه يملك الحق في كل شيء.

- أخوانك نالوا حقهم كاملاً، ولا أحد يشارك في الدار سوى عمك.

ما يعني أنه حتى في حال رحيل أبيه سيكون حجر العمة عثرة في وجه حلمه.

تناسى الأمر مع الأيام والانشغال بحياة المدينة، إلى أن جاء لتلقي العزاء في أبيه. ويومها شيد خيمة خاصة بذويه ومعارفه الجدد، وجعلها مفتوحة على منزل الجار الذي يشبه بيوت أثريا المدينة، وقد فتح لاستقبال الضيوف القادمين من بعيد كما هي عادة أهل القرى.

وها هي عودته (الإجبارية) للدار القديمة، بعد اندلاع الحرب نازحاً، تبقية على شط التأمل والتفكير فيما كان، وما هو كائن الآن. جاء في معية اثنين من أفراد أسرته بعد أن تعذر عليهم نقله إلى أي من دول اللجوء مثلما فعل معظمهم. وبقي أسيراً لتطواف الأحداث القديمة. يسمع الأحاديث حوله دون أن يتمكن من المشاركة في الأحاديث. تفاخر عمته والآخرين أن النازحين وجدوا في الأشجار مأوى لهم من حر الغرف، والدعاء لمن غرسها، إذ لولاها لبات البقاء أكثر صعوبة من وجع النزوح نفسه. حتى من سكنوا بيت الجار الفخم ما استطاعوا البقاء في الحجرات الساخنة، فلجأوا لظلال الأشجار. وها هي أصوات الأطفال تأتيه من بعيد، حيث ظلوا يزاحمون الأغنام والحيوانات الأليفة في ظلال أشجار الشوارع. وتتعلق نظرته بالأغصان المشرّبة نحو عنان السماء، تمارس صلواتها الخاصة، وتدعو لذلك الراقد تحت التراب.

لماذا فكر جدي في شجرة النيم دون سواها؟

سأل الحفيد العمة، وأتاب عنها الآخرون، فيما كانت تهمهم بدعواتها، وفي كل مرة تنظر إلى المسجى يسمع ولا يشارك في الحديث، بينما الحفيد يتلقى المعلومات في شغف بين.

يقولون إن الجد فتح عينيه على جهود نشر شجرة النيم أوائل ثلاثينيات القرن الماضي. وكانت أقدمها هي تلك التي غرسها الخواجة حين افتتاح

نقطة غيار القرية 1922، حينها كان طفلاً صغيراً. ومثلما شب هو، نمت الشجرة لتطول قامتها ضعفي السور القصير. وأصبحت نقطة الغيار شفخانة، ثم تطورت إلى مركز صحي. ويقال إنه كان يلتقط بذورها ويحاول أن يزرعها. فشل في إنباتها، اقتاده أبوه إلى مكتب الغابات بالمدينة وحدثهم عن ولعه بالشجرة، فمنحوه عدداً من الشتول، بل وعدوه في حال نجاح شجراته بعدد من الشتول في كل مرة، ولاحقاً تعلم كيفية الإنبات، فقد عرف أن يجمع الثمار الناضجة ذات اللون الأصفر، ثم ينزع عنها اللب الخارجي، وينظف البذور، ويجففها قبل أن يزرعها في تربة خفيفة في أوعية صغيرة، أو أكياس الشتول التي منحوها له، وعلموه كيف يرعى الشتول، فتشب حتى تقارب النصف متر، ومن بعد ينقلها إلى موقعها الدائم، ثم يقف على ريثها بمساعدة الآخرين القريين منها. وكان يقوم بتحفيز العاملين في المؤسسات (سراً)، ليقوموا بالرعاية اليومية. وفي مرحلة ما تترك الشجرة لتروى نفسها بعد أن تتعمق جذورها في التربة.

النيم هي من الأشجار ذات الأهمية البيئية والاقتصادية العالية، لما تتميز به من قدرة فائقة على التكيف مع الظروف المناخية القاسية، ولتعدد استخداماتها في مجالات الزراعة المستدامة، ومكافحة التصحر، والطب الطبيعي، حتى أن أهلها في الهند يسمونها (صيدلية الطبيعة). وظلت خياراً مثالياً للزراعة في المناطق الجافة وشبه القاحلة. إلا أن نجاح زراعة النيم يتطلب فهماً دقيقاً لخصائصها البيولوجية، ومراعاة العوامل الفنية والبيئية المحيطة، لتفادي أي آثار سلبية محتملة، وتغظيم فوائدها على المدى الطويل، والتي من بينها الإسهام في تحسين البيئة، ومكافحة الآفات، وزيادة الغطاء النباتي. بشكل فعال.

لاحظ النازحون قلة الحشرات والهومام بالقرية، دون أن يربط أحدهم الأمر بانتشار شجرة النيم. بيد أن أكثر ما لاحظوه هو لطف الجو في ظلها الكثيفة الواسعة، والتي أغنتهم عن التكديس في الغرف، رغم أن غرف البيوت الطينية ذات الأرضيات الرملية، أكثر برودة من تلك الحديثة بأرضياتها الأسمنتية والسيراميكية الساخنة.

هل ذلك الرجل البيئي يدري أن مقولته ستجد التفسير العملي بعد سنوات من رحيله؟ - القبالنا زرعوا يا ولدي ولقينا الضل، ونحن بنزرع عشان البجوا بعدنا يلقوا كمان.

وإلى اللقاء في حكاية جديدة من بيئتي



صدر حديثاً:

الوجه والمرأة

دراسة في سيرة نسوية مختارة

صدر عن دار المصورات للنشر كتاب «الوجه والمرأة - دراسة في سير نسوية مختارة» للدكتور مصطفى محمد أحمد الصاوي، في 153 صفحة. يرى المؤلف أن السيرة الذاتية ليست مجرد حكايات شخصية، بل هي جنس أدبي حديث في السودان، يتقاطع مع التاريخ والاجتماع والنفس، خاصة حين يتعلق الأمر بكتابات النساء التي تتحول إلى أداة احتجاج على الأوضاع الاجتماعية والسياسية.

ملخص

يرى المؤلف أن كتابة السيرة تنطوي على مخاطر جعل الحياة الشخصية مشاعاً، لكنها في الوقت ذاته تكشف دوافع إنسانية ونفسية مثل الحنين وإثبات الذات. كما يربط نشأة السير في السودان بفجر التعليم الحديث ومفهوم الوطنية، الذي أسهم في ظهور أجناس أدبية جديدة كالمقال السياسي والقصة والرواية.

أكدت الدكتورة إشراقة مصطفى في مقدمة الكتاب أن قيمة هذا العمل تكمن في إبراز سير نساء سودانيات في زمن الحرب والنزوح، حيث تحمّلت النساء أعباء مضاعفة. وتأمل أن يلهم الكتاب مزيداً من النساء لخوض تجربة كتابة سيرهن الذاتية، وهو ما يعكس إيمان الصاوي بأن أصوات النساء جزء أساسي من التغيير الاجتماعي.

يقارب الكتاب نصوص سير لعدد من الرائدات مثل فاطمة أحمد إبراهيم وإشراقة مصطفى وغيرهن، من خلال ثلاثة فصول تناولت الإطار النظري، سرديات الكتابة النسوية، ثم دراسة معمقة لسيرة إشراقة مصطفى. ويخلص الصاوي إلى أن السيرة النسوية فن عصي على التصنيف، يجمع بين التاريخ والأدب، ويمنح القارئ وعياً أعمق بواقع المرأة السودانية وتغريداته.

الوجه والمرأة

دراسة في سير نسوية مختارة



يقول الصاوي في كتابه (الوجه والمرأة) إن أي حياة مهما كانت ستكون مقنعة إذا رويت بصدق، والسيرة لغة تتكون من وحدتين معجميتين سيرة وتعني قصة حياة إنسان. والثانية ذاتية، وهذه ترتبط وتحيل إلى منتج النص السيرة الذاتية ما زالت قيد التخلق والتكوين وعلى وشك التأسيس، وأن الأوان لم يحن بعد لكي نعرفها على غرار الأجناس الآخرين، بأنها نوع من الحداثة بحيث لا يمكن أن نعدّها جنسًا أدبيًا بحق.

قارئ فضولي

يرى الكاتب أن هنالك دوافع عديدة لكتابة السيرة

محمد إسماعيل - أفق جديد

صدر مؤخرًا كتاب جديد للناقد والأكاديمي الدكتور مصطفى محمد أحمد الصاوي بعنوان الوجه والمرأة - دراسة في سير نسوية مختارة، جاء في 153 صفحة، عن دار المصورات للنشر. يرى المؤلف أن السيرة الذاتية لا ينبغي أن تختزل في كونها مجرد فضفضة أو حكايات شخصية مبعثرة، بل هي شكل من أشكال الأدب الحديث في السودان، رغم قدم ممارسة كتابة الذات في الثقافة المحلية.

كتبت الدكتورة إشراقة مصطفى حامد في مقدمة الكتاب: إن قيمة هذا العمل تكمن في تسليط الضوء على سير نسوية سودانية، في وقت عصيب تمرّقه الحروب وتثقل كاهله النزوح والتشرد، حيث دفعت النساء أثمانًا باهظة في حرب أتت على الأخضر واليابس وتفتتح هذه السير في فضاء المعرفة ضمن مشروع بادرت به منظمة مندى لثقافة السلام وإدارة التنوع بالتعاون مع دار المصورات.

وتأمل إشراقة، كما المؤلف، أن تلهم هذه التجربة نساء أخريات لخوض مغامرة كتابة سيرهن الذاتية وتسجيل رؤاهن وأحلامهن، وهو ما يعكس إيمان الدكتور الصاوي بأن التغيير الاجتماعي لن يتحقق دون أصوات النساء.

تعددت النظرة :

السيرة الذاتية بوصفها وثيقة تاريخية أو انثربولوجية أو حتى نفسية لذا تعددت مناهج النظر إليها في التحليل وفقًا لتخصص المؤلف نفسه على السيرة الذاتية النسوية، وقد تحكم في هذا الاختيار عدة عوامل منها ذاتي يتعلق بشغف المؤلف بالكتابة عن السير الذاتية بصدد مفهوم الكتابة النسوية، فإن الدكتور مصطفى الصاوي يرى أنها كتابة تلجأ فيها المرأة إلى توظيف الأدب كأداة للاحتجاج على أوضاعها الاجتماعية والأسرية والتعليمية، والسياسية، وعلى أوضاع المرأة داخل المجتمع الذكوري.

وتستند هذه الكتابة على أساليب أدبية محضة وجمالية لا تتبنى فيها أي موقف مسبق من الرجل غير تلك المواقف التي يفرضها السياق ووضعيات الشخص.

وأدب السير هو جنس أدبي قديم وهو أولاً جزء من علم تدوين التواريخ من الناحية المنطقية ومن ناحية التسلسل الزمني، ولا تميز السيرة في منهجها بين رجل الدولة والرجل الذي لا يلعب دورًا في الحياة العامة.



تداخلاتها مع الرواية وفيها بعد تاريخي، ويمكن النظر إليها بوصفها وثيقة اجتماعية ونفسية، بل إن البعض يتحدث عن أدبيتها أو عدمها. مردفًا: إن كتابة السير النسوية في حد ذاتها نضال يمنح القراء فهمًا أعمق لتعقيدات واقعنا السوداني. وضم الكتاب مذكرات كل من: فاطمة أحمد إبراهيم، نفسية كامل، خديجة صفوت، نفسية محمد الأمين، نفسه الشرقاوي، حياة عبد الكريم محمد طه، رجاء حسن خليفة، بدور عبد اللطيف، فاطمة عائد، إشراق مصطفى. وأكد المؤلف في سفره إن السيرة الذاتية النسوية هو بحث وتقص، و سبق مؤلف أن اصدر كتابًا عن السير والمذكرات في السودان. الكتاب نهض على مقدمة وثلاثة فصول:

الفصل الأول:

هو الإطار النظري للدراسة تضمن مفهوم السيرة الذاتية لغة واصطلاحًا والميثاق السيرى. وأنماط الكتابة عن الذات وبواعث كتابة السيرة الذاتية وما يجاورها من أنواع ونشأة وتطور السيرة الذاتية بالسودان ثم السيرة النسوية.

الفصل الثاني:

وتضمن سرديات الكتابة النسوية من خلال عرض وتحليل نماذج لنساء كتبن أشكالًا مجاورة للسيرة. وختم الفصل بتوضيح أثر الصورة الفوتوغرافية في إثراء كتاباتهن الشخصية.

الفصل الثالث:

وهو المتن الرئيسي فقد قارب المؤلف د. مصطفى الصاوي فيه سيرة الدكتورة إشراق مصطفى حامد بجزأيا (أنثى الأنهار.. والدانوب يعرفني) بوصفها سيرة ذاتية مكتملة الأركان. تضمنت المقاربة في مقدمات السرد السيرى. وفعل الكتابة. وبنية السرد وهي الزمان - المكان - والبناء اللغوي. واختتم الفصل بتبيان التجليات النسوية في سيرتها. يعتبر كتاب (الوجه والمرأة) لمؤلفه الدكتور الناقد مصطفى محمد أحمد الصاوي صوتًا ملهمًا ليس للسودانيات فحسب ولكن لكل من تتاح لها قراءة هذا السفر الذي يغوص في سير نسوية مختارة من

منها تعلق كل كاتب سيرة سواء ذكرها واضحة وصريحة أو جاءت مضمرة إلا أنها في كل الأحوال تعتبر قولاً حاسماً يتعلق بمسيرة حياة كاملة أو موقفًا تجاه قضايا تخص الوجود. كاتب السيرة الذاتية لا يكتبها لنفسه بل هناك قارئ فضولي ينتظر، والكاتب بذلك يكون إزاء المخاطر الملزمة لكتابة هذا الجنس نتيجة لجعل الكاتب حياته الخاصة أمرًا مشاعًا بين الناس.

ويرى أن هنالك الكثيرين من كتاب السيرة الذاتية تبارى الكثير منهم في إبراز بواعثهم لتدوين سيرهم الذاتية، وهذه البواعث على اختلافها يمكن أن تفسر للقارئ كتابة هذا النوع، وإن ثمة بواعث أخرى منها الباعث النفسي وتتمثل في التلذذ بإعادة الماضي وإثبات الذات في زمن لاحق نوستالجيا.

فجر المتعلمين

وقد ارتبطت نشأة السير والمذكرات في السودان بتشكيل مفهوم الوطنية والوعي السياسي والتعليم الحديث الذي انفتح على آفاق فكرية وحضارية، وهذا ما أطلق عليه المؤرخ السوداني محمد سعيد القдал (فجر المتعلمين) وتلك لحظة حاسمة ومفارقة، هذه اللحظة وضعت السودانين في مواجهة المستعمر، حيث تعمق مفهوم الوطنية والإحساس بالتفكير الجمعي في مواجهة الغازي المحتل مما أفضى على قول القдал إلى ظهور أشكال أدبية جديدة بأثر تلك المشاعر وقد تضمنت المقال السياسي، والقصيدة الشعرية، والقصة القصيرة والرواية.

وفي ظل هذا الوضع أدت الجمعيات الأدبية دورًا مهمًا في التمهيد للحركة السياسية الحديثة.

فن عصي على التصنيف

يؤكد المؤلف على أهمية نصوص السيرة الذاتية والأجناس التي تجاورها (المتن بشقيه). ويضيف: لا يمكن مقاربة نصوص المتن إلا من داخلها والعمل على كشف نسيجها اللغوي وأساليبها ومحمولاتها الدلالية ومقاربة خصوصيتها واختلافها، مع التأكيد أيضًا على أن السيرة الذاتية فن عصي على التصنيف ولها



سرديات التطرف

السر السيد

يناقش المقال كيف يبني خطاب التطرف سردياته الخاصة عبر أشكال تعبيرية مهمة مثل الأدب والفن والسير والرسائل، لتشكيل هوية المتطرف وصورته عن ذاته والعالم، في تماثل مع «السرديات الكبرى» التي تحتكر الحقيقة وتمنع التعددية.

ملخص

يوضح الكاتب أن خطاب أسامة بن لادن للشعب الأمريكي عام 2007 مثال بارز، إذ واجه السردية الغربية عن الحرية والديمقراطية بسردية مضادة تركز على العدالة الإسلامية ورفض الذل، مؤكدًا أن الدولة الوطنية زائلة، وبذلك أعاد إنتاج سرديّة كبرى لا تقل انغلاقًا عن سرديات الغرب.

يشير الكاتب إلى نماذج مثل سيد قطب وزينب الغزالي وأيمن الظواهري، حيث تمثل كتاباتهم وأدب السجون والرسائل والقصص المسرحية مادة أساسية في بناء خطاب التطرف، ومن خلالها تتشكل هوية جهادية تتجاوز الزمان والمكان.

يخلص إلى أن هذه السرديات، بما تحويه من حس أدبي وصوت الأنا وتجارب السجن، تعمل على صناعة أسطورة خاصة بالمتطرفين، خصوصًا مع أحداث 11 سبتمبر التي تحولت إلى رمز عالمي لهوية التطرف وجمالياته، وأداة لحفظ مشروعه واستمراريته.



هذا المقال مأخوذ بتصريف من الفصل الخامس من مخطوطتي الموسومة بـ(الشباب والتطرف في السودان: خلية الدندر نموذجًا).

في هذا الفصل الذي جاء بعنوان: (حوارات السجن)، حاولت أن أشير إلى أشكال التعبير الأخرى التي ينهض عليها «خطاب التطرف» - إذا جازت التسمية - وهو يبني سرديته الخاصة، وذلك بسبب ما تعانيه هذه الأشكال التعبيرية من تجاهل وإهمال عند غالبية دارسي التطرف، كما أرى.

أعني بأشكال التعبير الأخرى كل ما يدخل في دائرة الأدب والفن، كالسرود بأنماطه المختلفة، والشعر، والخطابة، والدراما، ولأنه مبحث متداخل رأيت الاكتفاء بالإشارة إلى بعض النماذج التي يمكن أن تقع في هذه الدائرة، كالرسائل والمذكرات وقصص السابقين باعتبارها نصوصاً سردية.

في تعريف السرد والسرديات

الدكتور مرسل فالح العجمي في كتابه الواقع والتخييل ص17، يعرف السرد بأنه (خطاب يعيد تقديم حدث أو أكثر مع ضرورة أن نميز السرد عن الوصف والتعليق، وإن كان يضمهما داخله)... هناك تعريف آخر للسرد في (ويكيبيديا) هو أنه يعني (تشكيل عالم متماسك متخيل تحاك ضمنه صور الذات عن ماضيها وتندغم فيها أهواء وتحيزات وافتراسات تكتسب طبيعة البدهيات، ونزعات وتكوينات عقائدية يصوغها الحاضر بتعقيداته بقدر ما يصوغها الماضي بتجلياته وخفائيه.. كما يصوغها بقوة وفعالية خاصتين، فهم الحاضر للماضي وإنهاج تأويله، ومن هذا الخليط العجيب، تنسج حكاية هي تاريخ الذات لنفسها وللعالم، تمنح طبيعة الحقيقة التاريخية، وتمارس فعلها في نفوس الجماعة وتوجيه سلوكهم وتصورهم لأنفسهم وللآخرين، بوصفها حقيقة ثابتة تاريخياً، وتدخل في هذه الحكاية، أو السردية مكونات الدين، واللغة، والعرق، والأساطير، والخبرة الشعبية، وكل ما تهتز له جوانب النفس المتخيلة). هذا التعريف للسرد يقودنا إلى مصطلح آخر هو «السرديات الكبرى» الذي يجد صده في دراسات ما بعد الحداثة وفي دراسات ما بعد الكولونيالية، أما تعريفها أي «السرديات الكبرى» كما في «ويكيبيديا» فهي (ذلك النمط من الخطابات التي تتمركز حول افتراضاتها المسبقة ولا تسمح بالتعددية والاختلاف حتى مع تنوع السياقات الاجتماعية والثقافية، فضلاً عن أنها تنكر إمكان قيام أي نوع من أنواع المعرفة أو الحقيقة خارجها، وتقاوم أي محاولة للتغيير أو

النقد أو المراجعة). سقت هذه التعريفات للسرد وللسرديات الكبرى لأصل إلى أن التطرف في خطابات التي أشرنا إلى أنها تقع في دائرة الإهمال، يؤسس لسردياته الخاصة التي يحدد عبرها موقعه في العالم، وينسج حكايته التي يتحدد عبرها تصوره لذاته وتصوره للآخرين.. بجملة واحدة يبني هويته المتميزة وتفرد المزعوم، فيصبح في تماثل تام مع أصحاب السرديات الكبرى الذين يحتكرون تحولات التاريخ الكبرى وينسبون لها عبقريتهم وتفردهم، فالتنوير هو تنويرهم وحدهم، والحداثة هي حداثتهم وحدهم.. إلخ.. هذا التماثل بين المتطرف وأصحاب السرديات الكبرى، أزعج أنه يعود إلى أن التطرف نفسه أحد تجليات الحداثة في بعدها الشمولي المهيمن.

خطاب بن لادن

أشير إلى أن «خطاب التطرف» يمتاز بالغزارة والتنوع، فهو يستمد بعضاً من جمالياته من السير الشخصية، والرسائل، والأشعار، والنصوص المسرحية والقصصية، التي ينهل منها الخطاب الإسلامي الحركي، ويجدر بي هنا وقبل التوقف عند خطاب بن لادن، أن أشير في هذا السياق إلى كتيب «لماذا أعدموني» للشهيد سيد قطب، الذي كتبه خلال فترة وجوده في السجن من 1954 إلى تاريخ إعدامه في 19 أغسطس 1966، الذي استخدم فيه ومن ذلك الوقت عبارة «الصهيونية والصليبية

الاستعمارية»، وكذلك إلى كتيبه الآخر «أفراح الروح» الذي نشرته مجلة الفكر التونسية في مارس 1959 بعنوان «أضواء من بعيد»، فالأول ينتمي لأدب السجون والثاني لأدب الرسائل، وبعدهما ومعهما، أشير إلى كتاب (أيام من حياتي)، لزينب الغزالي، الذي هو سيرة سجيبة سياسية، ومسرحية (عالم وطاغية) ليوسف القرضاوي، التي تصور دور العالم في مواجهة السلطة الغاشمة، ورسائل المقاتلين السودانيين لمهاتهم وذويهم من معسكرات الجبهة الوطنية وفي ليبيا أو إبان حرب الجنوب، وصولاً إلى كتاب «التبرئة: تبرئة أمة القلم والسيف من منقصة تهمة الخور والضعف» للدكتور أيمن الظواهري، الذي حوى العديد من النماذج التي تقع ضمن هذه الدائرة، فقد أورد نماذجاً لقصص عن بشاعة السجون، كتبها الشيخ أبو محمد المقدسي، ورواية مضادة للرواية الغربية عن 11 سبتمبر، بعنوان: «آيات الرحمن في غزوة سبتمبر كتبها الشيخ ناصر بن حمد الفهد، إضافة إلى خطاب أسامة بن لادن، ذلك الخطاب الذي وجهه للشعب الأمريكي في سبتمبر 2007، الذي جاء وكأنه ردًا على (الرسالة المفتوحة التي كانت بعنوان: مثقفون أمريكيون يخاطبون المسلمين: من أجل ماذا نحارب؟) التي نشرها أكاديميون أمريكيون ووقع عليها ستون مثقفًا كبيرًا معظمهم من الأساتذة المعروفين، وذوي النفوذ في الدراسات الأخلاقية والدين والسياسات العامة في الجامعات الأمريكية، ومراكز التفكير بتاريخ 12 فبراير 2002»، التي تتعلق بالحرب على الإرهاب، ولماذا هي ضرورية وعادلة».

ومما جاء في خطاب بن لادن:

*/ إن أخلاق ثقافة المحرقة هي ثقافتكم وليست ثقافتنا.

*/ ولكننا قوم لا ننام على الضيم، نرفض الذل والهوان ونثار من أهل البغي والعدوان ولن نذهب دماء المسلمين هدرًا وإن غداً قريب لمن انتظر.

*/ وهذه الدولة الوطنية فرضت علينا بحدود سايكس بيكو بالقوة والقهر والتزوير وهي زائلة لا محالة إن شاء الله.

سنلاحظ أن بن لادن في خطابه حاول تحطيم واحدة من السرديات الكبرى للغربيين وهي ادعائهم أن القيم الإنسانية الكبرى كالتسامح والحرية والعدالة والديمقراطية قيما غربية، وأنها نشأت عندهم ومنهم خرجت للآخرين، وذلك بإيراد أمثلة للتعايش بين المسلمين واليهود والمسلمين والنصارى، وإشارات لعدالة الإسلام. كان خطاب بن لادن ردًا عليها ولكن من خلال سردية كبرى أخرى

هي سردية التطرف التي هي الأخرى تحتاج إلى نقد ومراجعة.

ألم أقل إن التطرف الإسلامي في بعض مقوماته يدين للحدثا الغربية بشكلها الشمولي الوثوقي العدواني، وأنه لا يشكل نقيضاً جذرياً لها وإن بدا كذلك.

مستخلص

-النماذج مجتمعة تسعى كي تبني كل من خلال سرديته عالماً متماسكاً يتبدى فيه موقف الفرد من العالم ومن الآخرين، فكل هذه السرديات كانت مشغولة ببناء ما يعرف بالهوية، التي هنا هي هوية «المتطرف» لذلك نجد أن السرديات وجهت بعض رسائلها له تحديداً كرسالة أبو محمد المقدسي.

-يرسم الظواهري صورة نضالية إنسانية باهرة تتخطى كل الحدود، زمانية أو مكانية أو عرقية أو جهوية، فأصحاب السرديات عنده، شبكة لمسيرة واحدة هي مسيرة «الجهاد»، مما يشكل نوعاً من جماليات التطرف.

-يحتل السجن موقعاً مركزياً في هذه السرديات فلا واحد من هؤلاء العلماء أو من الذين أشارت لهم هذه السرديات إلا وكان سجيناً أو ما يزال في السجن، ولأن السجن كمكان ومكانة له تاريخ في السرد وفي إنشاء القصص والحكايات، يعد راقداً أساسياً في بناء هوية المتطرف من خلال ما يقرأه من قصص وحكايات، ودونكم كتيب «لماذا أعدموني».

-نلمس في كل هذه السرديات حساً أدبياً، كما نلمس فيها - وهذا هو الأهم - صوت الأنا المتكلمة حتى وإن ظهرت في بعض الأحيان بصوت «النحن» كما في خطاب بن لادن، بل إننا في بعض المساهمات نلمس ما يشبه أدب السيرة الشخصية، كمساهمة أبو محمد المقدسي.

-اختيارات الظواهري لم تكن اعتباطية فانتخابه على سبيل المثال في كتابه هذا لأكثر من فتوى وأكثر من سردية وتحليل لأحداث سبتمبر يشير إلى أن الرجل يسعى لبناء أسطورة خاصة للمتطرفين، تكون من ضمن ما يساهم في بناء هويتهم والمحافظة عليها خاصة وأن 11 سبتمبر وبرأي غالبية الخبراء في السياسة والأمن والفكر قد شكلت لحد كبير بداية لتاريخ جديد للعالم... يرى المتطرفون أن 11 سبتمبر واحدة من أساطيرهم التي ينبغي حمايتها والدفاع عنها ونشرها وكيف لا وهي من جعلت من مشروعهم سؤالاً عالمياً.

أسبوع المشاركات السودانية ..

تأهل للهلال وخروج للأهلي مدني والزماله ..
والمريخ بانتظار الحسم في بنغازي

أفق جديد

شهد هذا الأسبوع فصولاً متناقضة في مسيرة الأندية السودانية الأربعة المشاركة في البطولات الأفريقية، ما بين التأهل المستحق في دوري أبطال أفريقيا، والإقصاء المخيب للأمال في كأس الكونفدرالية، وخسارة ينتظر تعويضها في لقاء العودة.

ملخص





الهلال يتألق ويحجز مقعده

نجح الهلال في حسم تأهله إلى الدور الثاني من دوري أبطال أفريقيا بصعوبة ، متجاوزاً عقبة جاموس الجنوب السوداني .

واستطاع الهلال أن يحقق فوزاً ثميناً ومستحقاً بهدف دون رد، في اللقاء الذي جرى على ملعبه الافتراضي بزنجبار وكانت مباراة الذهاب والتي أقيمت بجوبا قد انتهت بالتعادل السلبي . جاءت المباراة متوازنة في بدايتها، لكن الهلال سرعان ما فرض سيطرته الهجومية ليترجمها إلى هدف في الدقيقة 23. كان صاحب الفضل في هذا الهدف هو اللاعب جيان كلود جيروموجيشا، الذي استفاد من عرضية متقنة وحولها بتسديدة قوية سكنت شبك حارس الجاموس ، مانحاً فريقه الأفضلية المبكرة.

أظهر الفريق الأزرق صلابة دفاعية ملحوظة بعد الهدف، حيث واجه محاولات فريق الجاموس للعودة في النتيجة، لكنه صمد ببراعة. وفي الشوط الثاني، واصل الهلال سيطرته، وأهدر لاعبه عدة فرص لمضاعفة النتيجة، ليطلق الحكم صافرة النهاية معلناً فوز الفريق الأزرق وتأهلهم المستحق إلى الدور التالي من البطولة القارية الأبرز. هذا التأهل يمثل دفعة معنوية كبيرة للجماهير السودانية، خاصة وأن الهلال هو أول من ينجح في العبور من هذا الدور.

مهمة صعبة تنتظر المريخ في بنغازي

وعلى الجانب الآخر ، بدأ المريخ مشواره في دوري أبطال أفريقيا بتعثر، بعد خسارته أمام مضيفه سانت إيلوي لوبوبو الكونغولي بهدف دون رد في ذهاب الدور التمهيدي الذي أقيم عصر السبت. الهدف الوحيد سكن شبك المريخ في الدقيقة 82 من المباراة.

الأداء في أرض الملعب كان تحدياً مضاعفاً على المريخ، حيث اضطر الفريق للعب بنقص عددي مبكر بعد طرد محترفه المالي فادي كوليبالي بالبطاقة الحمراء في الدقيقة (28)، وهو ما أدخل بتوازن الفريق مبكراً. بالرغم من هذا النقص، قدم المريخ أداءً قتالياً وكان قريباً من التسجيل، حيث أهدر محترف المريخ، الغيني بانغورا فرصة محققة للتسجيل في الشوط الأول بعد انفراد بصورة كاملة بالرمي.

وستتحول الأنظار إلى مباراة الإياب المقرر إقامتها يوم السبت المقبل، على ملعب المريخ الافتراضي بمدينة بنغازي الليبية حيث سيكون المريخ في

مهمة صعبة لكنها ليست مستحيلة، حيث يحتاج للفوز بفارق هدفين نظيفين أو بفارق هدف يمنحه الأفضلية بقاعدة الهدف خارج الأرض للتأهل إلى الدور المقبل.

خروج مزدوج من كأس الكونفدرالية

جاءت نهاية مشوار الأندية السودانية في كأس الكونفدرالية أكثر إيلاًماً، حيث ودع فريقاً الأهلي ومدني والزماله أم روبة البطولة من الدور التمهيدي الأول.

أهلي مدني اصطدم بقوة النجم الساحلي التونسي، وخسر في لقاء الإياب بثلاثية على الملعب الأولمبي بسوسة. هذه الخسارة ألغت فوز الأهلي ذهاباً بهدف دون رد في المباراة التي أقيمت بتنزانيا، ليتأهل الفريق التونسي بمجموع المباراتين (3-1)، مستفيداً من عاملي الأرض والجمهور.

أما الزماله أم روبة ، فكان خروجه أكثر مرارة بقاعدة الهدف خارج الأرض. الفريق تعادل مع ديكيداها الصومالي بنتيجة 2-2 في لقاء الإياب، لكنه غادر البطولة بسبب خسارته ذهاباً بهدف نظيف. التعادل الإيجابي في الإياب كان كافياً للمنافس الصومالي لانتزاع بطاقة التأهل، ليودع الزماله المنافسة بأسف.

حيث فاز الزماله على ديكيداها الصومالي بهدفين مقابل هدف إلا أن هذه النتيجة لم تكن كافية للتأهل نظراً لخسارة الزماله في مباراة الذهاب بهدف وحيد، لتصبح النتيجة الإجمالية (2-2)، ويتأهل الفريق الصومالي لأفضلية الهدف خارج الديار.

الحياة أولاً

الحملة الوطنية
لحماية المدنيين
25 سبتمبر - 2 أكتوبر 2025

دعوة

تستضيف قاعة محبوب محمد صالح بمركز " طيبة " - كمبالا
ندوة

"الأوضاع الإنسانية بالسودان وبلدان اللجوء"
وقراءة في المشهد التعليمي

المتحدثون:

الأستاذ مدني عباس مدني - خبير العمل الإنساني
د. محمد المنير صفدي الدين - خبير شؤون اللاجئين
الأستاذ أحمد توم - الشبكة الشبابية للمراقبة المدنية

الأربعاء 1 أكتوبر

4:00 عصراً بتوقيت شرق إفريقيا | 3:00 بتوقيت السودان

المتابعة متاحة عبر كافة منصات الحملة